قنوات التفاوض السرية للإفراج عن الرهائن الامريكان في ايران ١٩٧٩ – ١٩٨٠ (في ضوء الوثائق الامريكية)

أ.م.د. علاء رزاك فاضل

مركز دراسات البصرة والخليج العربي – جامعة البصرة

Alaa.ALNajjar@uobasrah.edu.iq

ملخص البحث:

مثلت ازمة الرهائن الامريكان في ايران واحدة من القضايا التي كان لها صدى واسعاً على المستوى العالمي، اذ ان سيطرة مجموعة من الطلبة الايرانيين على مبنى السفارة الامريكية في طهران عام ١٩٧٩، واحتجاز جميع العاملين فيها رهائن، كان تعدياً واضحاً على الاعراف والقوانين الدبلوماسية، التي اقرت من خلال الاتفاقيات والقوانين الدولية، ومما زاد من خطورة الوضع ان الرهائن ظلوا محتجزين لأكثر من عام، وهو ما شكل ضغطاً كبيراً على الادارة الامريكية، التي حاولت منذ البداية فتح قنوات سرية عدة للتفاوض مع المسؤولين الايرانيين من اجل تحريرهم، الا ان كل الجهود التي بذلت في ذلك الاتجاه، لم تؤدِ الى النتائج المرجوة منها.

الكلمات المفتاحية: الرهائن الامريكان في طهران، آية الله الخميني، الرئيس الامريكي كارتر، الولايات المتحدة وايران.

Secret Negotiating Channels for the Release of American Hostages in Iran 1979-1980 (in light of American Documents)

Asst. Prof. Dr. Alaa Razzak Fadhil

Arab Gulf Studies Center - University of Basrah

Abstract:

The American hostage crisis in Iran was one of the issues that had wide resonance at the global level. As a group of Iranian students took control of the US Embassy in Tehran in 1979, and holding all its employees hostage, It was a clear violation of diplomatic norms and laws. approved by international conventions and laws, What made the situation even more dangerous was that the hostages had been held for more than a year. This put a lot of pressure on the US administration. which tried from the beginning to open several secret channels to negotiate with Iranian officials in order to liberate them, However, all efforts in this direction did not lead to the desired results.

Keywords: American hostages in Tehran, Ayatollah Khomeini, US President Carter, the United States and Iran.

المقدمة

احدث انتصار الثورة الاسلامية في ايران عام ١٩٧٩، تغييرات جوهرية هناك، ليس على الصعيد الداخلي فحسب، بل حتى على علاقات ايران الخارجية، لاسيما مع الولايات المتحدة الامريكية. ودون شك ان دور وكالة المخابرات المركزية في اسقاط حكومة مصدق في ايران عام ١٩٥٣، وسعي واشنطن لتثبيت حكم الشاه، كان عاملاً اساسياً في اتباع النظام الثوري في ايران موقفاً متشدداً من الولايات المتحدة الامريكية، التي كان لها ارثاً ثقيلاً في نفوس الايرانيين، خطت ملامحة سنوات عدة من السيطرة والنفوذ واستغلال خيرات وموارد البلاد، ولم يكن التوجس خيفة من تكرار احداث عام ١٩٥٣، بعيداً عن تفكير النظام السياسي الجديد في ايران.

وعليه، كانت خلفية الاحداث حاضرة وبقوة في العلاقات بين الولايات المتحدة وايران، ومما زاد من حالة التشنج والعدائية بينهما، هو التصعيد في المواقف والخطابات من كل جانب، اذ ساهم الاختلاف في النظام السياسي والأيديولوجي والتوجهات الفكرية في ايجاد حالة من التناقضات والصراع بين البلدين، ولم يكن ذلك بعيداً عن صراع الحرب الباردة وامتلاك مناطق نفوذ في العالم، اذ ان الولايات المتحدة – بسقوط نظام الشاه – خسرت واحدة من اهم الدول الحليفة لها في المنطقة، وكانت تحاول اعادة مجريات الامور الى نصابها الطبيعي بشكل او باخر، على حين كان النظام السياسي الجديد في ايران يحمل افكار واهداف ثورية رافضة لكل انواع الهيمنة والتبعية، ورفض الانجرار وراء التكتلات التي كانت قائمة بين المعسكرين الشرقي والغربي.

وعلى وفق تلك المعطيات، فان استيلاء مجموعة من الطلاب الايرانيون على مبنى السفارة الامريكية في طهران، واحتجاز العاملين فيها رهائن على اثر ذهاب الشاه الى الولايات المتحدة، كان ايذاناً ببدء حرب عير معلنة بين واشنطن وطهران. اذ ان ازمة الرهائن لم تكن قضية عرضية او حادث وقع نتيجة موقف معين ومن ثم يمكن تداركه، بل ان المسألة كانت من وجهة نظر العناصر الثورية والمتشددة في ايران تمثل مسألة بقاء ووجود وفرض ارادات، الامر الذي زاد من صعوبة ايجاد حل للازمة، وادى في كثير من الاحيان الى فشل الجهود والوساطات الدبلوماسية على الرغم من كثرة عددها وسريتها.

ومما تجدر الاشارة اليه، ان بعض الدراسات التي تناولت موضوع الرهائن الامريكان في ايران، لاسيما اطروحة الدكتوراه الموسومة "أزمة الرهائن في إيران ١٩٧٩–١٩٨١"، للباحثة زينب صبري مهدي، والتي نوقشت في كلية التربية للعلوم الانسانية – جامعة البصرة عام ٢٠١٦، اغفلت احداث ووقائع عدة كانت مرتبطة بالأزمة، واثرت كثيراً على سير الاحداث، اذ ان وثائق وزارة الخارجية الامريكية المنشورة على الموقع https://history.state.gov، تحت عنوان:

" Foreign Relations of the United States "

والمعروفة اختصاراً (F.R.U.S.)، والتي افرج عنها عام ٢٠٢٠، حملت اسراراً وتفاصيل سرية غاية في الاهمية، وكشفت عن جوانب خفية بينت حقيقة الموضوع ومسار الدبلوماسية فيه، وهو ما ادى الى ان يكون مضمون الدراسة ونتائجها بشكل مختلف تماماً عما تم بحثه سابقاً، لاسيما وان البحث اعتمد بشكل رئيس على تلك الوثائق في سرد احداث الموضوع.

اهمية البحث: تكمن اهمية البحث في كونه سلط الضوء على احتجاز موظفي السفارة الامريكية في طهران عام ١٩٧٩، وعدم السماح لهم بمغادرة ايران ما لم تستجب واشنطن لمطالب طهران. الامر الذي نتج عنه انعكاسات خطيرة مست النظام العالمي برمته، اذ ان للبعثات الدبلوماسية حصانة يمنع التعدي عليها او معاملتها بطرق غير مشروعة. وعلى الرغم من ان الادارة الامريكية فتحت قنوات للاتصال بصناع القرار السياسي في طهران، من اجل تحرير الرهائن، الا ان حداثة النظام السياسي في ايران وعدم وجود قرار مركزي، صعب الامور كثيراً على واشنطن في تعاملها مع الازمة التي اخذت تتشعب وتزداد تعقيداً مع مرور الوقت وفشلت جهود دبلوماسية عدة في ايجاد حل للازمة.

اشكالية البحث: حددت اشكالية بحث قنوات التفاوض للإفراج عن الرهائن الامريكان في ايران ١٩٧٩ – ١٩٨٠، بتساؤلات عدة وهي كالاتي:-

١-ما هي الاستراتيجية التي اعتمدتها واشنطن لإيجاد قنوات تفاوض مع ايران لإنهاء ازمة الرهائن؟ وكيف تم اختيار المفاوضين؟

٢-ما الغاية من وجود او فتح اكثر قناة اتصال مع طهران في وقت واحد؟

٣- اي القنوات التي انصب التركيز عليها وكانت مؤثرة بشكل كبير على مجريات الاحداث؟

٤-ماهي المطالب الايرانية للإفراج عن الرهائن الامريكان، ولماذا لم ترضخ واشنطن لها؟

٥- ما الذي حال دون نجاح الوساطات الدبلوماسية على الرغم من كثرة عددها وسريتها؟ وكيف تعكر صفو استمرار العمل ببعض القنوات ولاسيما التي كانت تبشر بقرب انتهاء الازمة؟

٦-ما تبعات وانعكاسات ازمة الرهائن على واشنطن وطهران؟

فرضية البحث:

١- في البدء حاولت الادارة الامريكية فتح قنوات سرية واخرى علنية للتفاوض مع طهران، الا انها لم تستبعد الخيار العسكري في حال فشلت جهودها الدبلوماسية. وبقدر تعلق الامر بواشنطن فإنها اعتمدت في اختيار مفاوضيها على شخصيات اكاديمية ودبلوماسية من الذين تمتعوا بمستوى عالٍ من الخبرة والحنكة السياسية.

٢- ان حجم الازمة التي عصفت بإدارة كارتر نتيجة احتجاز الامريكان في ايران، تطلبت وجود اكثر من مصدر للمعلومات التي تصل الى واشنطن عن الرهائن، وسبل الافراج عنهم، لاسيما وان النظام الايراني كان حديث العهد ولم يمضِ على قيامه سوى بضعة اشهر، وهو ما صعب الامر كثيراً على واشنطن التي لم تكن على دراية تامة بالطرق التي يمكن اتباعها للوصول الى تفاهمات مع ايران. ناهيك عن ان اخفاق بعض

القنوات في انجاز الغرض الذي انشأت من اجله– لأسباب كان معظمها تتعلق بطبيعة النظام الثوري في ايران – دفع واشنطن للبحث عن اي فرصة ممكنة لتحرير الرهائن.

٣– لاشك ان كل قناة كان لها دور في سيناريوهات تحرير الرهائن، الا ان البعض منها كانت مؤثرة بشكل كبير وتمكنت من احراز تقدم وخطوات جادة في حل تلك القضية، وابرزها قناة منظمة التحرير الفلسطينية، وقناة بنما – كريستيان بورجيه– هيكتور فيلالون، وقناة صادق طباطبائي.

٤– تمثل الطلب الاول للطلاب المحتجزين للرهائن الامريكان بتسليم الشاه السابق الى ايران من اجل محاكمته، الا ان واشنطن رفضت تسليمه بحجة ان ايران لم تلجأ الى الطرق القانونية المتبعة في تسليم المطلوبين، كما وجدت واشنطن ان احتجاز دبلوماسيها رهائن يعد اهانة للولايات المتحدة، ومن ثم فان تسليم الشاه السابق هو كسر لهيبتها ومكانتها الدولية. وبعدما سافر الاخير الى بنما ومن ثم الى مصر، اصبحت المطالب الايرانية تدور حول اعادة اصول الشاه السابق، وإلغاء الدعاوى الأمريكية ضد إيران، ورفع التجميد عن الاصول الايرانية، وتعهد واشنطن بعدم التدخل في الشأن الايراني. وعلى الرغم من ان واشنطن كانت تفاوض من اجل تحقيق تلك المطالب، الان ان الظروف المحيطة بالمفاوضات احالت دون ذلك.

٥– ان عدم وجود قرار ايراني موحد بخصوص ازمة الرهائن كان السبب المباشر في فشل قنوات عدة في انهاء الازمة، اذ كانت افعال الطلاب المحتجزين للرهائن تتعارض بشكل كلي مع توجهات الحكومة الايرانية. وبعدما تشعبت الازمة اصبح هناك اختلافات واضحة بين الطلاب والحكومة والمجلس الثوري والبرلمان الايراني. ومما زاد مع تعقيد المشهد هي العملية العسكرية الفاشلة التي نفذتها واشنطن لتحرير الرهائن في نيسان ١٩٨٠، وهو ما صعب من استمرار العمل بقنوات التفاوض. وبعدما احيت قناة جديدة الامل بتحرير الرهائن، جاءت الحرب بين العراق وايران لتنهي تلك التطلعات.

٦– ان اهم انعكاسات ازمة الرهائن على واشنطن هي خسارة ادارة كارتر الانتخابات الرئاسية عام ١٩٨٠. اما تبعيات تلك الازمة على النظام الايراني، فإنها لا تزال قائمة الى "**الان**"، اذ ان العلاقات بين الولايات المتحدة وايران لا تزال متوترة، وتشهد بين مدة واخرى فرض واشنطن عقوبات على طهران مما كان له تداعيات سلبية على النظام الايراني ولاسيما في الجانب الاقتصادي، فضلاً عن عدم رفع التجميد عن اصول ايرانية عدة في الولايات المتحدة.

هدف البحث:– يهدف البحث الى التعرف على حقيقة المسارات والاحداث الدبلوماسية المصاحبة لقضية الرهائن الامريكان في ضوء الوثائق التي افرجت عنها وزارة الخارجية الامريكية عام ٢٠٢٠، وما حملته من اسرار وتفاصيل سرية غاية في الاهمية كشفت عن الاستراتيجيات التي اعتمدتها واشنطن لحل الازمة ومدى انعكاساتها على سير العلاقات بين الولايات المتحدة وايران، ومحاولة بعض الجهات استغلال اتصالاتها مع واشنطن وطهران لأغراض شخصية او مصالحها الدولية وتشبث واشنطن باي بارقة امل يمكن من خلالها الافراج عن الرهائن، مع تعنت الطلاب ورفضهم الانصياع لقرارات المسؤولين في النظام الايراني.

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٤(أ) – المجلد ٤٧ – كانون الأول لسنة ٢٠٢٢

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية – العدد ٤(أ) – المجلد ٤٧ – كانون الأول لسنة ٢٠٢٢

منهجية البحث: استندت الدراسة على منهجين، اولهما: المنهج التاريخي، اذ تم تتبع مسار الاحداث التاريخية على وفق وحدة الموضوع. اما الثاني، فهو المنهج التحليلي، والذي اعتمد لإيضاح الاستفهامات الواردة في إشكالية الدراسة والإجابة عليها، ومن ثم تحليل الأحداث بغية الوصول الى أدق الاستنتاجات.

هيكلية البحث: قسم البحث على مقدمة وتمهيد وتسعة مباحث، كرس الاول لدراسة قناة وليام ميلر ورامسي كلارك، وتضمن الثاني قناة ريتشارد كوتام، وبحث الثالث قناة منظمة التحرير الفلسطينية، ودرس الرابع قناة سيروس الهاشمي، وتناول الخامس قناة بنما – كريستيان بورجيه– هيكتور فيلالون، وتضمن السادس قناة صادق المهدي، واحتوى السابع على قناة محمد حسنين هيكل، وركز الثامن على قناة السفارة السويسرية، اما التاسع والاخير فقد خصص لقناة صادق طباطبائي. وتبع ذلك، خاتمة احتوت على أهم الاستنتاجات التي توصل البحث إليها، وقائمة هوامش ومصادر البحث، الذي اعتمد بشكل رئيس على وثائق وزارة الخارجية الامريكية المنشورة.

تمهيد

دفعت التظاهرات التي اجتاحت ايران منذ اواخر عام ١٩٧٧، الى تعقيد المشهد السياسي في ايران، وادت في نهاية المطاف الى رحيل الشاه محمد رضا بهلوي[١] الى مصر في ١٦ كانون الثاني ١٩٧٩[٢]. وما ان اعلنت اذاعة طهران نبأ رحيله حتى عمت الافراح في المدن الايرانية، واخذ الناس يهتفون بحياة ايه الله روح الله الخميني[٣]، وهم يحملون صوره مع الزهور، بينما حطم بعض المتظاهرين تماثيل الشاه، وسارعت الصحف الايرانية بطباعة اعداد خاصة تحمل عنوان (رحل الملك)[٤].

وبعد عودة الخميني من فرنسا الى ايران في ١ شباط ١٩٧٩، اعلن يوم ٥ من الشهر نفسه عن تشكيل حكومة مؤقتة برئاسة الدكتور مهدي بازركان[٥]، الذي كلفه الخميني بإجراء استفتاء شعبي عام، من اجل تغيير النظام السياسي في ايران من الملكية الى الجمهورية[٦]، وتشكيل مجلس تأسيسي من ممثلي الشعب، لغرض المصادقة على الدستور الجديد، علاوة على انتخاب مجلس نواب للشعب على وفق القانون الاساسي[٧].

وعلى الرغم من ان العلاقات بين الولايات المتحدة وايران كانت متوترة آنذاك، الا ان وصول الشاه السابق الى نيويورك لتلقي العلاج في ٢٢ تشرين الأول ١٩٧٩، زاد الامور سوءاً بينهما[٨]. اذ شهد يوم ٤ تشرين الثاني من العام نفسه، استيلاء مجموعة من الطلاب الإيرانيين على بناية السفارة الأمريكية في طهران، واحتجزوا (٦٦) امريكياً، وطالبوا الحكومة الأمريكية بتسليم الشاه السابق الى ايران لأجل محاكمته، مقابل الافراج عن الرهائن[٩]. لذا كان على واشنطن التفاوض مع المسؤولين الايرانيين لتحرير الرهائن، اذ عملت الادارة الامريكية على فتح قنوات ومسارات عدة كان بعضها سرياً والاخر علنياً لذلك الغرض. وفيما يخص القنوات السرية فهي:

اولاً: قناة وليام ميلر ورامسي كلارك

أنشأت وزارة الخارجية الامريكية في ٤ تشرين الثاني ١٩٧٩، فريق عمل خاص بالأزمات برئاسة مساعد وزير الخارجية الامريكي لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا هارولد سوندرز[١٠] Saunders Harold، من اجل مراقبة الوضع في طهران، وبذل جهوداً للاتصال بصناع القرار السياسي في ايران للإفراج عن الرهائن[١١]. وفي اليوم التالي عقدت لجنة التنسيق الخاصة (SCC) Special Coordination Committee، التابعة لمجلس الامن القومي الامريكي National Security Council (NSC)، اجتماعاً قررت فيه فتح قنوات للتفاوض مع ايران من اجل تحرير الرهائن. وكان اول خيار بحثت فيه اللجنة، ارسال احد موظفي السلك الدبلوماسي في وزارة الخارجية الامريكية وليام ميللر[١٢] William Miller، الذي كان لديه اتصالات شخصية مع أفراد مقربين من الخميني، والمدعي العام السابق رامسي كلارك[١٣] Ramsey Clark. وتم الاتفاق على ان يكون العرض الامريكي بإرسال مبعوثين الى ايران مرتبطاً باستعداد الاخيرة لإطلاق سراح الرهائن[١٤].

اجتمع الرئيس الامريكي جيمي كارتر[١٥] Jimmy Carter، مع كبار مستشاريه واعضاء ادارته في اليوم التالي، ووافق على اتخاذ استراتيجية ذات المسارين: الاولى، فرض عقوبات على ايران، بما فيها استخدام القوة العسكرية. والثانية فتح قنوات للتفاوض مع طهران. وفي اليوم نفسه، قابل كارتر في المكتب البيضاوي ميللر وكلارك، وبعد ان شرح لهما مهمتهما باختصار[١٦]، سلمهما رسالة الى الخميني طلب فيها ان يناقش الاخير او من ينوبون عنه مع كلارك وميللر جميع القضايا العالقة بين الولايات المتحدة وإيران، وإطلاق سراح جميع الأمريكيين المحتجزين في السفارة الامريكية دون أن يصابوا بأذى، والسماح لهم بمغادرة ايران بأمان ودون تأخير، وبين كارتر في رسالته ان حكومة وشعب الولايات المتحدة يرغبان في إقامة علاقات مع إيران تقوم على الصداقة والمساواة والاحترام المتبادل[١٧].

حاولت وزارة الخارجية الامريكية الحصول على موافقة ايران لبدء المفاوضات معها، اذ اتصل مدير قسم الشؤون الإيرانية في وزارة الخارجية الامريكية هنري بريشت[١٨] Henry Precht، هاتفياً برئيس الحزب الجمهوري الاسلامي آية الله محمد حسين بهشتي[١٩] في ٦ تشرين الثاني ١٩٧٩، ليبلغه أن الولايات المتحدة ترغب بمناقشة جميع القضايا العالقة مع ايران بمجرد إطلاق سراح الرهائن، ومن اجل ذلك، قررت ايفاد كلارك وميللر إلى طهران أو قم، وأن المبعوثين يحملان رسالة مهمة من الرئيس كارتر إلى الخميني. كما طلب بريشت أن يقوم ممثل عن إحدى سفارات الدول الإسلامية في طهران بزيارة الرهائن. وعلى الرغم من ان بهشتي لم يعطِ موافقته، الا انه وعد ببحث تلك القضايا مع المجلس الثوري الايراني[٢٠].

لم يكن لدى واشنطن الكثير من الوقت لانتظار حصول الموافقة من ايران، والتي كان من الممكن ان ترفض. لذلك طلبت وزارة الخارجية الامريكية من القائم بأعمال السفارة الامريكية في طهران بروس لاينغن[٢١] Bruce Laingen، والذي كان في وزارة الخارجية الايرانية اثناء وقوع الهجوم على السفارة الامريكية، ولم يكن من ضمن الرهائن، الحصول على موافقة وزارة الخارجية الايرانية بالسماح لكلارك

وميللر الدخول الى إيران لإجراء المفاوضات مع القادة الايرانيون. وبعد ان تمكن لاينغن من اخذ موافقة وزارة الخارجية الايرانية، غادر الوفد واشنطن في الساعة السابعة من مساء يوم ٦ تشرين الثاني، على متن طائرة تابعة للقوات الجوية الأمريكية، وكان من المقرر ان يهبط الوفد في تركيا اولاً قبل الذهاب الى ايران. وبينما كانت الطائرة في الجو، أعلن البيت الأبيض عن المهمة[٢٢]. الامر الذي اثار حفيظة الايرانيين، ودفع الخميني الى اصدار اوامره صباح اليوم التالي بأن لا يتحدث أحد مع الوفد الامريكي. ونتيجة لذلك بقى كلارك وميللر في اسطنبول عدة ايام، واتصلا من هناك هاتفياً بعدد كبير من المسؤولين والشخصيات الايرانية بما فيهم بهشتي، ووزير الخارجية الايراني ابراهيم يزدي[٢٣]، ومدير الإذاعة والتلفزيون الإيراني صادق قطب زاده[٢٤]، وغيرهم من المسؤولين الإيرانيين في الأمم المتحدة والسفارة الإيرانية في واشنطن، بهدف السماح لهما بالدخول الى ايران، وبحث قضية الرهائن وغيرها من الامور العالقة بين واشنطن وطهران مع القادة الايرانيون، الا انه لم يستطع احد مساعدتهما، اذ كان الجميع يتحجج بان القرار بيد الخميني حصراً، وانه غير موافق على الاتصال بهما او مجيئهما الى ايران. وبعد ان ابلغ كلارك وميللر واشنطن أنه لا فائدة من بقائهما في اسطنبول، تم استدعائهما إلى واشنطن في ١٥ تشرين الثاني ١٩٧٩[٢٥]. وبهذا فقد بانت اول بوادر الفشل في المهام الدبلوماسية التي حاولت واشنطن من خلالها تحرير الرهائن، وكان لزاماً على الادارة الامريكية البحث عن قنوات اخرى.

ثانياً: قناة ريتشارد كوتام

اثناء اجتماع لجنة التنسيق الخاصة في ٥ تشرين الثاني ١٩٧٩، تقرر اخذ رأي استاذ العلوم السياسية بجامعة بيتسبرغ البروفيسور ريتشارد كوتام[٢٦] Richard Cottam، بخصوص امكانية ذهابه الى طهران، بشكل منفصل عن رحلة ميللر وكلارك، على امل ان يساهم في تحرير الرهائن، اذ اعتقدت لجنة التنسيق بضرورة وجود اكثر من جهة اتصال مع طهران، لا سيما وان لكوتام اتصالاته الخاصة مع عدد من القادة الايرانيون، ومن الممكن ان يكون له دور في هذه المسألة[٢٧].

لم يتردد كوتام بقبول المهمة، اذ سافر الى ايران بشكل سري، والتقى مع رئيس الوزراء المستقيل مهدي بازركان، ووزير الخارجية الايراني الجديد صادق قطب زاده في ١ كانون الاول ١٩٧٩، وعند المباحثات كشف قطب زاده عن امكانية قناع الخميني بإطلاق سراح الرهان، في حال اصدار الرئيس كارتر بياناً يتضمن الاشارة الى ان دخول الشاه السابق إلى الولايات المتحدة أثار غضب الإيرانيين، وان الموافقة على دخوله كانت من اجل تلقي العلاج، وإعادة تأكيد احترام الولايات المتحدة للسيادة الإيرانية، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، والرغبة بإقامة العلاقات الودية بين البلدين، والاعتراف بالحق الإيراني في استرداد الممتلكات والاصول الايرانية[٢٨]، والترحيب بالممثلين الإيرانيين لشرح موقفهم للجمهور الأمريكي، وعدم معارضة المحكمة الدولية للتحقيق في مظالم نظام الشاه السابق[٢٩]. الا ان الادارة الامريكية لم ترغب بالرضوخ الى الطلبات الايرانية، خاصة وانه لم يكن هناك اي تأكيد على ان الخميني كان سيطلق سراح الرهائن في حال امتثال واشنطن، وهو ما اثبتته تطورات الاحداث اللاحقة.

التقى كوتام مرة اخرى مع قطب زاده في واشنطن يوم ١٣ كانون الثاني ١٩٨٠، وشدد الاخير على امكانية التوصل إلى تسوية للإفراج عن الرهائن قبل الانتخابات الرئاسية الإيرانية المقرر اجرائها في ٢٥ من الشهر نفسه. واعرب عن اعتقاده أن التسوية ستضمن له الظفر بكرسي الرئاسة، وانه يحظى بدعم الخميني لحل الازمة مع واشنطن. وبين قطب زاده ان (٨٥) شخصاً مختلفاً في قم كانوا ينصحون الخميني بكيفية التعامل مع قضية الرهائن. اما في "**الوقت الحالي**" فلا يوجد احد غيره. كما اضاف قطب زاده إن كل ما يتعين على الأمريكيين فعله هو السماح للحكومة البنمية[٣٠] بالمضي قدماً كما هو مخطط له، وارسال "**الرجل نفسه**"[٣١] الى بنما لمناقشة الأزمة. وعلى الرغم من ان كوتام لم يعرف من هو الرجل الذي قصده قطب زاده، الا انه لم يسأله عنه[٣٢]. يبدو ان دبلوماسية وخبرة كوتام جعلته يستمع اكثر مما يتحدث، ولم يشأ ان يعرف الا ما يرغب المقابل بإخباره به، خاصة فيما يتعلق بالأمور الثانوية، والتي كانت بلاده تعرفها.

لم يمنع الاصرار الامريكي على اصدار قرار من مجلس الامن لفرض عقوبات اقتصادية على إيران في ١٣ كانون الثاني ١٩٨٠، والذي رفض بسبب الفيتو السوفيتي[٣٣]، عن مواصلة واشنطن حوارها مع طهران. اذ طلب هنري بريشت من كوتام في ١٥ كانون الثاني ١٩٨٠، الاتصال بالسفير الايراني لدى الامم المتحدة منصور فرهانج Mansour Farhang، وقطب زاده لمعرفة ما إذا كانا يعتقدان أنه لا تزال هناك فرص للتحرك نحو تسوية في ضوء اصرار الولايات المتحدة على فرض عقوبات ضد ايران، وقرب موعد الانتخابات الرئاسية الايرانية. وبالفعل اتصل كوتام في اليوم نفسه بفرهانج الذي كان متشائماً جداً. وبين إن الأجواء الجيدة التي نشأت اثر زيارة الامين العام للأمم المتحدة كورت فالدهايم[٣٤]Kurt Waldheim، الى طهران[٣٥] عكرها التصويت على العقوبات، وان ذهاب لجنة تحقيق دولية إلى ايران، ممكن ان تساهم في تخفيف التوتر بين واشنطن وطهران. واضاف فرهانج ان ابرام صفقة شاملة مع واشنطن صعب جداً، لان الخميني لن يوافق على ذلك، وانه لا يفكر بالمقايضات أو المساومة. لذا فانه اتفق مع قطب زاده على امكانية إبرام صفقة شاملة مع المجلس الثوري، على ان يقدمها المجلس الى الخميني على مراحل. كما اعتقد فرهانج أنه لا يمكن تحقيق أي شيء إلا بعد الانتخابات الرئاسية الايرانية. وان الشيء الوحيد الذي يمكن للولايات المتحدة فعله هو الابتعاد عن التهديد بفرض عقوبات، ومحاولة السيطرة على الصحافة الامريكية. بعدها مباشرة اتصل كوتام بقطب زاده الذي كان مزاجه مختلفاً تماماً عن مزاج فرهانج. اذ أخبر كوتام أن الأزمة يمكن حلها في أسبوع واحد، وعلى شكل مراحل. وبعدما سأل كوتام عما يجب أن تفعله الولايات المتحدة؟ اجاب قطب زاده ان عليها توجه رسائل إلى الدول الاوربية تحثهم فيها على تأجيل فرض العقوبات[٣٦] ضد بلاده[٣٧].

ونتيجة لتلك الاتصالات اعتقد بريشت وكوتام أن قطب زاده يرغب بتسوية الأزمة سريعاً لتعزيز رصيده السياسي وطموحاته الرئاسية. وان فرهانج، الذي "**يكره**" قطب زاده بشدة، قد يكون سعيداً بالقدر نفسه لرؤية فرصة التسوية مؤجلة حتى انتخاب ابو الحسن بني صدر[٣٨] – المفضل لديه – رئيساً لإيران. كما كانت

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٤(أ) – المجلد ٤٧ – كانون الأول لسنة ٢٠٢٢

وجهة نظر كوتام بانه اذا وافقت واشنطن على مقترح قطب زاده الداعي الى حث الدول الاوربية على تأجيل العقوبات ضد ايران، فقد تكون هناك فرصة أخرى للدفع باتجاه تسوية[٣٩].

ومنذ البداية، كانت استراتيجية واشنطن قائمة على اساس اتباع اكثر من مسار، وايجاد قنوات اتصال عدة مع ايران لإنهاء الازمة. وعلى الرغم من اتفاق الولايات المتحدة وايران على وضع الرهائن تحت سيطرة الحكومة الايرانية عبر احدى قنوات التفاوض السرية[٤٠]، الا ان المجلس الثوري لم يتمكن في اجتماعه يوم ٣ نيسان ١٩٨٠، من اتخاذ قرار من شأنه ان يؤدي الى نقل الرهائن الى سيطرة الحكومة الايرانية. لذا اتصل كوتام هاتفياً في اليوم نفسه بقطب زاده، الذي كان مكتئباً جداً ومتردداً في الخوض بتفاصيل اجتماع المجلس الثوري عبر الهاتف. واوضح ان اخفاق المجلس كان بمثابة "**نكسة مروعة**" لكنه لم يفقد الأمل بعد. وانه سيذهب صباح الغد لمقابلة الخميني لينقض حكم المجلس حتى تتم عملية النقل بالشكل المخطط لها. واضاف قطب زاده إنه في اللحظة الحاسمة، تخلى العديد من أعضاء المجلس عن التزامهم السابق. وعندما تساءل كوتام من فعل ذلك ولماذا؟ اجاب قطب زاده "**انها السياسة**"[٤١].

استمر العمل بهذه القناة بين واشنطن وطهران، ففي ٢٤ نيسان ١٩٨٠، اتصل كوتام بقطب زاده، الذي وصف وضعه بانه "**سيئاً للغاية**". وانه يقاتل بشدة داخل الحكومة لمقاومة الانعطاف نحو الكتلة الشرقية، وانه لن يتمكن من الانتصار اذا ما بقيت الظروف التي يواجهها على حالها. لذا اوصى قطب زاده بضرورة اتباع الولايات المتحدة نهجاً اكثر فاعلية، واعتقد ان حث العرب على الانخراط في قضية تحرير الرهائن سيكون له نتائج ايجابية. وعلى الرغم من انه لم يوضح بالتحديد اي من الدول العربية كان يقصد، الا ان كوتام اعتقد انه قصد الجزائر وسوريا، لاسيما وان قطب زاده ذكر اثناء حديثه ان الخميني يحترم ويقدر هاتان الدولتان. كما اشار قطب زاده الى أن وضعه لا يسمح له بتقديم اي مقترح للتسوية، لذا يجب أن تبدو المبادرة عفوية وأن مصدرها الدول الوسيطة. كما حث قطب زاده الولايات المتحدة على القيام بأي شيء لتحسين الأجواء مع طهران. وأشار في هذا الصدد إلى فكرة اصدار كتاب أبيض حول العلاقات الأمريكية–الإيرانية[٤٢]. وفي اليوم نفسه نقل كوتام تفاصيل اتصاله مع قطب زاده الى وزارة الخارجية الامريكية، واضاف ان محاولة الاخير التوضيح بأنه كان العقبة الرئيسة أمام انجذاب النظام الايراني نحو الكتلة الشرقية، من المحتمل ان تكون حجة لحث الولايات المتحدة على أن تكون أكثر مرونة مع ايران[٤٣].

يبدو ان كوتام كان محقاً في استنتاجاته، اذ ان علاقات طهران مع السوفييت شابها الكثير من التوتر آنذاك، على اثر الاحتلال السوفيتي لأفغانستان نهاية عام ١٩٧٩، ناهيك عن الشعارات التي كانت ايران تنادي بها منذ انتصار الثورة الايرانية، والتي كانت تدعو الى عدم الانجرار الى احد المعسكرين، سواء كان الشرقي ام الغربي.

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٤(أ) – المجلد ٤٧ – كانون الأول لسنة ٢٠٢٢

ثالثاً: قناة منظمة التحرير الفلسطينية

كانت منظمة التحرير الفلسطينية احدى قنوات الاتصال السرية التي عولت عليها واشنطن كثيراً لحل ازمة الرهائن. ففي ٦ تشرين الثاني ١٩٧٩، وافق رئيس المنظمة ياسر عرفات(٤٤)، على طلب واشنطن إيفاد بعثة من المنظمة إلى طهران بهدف تحرير الرهائن. وتكون وفد المنظمة الذي أُرسل الى ايران في ٧ من الشهر نفسه، من ثلاثة من كبار المسؤولين هم: هاني الحسن المستشار السياسي لعرفات، وكان حتى وقت قريب مبعوث منظمة التحرير الفلسطينية إلى ايران، وخليل الوزير والعميد سعد الصايل وهما من القادة العسكريين في المنظمة. وكان عرفات يعتقد أن إرسال هذا الوفد هو بادرة حسن نية تجاه حكومة الولايات المتحدة، ويأمل أن تتحسن علاقات منظمة التحرير الفلسطينية مع واشنطن نتيجة لذلك(٤٥). يبدو ان الحسابات الشخصية والمصالح الدولية كانت ايضاً حاضرة في جهود الافراج عن الرهائن.

عدَّ مدير مكتب مكافحة الإرهاب بوزارة الخارجية الامريكية أنتوني كوينتون Anthony Quainton، في مذكرته إلى وكيل وزير الخارجية الامريكي للشؤون السياسية ديفيد نيوسوم David Newsom، في ٨ تشرين الثاني ١٩٧٩، إن موقف منظمة التحرير الفلسطينية بعدم التحدث باسم الولايات المتحدة في وسطاتها بقضية الرهائن، هو موقف سليم للغاية، لذا اوصى كوينتون السماح للتحركات التي تحذو على خطى منظمة التحرير، بالمضي قدماً دون أي ارتباط مباشر بالولايات المتحدة. وبين إن عداء منظمة التحرير للولايات المتحدة هو جانب إيجابي للغاية في تعاملها مع الخميني(٤٦).

ادت جهود وفد منظمة التحرير ولقاء هاني الحسن بالخميني في ١٣ تشرين الثاني ١٩٧٩، الى الاتفاق على إطلاق سراح الرهائن السود والنساء. وفي اليوم التالي اتصل ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في ايران خالد الحسن بسفير الولايات المتحدة في لبنان جون دين John Dean، ليخبره بشأن ما تم الاتفاق عليه، كما اشار خالد الحسن الى انه لا ينبغي أن تكون الادارة الامريكية ممتنة لمنظمة التحرير الفلسطينية بشكل علني لأن ذلك سيعقد من دورها في إيران، بسبب الكراهية الشديدة للولايات المتحدة هناك(٤٧).

تكللت جهود منظمة التحرير الفلسطينية بأطلاق سراح ثلاثة عشر من الرهائن، ففي ١٩ تشرين الثاني ١٩٧٩، اطلق سراح موظفة بالسفارة واثنين من مشاة البحرية السود. وفي اليوم التالي أطلق سراح عشرة رهائن آخرين، أربع نساء وستة رجال سود. وفي ذلك اليوم اعلن الخميني بنفسه إطلاق سراح الرهائن. وبين إن الإسلام يحترم النساء، ولأنه شعر بأن السود الأمريكيين مظلومين، فقد أمر بالإفراج عن جميع النساء والرجال السود من بين الرهائن الذين لم يثبت تجسسهم(٤٨).

صاحب وقت الإفراج موجة جديدة من الخطاب العدائي من الخميني والطلاب، اذ تم التهديد بمحاكمة الأمريكيين الباقين بوصفهم جواسيس، وانه سيتم إعدامهم إذا فشلت الولايات المتحدة في إعادة الشاه السابق إلى إيران. وفي ظل تلك الاوضاع، لم يكن لدى واشنطن خياراً الا ان تأخذ تلك التهديدات على محمل الجد(٤٩). لذا كان رد وزارة الخارجية الامريكية بواسطة منظمة التحرير الفلسطينية، ان علاج الشاه السابق يتطلب وقتاً إضافياً(٥٠).

وبحسب برقية وزير الخارجية الامريكي سايروس فانس[٥١] Cyrus R. Vance، الى وزارة الخارجية الامريكية، والبيت الابيض في ١٣ كانون الاول ١٩٧٩، ان المحاولات مستمرة لتسخير جهود منظمة التحرير في قضية الرهائن. وانه شخصياً على اتصال شبه يومي مع عرفات، لتبادل الآراء ومواصلة العمل مع هذه القناة، وبين فانس احتمال ذهاب عرفات إلى طهران للتحدث مع الخميني من اجل تحرير الرهائن، لكن عرفات يريد التأكد من نجاح مهمته قبل الشروع فيها[٥٢].

وعلى الرغم من ان منظمة التحرير الفلسطينية اجادة في اداء مهمتها ولو بشكل جزئي، الا انها اعتقدت مع مطلع عام ١٩٨٠، أن الوضع في طهران كان "**فوضوياً للغاية**" لدرجة أنه لن يحالفها الحظ كثيراً في المساهم باتخاذ قرار يخص الرهائن المتبقين، وان عليها الانتظار حتى ينتهي الصراع السياسي على السلطة هناك[٥٣]. الا ان تركيز واشنطن انصب على قنوات اخرى كانت مؤثرة بشكل كبير على مجريات الاحداث، مما ادى في نهاية المطاف الى انتهاء دور منظمة التحرير في قضية الرهائن.

رابعاً: قناة سايروس هاشمي

كان احد الشخصيات التي حاولت الاتصال بصناع القرار السياسي في واشنطن ابان ازمة الرهائن، سايروس هاشمي[٥٤]، الذي ارسل رسالة إلى وكيله المحامي، والموظف السابق في وزارة العدل الامريكية جون ستانلي بوتينغر[٥٥] John Stanley Pottinger، في ٧ كانون الاول ١٩٧٩، اوضح فيها ان بإمكانه المساعدة في حل قضية الرهائن الامريكان، وانه على استعداد للمساعدة في عقد اجتماع بين المسؤولين الأمريكيين والإيرانيين، في لندن او نيويورك او طهران. كما طلب هاشمي من بوتينغر ان يعرض رسالته على المسؤولين الامريكان للنظر فيها، وابداء مقترحاتهم بشأنها، وبالخصوص فيما يتعلق بالنقاط التي حددها هاشمي، والتي اعتقد انها ستكون جدول أعمال محتمل للمناقشات الثنائية بين واشنطن وطهران، والتي تضمنت العودة الآمنة والفورية للرهائن، مقابل تحقيق عدد من الشروط الايرانية المتمثلة بالاتي[٥٦]:

١. تقديم الولايات المتحدة المساعدة في إجراء جرد أولي لأصول الشاه، وتحديد أي منها عائداً إلى الخزانة الوطنية الإيرانية. ولن تكون الولايات المتحدة هي المسؤولة عن إجراء هذه العملية، لان ايران لا ترغب بذلك، بل ستتعاون واشنطن مع طرف خارجي مستقل تتفق عليه مع طهران. وتكون المساعدة الأمريكية في أمور مثل الوصول إلى المعلومات الواردة في السجلات الامريكية، بما في ذلك السجلات المحفوظة بموجب قانون السرية المصرفية، والتي تعكس تحويل الأموال من البنوك الإيرانية إلى البنوك الأمريكية. كما تحث الولايات المتحدة الدول التي لها ولاية قضائية على اصول الشاه السابق، على جردها وارجاع ما يعود منها الى الخزانة الايرانية.

٢. اخراج الشاه من الولايات المتحدة الى دولة اخرى في أقرب وقت ممكن.

٣. ادلاء احد المسؤولين الامريكان رفيعي المستوى بياناً يتضمن تفهم وتعاطف الولايات المتحدة مع المخاوف التي أعرب عنها الشعب الإيراني بشأن تعامل واشنطن مع الشاه السابق. كما سيشير البيان إلى

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٤(أ) – المجلد ٤٧ – كانون الأول لسنة ٢٠٢٢

المشكلات المالية التي نجمت في إيران بسبب سيطرة الاخير على الاصول الايرانية، ورفد البيان باي من الخطوات التي ستتفق عليها واشنطن وطهران في الفقرة (١) اعلاه.

٤. سعي الادارة الامريكية وبرعاية الأمم المتحدة إلى عقد منتدى أو لجنة للاستماع إلى التهم الإيرانية ضد الشاه السابق.

٥. الغاء الولايات المتحدة التجميد عن الأصول الإيرانية، والمساعدة في ضمان عودة العلاقات التجارية الطبيعية للبنوك الأمريكية مع المصالح التجارية الإيرانية.

٦. استئناف الولايات المتحدة تجهيز قطع الغيار العسكرية على وفق الاتفاقيات والبرامج الموجودة مسبقاً بين واشنطن وطهران.

ارسل بوتينغر في اليوم نفسه رسالة إلى نائب وزير الخارجية الامريكية وارن كريستوفر[٥٧] Warren Christopher، اوضح فيها ان رسالته تتضمن مرفقاً بنص الرسالة التي تلقاها من هاشمي، الذي عرض فيها مساعدته في مسألة الرهائن الامريكان، والطرق التي من الممكن اتباعها من قبل واشنطن وطهران. كما اشار بوتينغر في رسالته الى انه في حال وجد كريستوفر أن جهود هاشمي يمكن أن تكون مفيدة، فان الاخير مستعد للمجيء إلى واشنطن ليناقش مع كريستوفر أو من ينوب عنه امكانية عقد اجتماع للتفاوض بين واشنطن وطهران. وان هاشمي يعتقد "**أن العديد من القنوات الخاصة المستخدمة حالياً مربكة إلى حد ما للمداولات الإيرانية وربما تأتي بنتائج عكسية لجهود الولايات المتحدة أيضاً**". لذلك فهو يوصي باعتماد قنوات اخرى تكون اكثر موثوقية. كما اوضح بوتينغر انه على الرغم من أن هاشمي على اتصال يومي بأشخاص عدة رفيعي المستوى في الحكومة الإيرانية، الا انه لا يمكن عد رسالة الاخير المرفقة بانها تمثل وجهات النظر الرسمية للحكومة الإيرانية[٥٨].

بعث كريستوفر على الفور رسالة بوتينغر والملحق المرفق بها إلى مساعد وزير الخارجية الامريكي لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا سوندرز، الذي رأى ان عقد لقاء او مباحثات مع هاشمي امر يستحق الاهتمام. لذا رتب بوتينغر اجتماعاً جمع بين سوندرز وهاشمي في نيويورك في ١٢ كانون الاول ١٩٧٩، واثناء اللقاء ذكر الاخير بانه يعتقد ان تركيز الولايات المتحدة على الاتصالات مع أعضاء المجلس الثوري ليس أفضل نهج للتعامل مع قضية الرهائن. وعد بني صدر وقطب زاده على أنهما "**مضطربان في مواقفهما وعرضة للهجوم**" ومن ثم فانه من غير المحتمل أن يخبرا الخميني بما لا يريد أن يسمعه، أو يحاولا تنفيذ مسار عمل يعارضه الطلاب. كما أوصى هاشمي الولايات المتحدة بتطوير قنوات اتصال اخرى مع اشخاص ليس لديهم طموحات سياسية مثله شخصياً، وابن اخ الخميني محمد رضا بسندیده، والأدميرال احمد مدني[٥٩]. كما اقترح هاشمي اتباع واشنطن استراتيجية ذات مسارين: الاول، إقامة اتصال بين الادارة الامريكية والخميني من خلال ترتيب لقاء مع محمد رضا بسندیده لمناقشة إطلاق سراح الرهائن. والثاني، تقديم الدعم المالي – عن طريقه – الى مدني، الذي كان مرشحاً موثوقاً به للفوز في الانتخابات الرئاسية الإيرانية. ومنذ البداية كان فريق العمل برئاسة سوندرز متشككاً في التعامل مع هاشمي، فعلى الرغم من

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٤(أ) – المجلد ٤٧ – كانون الأول لسنة ٢٠٢٢

اعتقاد الفريق أن كلام الاخير كان "**يبدو معقولاً**"، الا ان هناك شك في محاولته خدمة مصالحه الشخصية، وربما كان يسعى إلى تجنب الدعوة القضائية، التي كانت مرفوعة ضده في احدى المحاكم الامريكية(٦٠).

لم تجانب توقعات فريق العمل الصواب، اذ حاول هاشمي استغلال اتصالاته مع واشنطن وطهران لأغراضه الشخصية، فقبل حلول موعد المرافعة للنظر في الدعوة المقامة ضد هاشمي من بنك لبنان الذي طالب بمقاضاته بأكثر من مليون دولار، لان الاخير كان "**متهماً بالمشاركة في عملية احتيال معقدة تتعلق ببعض الأوراق المالية**"، قدم هاشمي طلباً الى القاضي من أجل تأجيل المحاكمة التي كان من المقرر اجراؤها في كانون الأول ١٩٧٩، "**مدعياً أنه عضو في المجلس الثوري المخول بالتفاوض نيابة عن إيران للإفراج عن الرهائن**"، وقدم خطاباً سرياً من السفارة الإيرانية يدعم كلامه. وعلى الرغم من ان القاضي شك في صحة ادعاء هاشمي والاوراق التي قدمها، الا انه لم يرغب في فعل شيء من شأنه أن يضر الرهائن، ووجد انه لا ضير من تأجيل المحاكمة لمدة شهرين(٦١).

ومع ذلك، كانت وزارة الخارجية الامريكية تحاول التشبث باي بارقة امل يمكن من خلالها الافراج عن الرهائن، اذ بعث سوندرز مذكرة إلى وزير الخارجية فانس في ١٦ كانون الاول ١٩٧٩، اشار فيها الى ان هناك فرصة لوضع أي سيناريو يمكن استخدامه من خلال قناة هاشمي(٦٢). ونتيجة لذلك، كتب فانس مذكرة إلى الرئيس كارتر في ٢١ من الشهر نفسه، لخص فيها اقتراح هاشمي الداعي الى "**إيجاد قناة مباشرة مع الخميني**". كما تضمنت المذكرة، افصاح فانس عن شكوكه بشأن أولئك الذين طرحوا أنفسهم وسطاء محتملين، ففي الوقت الذي بدوا فيه انهم اشخاص مسؤولين، الا انه لم يكن لديه أي طريقة لمعرفة مدى تأثيرهم على الخميني. ومع ذلك، ولأن الولايات المتحدة كانت "**تعاني**" من عدم القدرة على متابعة المقترحات المقدمة إلى الخميني، أوصى فانس بالتعامل مع قناة هاشمي، اذ بدا له من "**غير الحكمة عدم التعامل بجدية مع أي اقتراح معقول**"(٦٣).

واثناء اجتماع مجلس الامن القومي الامريكي في ٢ كانون الثاني ١٩٨٠، تساءل الرئيس الامريكي كارتر عن اخر المستجدات بخصوص تحرير الرهائن، ومدى التقدم الحاصل في قنوات الاتصال مع ايران؟ فأجابه وزير الخارجية فانس إن سوندرز التقى بهاشمي في نيويورك في اليوم نفسه الذي هم مجتمعون فيه، وان الاخير "**يزعم**" انه يمثل المجلس الثوري الايراني(٦٤)، وانه وافق على ترتيب لقاء يجمع بين سوندرز محمد رضا بسندیده(٦٥).

استمر تواصل واشنطن مع هاشمي، اذ التقى سوندرز ورئيس قسم الشرق الأدنى في وكالة المخابرات المركزية، تشارلز كوجان Charles Cogan، مع هاشمي واخوه محمد علي هاشمي في لندن يوم ٥ كانون الثاني ١٩٨٠، واثناء اللقاء "**زعم**" الاخوين أنهما يمثلان مدني، الذي هو بحاجة إلى أموال لتغطية حملة الترشح للرئاسة في إيران. واضاف محمد هاشمي إنه "**مفوض بالكامل من قبل مدني**" للحصول على تمويل من الولايات المتحدة لحملته. لذا أعطى كوجان الاخوين مبلغ قدره (٥٠٠٠٠٠) دولار نقداً كمساهمة أولية لحملة مدني الانتخابية، وذكر بان حكومة الولايات المتحدة تريد حساباً حول كيفية إنفاق الأموال، فضلاً عن

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٤(أ) – المجلد ٤٧ – كانون الأول لسنة ٢٠٢٢

عودة الرهائن سالمين. وبعدما تسأل كوجان عن الطريقة التي سيطلق بها مدني سراح الرهائن؟ اجاب سايروس هاشمي إنه إذا لم تنجح وساطة محمد رضا پسندیده، وإذا لم يتم انتخاب مدني رئيساً، فسيتم إطلاق سراح الرهائن بعمل عسكري يتم تنفيذه بقيادة مدني[٦٦]. بدى واضحاً ان كلام سايروس هاشمي كان يفتقد الى الدقة، وكان مبالغ به كثيراً، او ربما انه كان يتلاعب اصلاً بدوائر صنع القرار في واشنطن، اذ لا يعقل ان يتم تنفيذ عمل عسكري في ايران آنذاك، يتعارض مع توجهات الخميني.

توصلت وكالة المخابرات المركزية في ٧ شباط ١٩٨٠، الى أن محمد هاشمي، "**تاجراً**" يبيع المعلومات السرية المتعلقة بأمن الدول لمن يشتريها، وهو "**غير أمين وغير جدير بالثقة ولا يمكن تصديقه**". ورأت الوكالة أن محمد هاشمي واخوه سايروس قد بالغا في اتصالاتهما المزعومة مع مدني، لذا قررت الوكالة حجب المساعدة المالية التي كان من المقرر إرسالها إليهما. كما طالبت الوكالة بمحاسبة الاخوين وإنهاء العلاقة معهما. لذلك استطاع كوجان من خلال بوتينغر استرجاع اكثر من نصف الاموال التي اعطيت للأخوين من اجل تمويل حملة مدني. وبحلول أواخر شباط ١٩٨٠، حصلت وكالة المخابرات المركزية على تقارير تفيد بان الأخوين غير قادران على تحقيق إنجاز في قضية الإفراج عن الرهائن، وانهما لم يكونا موضع "**ثقة واحترام**" عند قسم كبير من القادة الايرانيون، الذين اكتشفوا معلومات جوهرية حول المعاملات التجارية الاحتيالية التي يقوم بها الاخوين، وعملهما مع أجهزة المخابرات الأجنبية[٦٧].

بعد مرور اشهر عدة رتب سايروس هاشمي لقاء جمع بين بوتينغر ومحمد رضا پسندیده في مدريد في ٢ تموز ١٩٨٠، بناءً على طلب الاخير. وعلى وفق التفاصيل التي نقلها بوتينغر الى سوندرز، فان پسندیده ادعى أنه مبعوث شخصي من بني صدر، الذي يرغب ببدء محادثات في أوروبا بين ممثل عنه، واخر عن الجانب الامريكي لبحث تسوية محتملة بين الولايات المتحدة وايران، بما في ذلك إطلاق سراح الرهائن. كما اضاف بوتينغر ان پسندیده اخبره أن الخميني على علم بجهوده وإنه يمثل قناة اتصال بين بني صدر والاخير، وأشار إلى أن اجتماعه مع بوتينغر جاء نتيجة اجتماعه مع الخميني وبني صدر ووالده آية الله مرتضى پسندیده وإن بني صدر يسعى إلى تقديم مقترح الى البرلمان الايراني يتضمن اطلاق سراح الرهائن، وان اغلب اعضاء البرلمان يؤيدون الافراج عن الرهائن. وبحسب مذكرة وزير الخارجية الامريكي ادموند موسكي[٦٨] Edmund Muskie، إلى الرئيس كارتر في ٣ تموز ١٩٨٠، فانه حتى التمكن من الحصول على بعض المعلومات الإضافية، لا ينبغي أن يتم المبالغة في أهمية ما ذكره محمد رضا پسندیده. ومع ذلك، اشار موسكي الى أن وجود قناة اتصال مباشرة مع بني صدر سيكون مفيداً للغاية، ومن ثم فانه اعرب عن اعتقاده بوجوب اكتشاف حقيقة هذا الاتصال بشكل أكبر[٦٩].

ومما تجدر الاشارة اليه، ان محمد رضا پسندیده لم يعاود الاتصال مرة اخرى بأحد المسؤولين الامريكان، حتى ان وثائق وزارة الخارجية الامريكية عندما تطرقت الى تفاصيل اجتماع پسندیده مع بوتينغر، كانت على وفق المعلومات التي اوردها الاخير الى سوندرز. ومن خلال تتبع مجريات الاحداث

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٤(أ) – المجلد ٤٧ – كانون الأول لسنة ٢٠٢٢

يتضح ان بوتينغر كان يحاول زج نفسه مع موكله سايروس هاشمي في قنوات الاتصال مع الجانب الامريكي، وهو ما يثير الشكوك حول صحة المعلومات التي اوردها بوتينغر.

حاول بوتينغر اعادة ثقة الجانب الامريكي بسايروس هاشمي، ففي ١٨ ايلول ١٩٨٠، نقل بوتينغر معلومات الى سوندرز مفادها أن رئيس البرلمان الايراني علي أكبر هاشمي رفسنجاني[٧٠]، طلب من سايروس هاشمي العمل كأحد مستشاري اللجنة البرلمانية الخاصة للنظر في أزمة الرهائن. وفي ٢٥ من الشهر نفسه، اخبر سوندرز فريق العمل الذي يرأسه، أن سايروس هاشمي كلف بوتينغر بمهمة جرد اصول الشاه السابق، لأنه يريد اشراك نفسه في عملية التفاوض المحتملة بين واشنطن وطهران، وان سايروس هاشمي يدعي أنه قدم ورقة إلى رفسنجاني تتعلق باستخدام أصول الشاه اساساً لتسوية الأزمة مع واشنطن، وأن لديه قائمة بالأصول التي أعدها رئيس البنك المركزي الإيراني علي رضا نوباري. الا ان تلك الادعاءات لم تنطلِ على سوندرز هذه المرة، اذ ابلغ الاخير وكالة المخابرات المركزية في اواخر ايلول ١٩٨٠، أنه كان يتلقى معلومات متضاربة من سايروس هاشمي، الذي كان يدعي أن الخميني "**يرفض**" إطلاق سراح الرهائن في المستقبل القريب، على حين انه كان يتلقى إشارات إيجابية من احدى قنوات الاتصال في ألمانيا الغربية[٧١]. وفي أوائل تشرين الاول ١٩٨٠، كشفت وكالة المخابرات المركزية عن معلومات جوهرية حول "**المعاملات التجارية الاحتيالية**" التي يقوم بها سايروس هاشمي[٧٢].

وعلى الرغم من تجنب وزارة الخارجية الامريكية الاتصال بسايروس هاشمي، الا انه كان يحاول ايصال المعلومات اليها عبر بوتينغر خلال المفاوضات النهائية بين واشنطن وطهران، والتي كانت تدار بواسطة الجزائريون[٧٣]، ففي ١٧ تشرين الثاني ١٩٨٠، اوصل بوتينغر معلومات الى سوندرز مفادها أن سايروس هاشمي يرى ان قلق ايران الرئيس يكمن في أن الأموال المودعة في الفروع الخارجية للبنوك الامريكية لن تكون متاحة "**على الفور**". وأن الايرانيين مربكون من الآراء "**المتضاربة**" للمحامين الامريكيين حول مدى قدرة حكومة الولايات المتحدة على التعامل مع مختلف الادعاءات الايرانية. لذا فان سايروس هاشمي مستعد للقاء أحد مساعدي رئيس الوزراء الايراني محمد علي رجائي[٧٤]، للتوصل الى حلول مرضية للطرفين، إلا أن المستشار القانوني لوزارة الخارجية الامريكية روبرتس أوين Roberts B. Owen، والمستشار القانوني للبيت الأبيض لويد كاتلر Lloyd Cutler، رفضا ذلك، واعتقدا بوجوب من يمثل الولايات المتحدة بشكل مباشرة لإزالة أي لبس. ولم يقتصر الامر على رفض الامريكان التعاون مع سايروس هاشمي، بل ان الايرانيين ايضاً فعلوا ذلك، ففي اليوم نفسه ارسل الاخير برقية إلى رجائي لإبداء آرائه حول الجوانب المالية في المفاوضات مع الامريكان، وادعى ان بإمكانه "**حماية المصالح المالية لإيران**". الا ان رجائي رفض تدخله، واشار الى ان ايران تريد ان تدار المفاوضات من خلال الوساطة الجزائرية حصراً. ومع نهاية كانون الأول ١٩٨٠، ابلغ سوندرز – اثناء تواجده في الجزائر – وزارة الخارجية الامريكية أن سايروس هاشمي لم يكن يتعامل مع الاشخاص الذين لهم علاقة بالمفاوضات مع ايران، وأعرب عن قلقه من ان تؤدي تدخلاته الى تعقيد الامور[٧٥]. بدا واضحاً منذ البداية ان سايروس هاشمي كان شخصاً مثيراً للجدل،

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٤(أ) – المجلد ٤٧ – كانون الأول لسنة ٢٠٢٢

ولم تكن وزارة الخارجية الامريكية وكذلك وكالة المخابرات المركزية غافلة عن الشبهات التي تحوم حوله، الا ان الدوائر الامريكية كانت تفتقد الى وجود قنوات اتصال موثوقة ومؤثرة يمكن التعامل بها، بما يضمن الافراج الامن والفوري عن الرهائن الامريكان.

خامساً: قناة بنما – كريستيان بورجيه– هيكتور فيلالون

دفعت الضغوطات الايرانية الى انتقال الشاه السابق إلى جزيرة كونتادورا في بنما في ١٥ كانون الاول ١٩٧٩. وفي ١٨ من الشهر نفسه اخطرت الحكومة الايرانية نظيرتها البنمية بانها سترسل ممثل عنها للتفاوض بشأن تسليم الشاه السابق. وفي اليوم التالي تلقى الرئيس البنمي أريستيدس رويو Aristides Royo، رسالة من وزير الخارجية الايراني قطب زاده تقترح انشاء لجنة تنسيق من ممثلين رفيعي المستوى من إيران وبنما والولايات المتحدة لمناقشة الطريقة التي يمكن بها تحرير الرهائن. وفي ٢٤ كانون الاول وصل مبعوثا الحكومة الايرانية الى بنما، وهما المحامي الفرنسي كريستيان بورجيه[٧٦] Christian Bourguet، ورجل الاعمال الارجنتيني هيكتور فيلالون[٧٧] Hector Villalon. وقد أخبر رويو بورجيه وفيلالون أن بنما لن تسلم الشاه السابق تحت أي ظرف، ولكنها ستقبل طلب التسليم والنظر فيه على أنه وسيلة "**لحفظ ماء الوجه**" للحكومة الايرانية، بشرط التزام الاخيرة بالقانون الدولي وإطلاق سراح الرهائن[٧٨].

بعد ان علمت الادارة الامريكية بالاتصالات الايرانية مع بنما، اخبر نائب وزير الخارجية الامريكية كريستوفر، رئيس موظفي البيت الابيض هاميلتون جوردن[٧٩] Jordan Hamilton، في ١٢ كانون الثاني ١٩٨٠، أن الرئيس كارتر يرى ضرورة ذهابه الى بنما، لان قائد الحرس الجمهوري البنمي الجنرال عمر توريخوس[٨٠] Omar Torrijos، طلب مقابلة احد المسؤولين الامريكان، ليخبره بمعلومات تفيد في اطلاق سراح الرهائن. لذا اتصل جوردن بتوريخوس لإبلاغه بخطة مجيئه الى بنما، الا ان الاخير رفض مجيئ جوردن الى بنما، بداعي ان ذلك من شأنه اثارة الشبهات وكشف سرية العملية، وبخاصة ان قنوات إعلامية كبيرة متواجدة في البلاد منذ وصول الشاه السابق اليها، والذي من الممكن ان يصاب بالذعر ايضاً نتيجة ذلك. لذا اقترح توريخوس بانه سيكون من الأفضل اجراء المقابلة في منتصف الطريق أو ان يرسل ممثلاً شخصياً عنه لينقل لجوردن "**الرسالة المهمة للغاية**"، لانه يخشى أيضاً ان يتم ملاحظة غيابه عن البلاد. لذا تم الاتفاق على الاجتماع في الساعة الثالثة صباحاً في قاعدة هومستيد الجوية في ولاية فلوريدا الأمريكية. وبعد مضي قرابة الساعة والنصف على وصول جوردن الى المكان المحدد، وصل الوفد البنمي الذي تألف من ثلاثة أشخاص هم: احد اصدقاء جوردن القدماء غابرييل لويس Gabriel Lewis، وسفير بنما لدى الأمم المتحدة خورخي إلويكا Jorge Illueca، ومارسيل سالمان Marcel Saliman، الذي كان مقرباً جداً من توريخوس، وهو الذي تحدث في معظم اللقاء. وبعد ان ذكر جوردن إنه مفوض من قبل الرئيس للاستماع وطرح الاسئلة، ومن ثم نقل المعلومات الى الاخير. بدأ سالمان حديثه بالقول ان هناك رجلان اطلق عليهما السيد (X) والسيد (Y)[٨١]، اللذان يعيشان في فرنسا وهما صديقان قديمان لقطب زاده. ويعرف السيد (X)

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٤(أ) – المجلد ٤٧ – كانون الأول لسنة ٢٠٢٢

آية الله الخميني منذ عشر سنوات. وان الرجلان قدما نفسيهما في أواخر كانون الأول ١٩٧٩، الى الحكومة البنمية بوصفهما ممثلان عن الحكومة الإيرانية. وعرضا رسالة من قطب زاده تضمنت مطالبة ايران رسمياً بتسليم الشاه. كما وجها دعوة شفهية إلى الحكومة البنمية لترسل معهما ممثلاً شخصياً إلى إيران للقاء قطب زاده. لذا اوفدته الحكومة البنمية وتم عقد اربعة اجتماعات منفصلة مع قطب زاده يومي ٦ و ٧ كانون الثاني ١٩٨٠، بحضور السيد (X) والسيد (Y)[٨٢]. يبدو ان سالمان لم يرغب بذكر اسم بورجيه وفيلالون حتى يتأكد من ان الولايات المتحدة لا تعارض فكرة انشاء هذه القناة، وللحفاظ على السرية التي يعملان بها، لاسيما وان قنوات عدة كانت تعمل في الاتجاه ذاته.

وبحسب ما ذكره سالمان فان قطب زاده شرح خلفية الاستيلاء على السفارة الامريكية، والتي عدها "**مؤامرة أمريكية**" شارك فيها هنري كيسنجر[٨٣] Henry A. Kissinger، وآخرين بهدف خلق أزمة دولية من شأنها تقويض جهود الخميني لإقامة جمهورية إسلامية فعالة وقوية أولاً. واحراج الرئيس كارتر لهزيمته سياسياً وانتخاب جمهوري يسيطر عليه كيسنجر، وإعادة الشاه السابق زعيماً للشعب الإيراني ثانياً. وإنه بسبب ذلك أصبح الجميع في وضع صعب للغاية. اذ إن استقبال البنميين "**الشاه المجرم**" ألحق ضرراً كبيراً بصورتهم في العالم. وإن كارتر معرض لخطر فقدان رئاسته إذا لم ينجح في حل قضية الرهائن. وإن الخميني بات في وضع صعب للغاية، اذ انه لا يرغب بعودة الشاه السابق، لان عودته ستزيد الاوضاع الداخلية سوءاً وتؤدي الى الفوضى. وأن الطلاب أصبحوا مجموعة قوية وصعب التعامل معها، وأنه لا بد من إيجاد طريقة ما لحل الأزمة، بشكل الذي لا يبين أن الخميني قد استسلم للضغط أمريكي. لذا فان هناك ثلاثة طرق لحل الأزمة الحالية هي: موت الشاه السابق، وقناة الامم المتحدة أو إمكانية وجود قناة جديدة للتفاوض. وان قطب زاده والخميني أدركا أنه سيكون من المستحيل على البنميين تسليم الشاه السابق. اذ ان هناك ست حجج في القانون البنمي من شأنها أن تمنعهم من تسليمه. الا انه إذا تمكن البنميون من بدء الإجراءات القانونية للتسليم، فسيكون ذلك كافياً لطلب الخميني من الطلاب إطلاق سراح الرهائن[٨٤].

وعقب نهاية اللقاء بعث جوردن مذكرة إلى الرئيس كارتر وفانس ومستشار الرئيس الأمريكي للأمن القومي زبغنيو بريجينسكي[٨٥] Zbigniew Brzezinski، ذكر فيها بالتفصيل ما دار في لقائه مع الوفد البنمي، وعبر عن اعتقاده بضرورة الاهتمام بتلك القناة وابقائها على اطلاع تام بمجريات الامور. مشيراً الى ان المفاوضات معها تمنحهم فرصة حقيقية للنجاح، ومن المهم بالقدر نفسه أن يطلع الشاه السابق عليها، لأنه سيصبح عصبياً عندما تظهر اخبار تسليمه في الصحافة البنمية والدولية. واستشهد جوردن بما ذكره غابرييل لويس بان الشاه السابق "**يجب أن يكون جزءاً من هذه المؤامرة**". لذا أرسلت الإدارة الامريكية إلى بنما في ١٣ كانون الثاني ١٩٨٠، مقترحاً تضمن ثلاث خطوات لإنهاء الأزمة هي: اعتماد قرار من مجلس الأمن يعترف بالحق المشروع لإيران في طلب تسليم "**المجرمين**" وإعادة الأصول الايرانية، وإنشاء لجنة دولية للتحقيق في مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان في ظل النظام الايراني السابق، والإفراج المتزامن عن جميع الرهائن[٨٦].

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٤(أ) – المجلد ٤٧ – كانون الأول لسنة ٢٠٢٢

عبرت الولايات المتحدة عن رغبتها بالتواصل مع الايرانيين عبر هذه القناة، وهو ما اوضحه الجانب الامريكي في اللقاء الذي جمع جوردن ومساعد وزير الخارجية الامريكي لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا سوندرز، ومدير قسم الشؤون الإيرانية في وزارة الخارجية الامريكية هنري بريشت، ومدير وكالة المخابرات المركزية ستانسفيلد تيرنر[٨٧] Stansfield Turner،، وعضو مجلس الامن القومي الامريكي غاري سيك Gary Sick، مع غابرييل لويس ورجل الاعمال البنمي روري جونزاليس Rory Gonzales، في غرفة العمليات بالبيت الأبيض في ١٦ كانون الثاني ١٩٨٠، اذ ذكر جوردن رغبة أمريكا القوية لبدء المفاوضات مع الايرانيين لإطلاق سراح الرهائن من خلال الوساطة البنمية. ومن جانبه اوضح لويس أن بنما ستنسحب بمجرد بدء المفاوضات بين الجانبين. بعدها غادر الوفد البنمي إلى باريس للقاء بورجيه وفيلالون[٨٨].

ادت الجهود البنمية الى عقد اجتماع سري في لندن يوم ١٩ كانون الثاني ١٩٨٠، جمع بين جوردن وسوندرز وغابرييل لويس وروري جونزاليس وفيلالون وبورجيه. الذي وصل منتصف الاجتماع من طهران، وذكر إنه تحدث مع وزير الخارجية الايراني قطب زاده والناطق الرسمي باسم مجلس الثورة الايراني الدكتور حسن ابراهيم حبيبي[٨٩]، واحمد الخميني[٩٠]، وان ما يقوله مدعوم أيضاً من وزير الدفاع الايراني مصطفى علي جمران[٩١]. وان الخميني على علم بالاتصالات "**الحالية**" مع الجانب الامريكي. وبعد ان بين بورجيه إن إطلاق سراح الرهائن يجب أن يسبقه قراراً نهائياً من المحاكم البنمية بشأن تسليم الشاه السابق. أوضح لويس وجونزاليس أن الشاه السابق لن يتم تسليمه، عندئذ اشار بورجيه الى أنه قد يكون كافياً شروع الحكومة البنمية بإجراءات التسليم. الامر الذي وافق عليه الجانب البنمي. كما بين بورجيه أن الإيرانيين اعتقدوا أن اللجنة الدولية ستتشكل بعد وقت قصير من عودة فالدهايم إلى نيويورك. وبعد اعلان تقريرها يمكن إطلاق سراح الرهائن. وهو ما اعترض عليه الجانب الامريكي، الذي اوضح ان إطلاق سراح الرهائن يجب ان يتم بالتزامن مع تعيين اللجنة. وانه من الجيد أن يعلن قطب زاده إن الحكومة الإيرانية تريد حلاً سلمياً مبكراً لمشكلة الرهائن، والأهم من ذلك ان يعيّن الاخير شخصاً للتفاوض مباشرة مع ممثل الولايات المتحدة. الا ان بورجيه وفيلالون طالبا مواصلة الحوار بهذه الطريقة. عندئذ اقتنع جوردن وسوندرز بانه إذا كان ذلك مستحيلاً، فان الاتصال من خلال طرف ثالث أفضل من عدم وجود اتصال على الإطلاق. كما ذكر بورجيه وفيلالون أن الخميني اجتمع مع ممثلي الطلاب الذين يحتجزون الرهائن، وأخبرهم أن عليهم البدء في الاستعداد لحل مشكلة الرهائن، "**وإنه لا يريد أن يتأذى أحداً لأن شرف أمتهم على المحك**"[٩٢]. في دلالة واضحة الى ان الخميني كان يخشى من اطالة امد احتجاز الرهائن، او تعرضهم للخطر، الامر الذي كان سيؤدي الى تعرض ايران الى انتقادات واسعة بوصفها دولة اسلامية، ناهيك عن الاعراف والقوانين الدولية، التي كانت تعارض احتجاز الدبلوماسيين رهائن.

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٤(أ) – المجلد ٤٧ – كانون الأول لسنة ٢٠٢٢

اوضح بورجيه وفيلالون عند اجتماعهما مع رئيس موظفي البيت الابيض هاميلتون جوردن في واشنطن يوم ٢٥ كانون الثاني ١٩٨٠، انهما عقدا اجتماعاً مع قطب زاده قبل ايام في طهران، وتم الاتفاق معه على ان يعين فالدهايم لجنة تحقيق دولية، للنظر في المظالم الايرانية ومقابلة الرهائن. وبعد أسبوع من التحقيق ستصف اللجنة معاملة الرهائن "**باللاإنسانية**" وستوصي بالإفراج عنهم. وسيتم إرسال هذا الجزء من التقرير إلى الخميني الذي سيدرك أنه على الرغم من أن أخذ الرهائن كان شكلاً مقبولاً من الضغط على الولايات المتحدة، فإن الظروف التي يتم بها احتجازهم تعد غير مقبولة من حيث المعايير الإسلامية. لذا فان الخميني سيأمر الحكومة الإيرانية بالإفراج عنهم، على ان يتم نقلهم الى سجن حكومي اولاً، اذ انه من الضروري أن تكون هناك مرحلة وسيطة تحتجز فيها الحكومة الإيرانية الرهائن، لان الطلاب لن يوافقوا على إطلاق سراحهم مباشرة. اما الجزء الاخر من تقرير اللجنة فانه سيؤكد مظالم إيران، ويُنقل إلى العالم بأسره. كما تم الاتفاق على تبني رئيس اللجنة تسوية المشكلات الثنائية بين واشنطن وطهران، بما فيها استعادة الاصول الايرانية. وفي نهاية اجتماعهما مع جوردن ذكر بورجيه وفيلالون انهما سيذهبان الى بنما في اليوم التالي أو نحو ذلك لتعيين محامي بنمي لتمثيل إيران في قضية التسليم. وسيُطلب من الحكومة البنمية إصدار أمراً رسمياً للشاه لوضع نفسه تحت تصرف الحكومة خلال مدة (٦٠) يوماً، قد يتم خلالها تقديم أدلة التسليم من إيران(٩٣).

واثناء اجتماع جوردن وسوندرز وبريشت مع بورجيه وفيلالون في برن يومي ٩ و ١٠ شباط ١٩٨٠، تم الاتفاق على السيناريو اعلاه مع بعض التعديلات عليه، والتي تمثلت بنقل الرهائن إلى حماية الحكومة الإيرانية، قبل يوم واحد من عودة اللجنة إلى نيويورك. وان يوصي تقرير اللجنة– الذي سيقدم الى فالدهايم وينشر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة – جميع الحكومات بان عليها أن تحترم وتسهل في إطار قوانينها الداخلية حق إيران في رفع دعاوى ضد الشاه السابق أو أسرته أو شركائه في حال ثبت ارتكابهم جرائم خطيرة مذكورة في التقرير، ورفع دعاوى لاسترداد الأصول التي يفترض في التقرير أن الشاه السابق أو أسرته أو شركاؤه قد أخذوها بطريقة غير مشروعة من إيران. بعدها يتم الإفراج عن الرهائن وخروجهم من إيران(٩٤).

ونتيجة لذلك، تشكلت لجنة دولية لزيارة ايران في ٢٠ شباط ١٩٨٠، برئاسة مشتركة من الممثل الدائم للجزائر لدى الأمم المتحدة محمد بجاوي، وسفير فنزويلا لدى الولايات المتحدة والممثل الدائم لدى الأمم المتحدة، أندريس أغيلار Andreas Aguilar. وعضوية كل من أديب الداودي المستشار السياسي للرئيس السوري حافظ الأسد، ولويس إدموند بيتيتي Louis Edmond Petitti عضو لجنة الحقوقيين الدولية والقاضي في المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، وهاري جيوردين Harry Jayewardene ، عضو اللجنة الفرعية للأمم المتحدة لمنع التمييز وحماية الأقليات ومستشار الرئيس السريلانكي جونيوس جيوردين Junius Jayewardene. وبعد ان وصلت اللجنة الى طهران في ٢٣ شباط، التقت مع الرئيس الايراني ابو الحسن بني صدر ووزير الخارجية الايراني قطب زاده وأعضاء آخرين في المجلس الثوري، واخذت

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٤(أ) – المجلد ٤٧ – كانون الأول لسنة ٢٠٢٢

شهادات من ضحايا النظام السابق، ورجال قانون إيرانيين ونشطاء في مجال حقوق الإنسان وإيرانيين آخرين. وفي ٢٨ من الشهر نفسه اعلن وزير الداخلية الايرانية وعضو المجلس الثوري علي أكبر رفسنجاني، أن اللجنة ستزور الرهائن في غضون ساعات، برفقة مسؤول إيراني كبير يعينه الرئيس بني صدر. الا ان الطلاب منعوا الزيارة بسبب الخلافات حول عدد اعضاء اللجنة المسموح لهم بالزيارة، وعدد الرهائن الذي يمكن للجنة مقابلتهم[٩٥]. الامر الذي يبين ان الطلاب كانوا يرفضون الانصياع لقرارات المسؤولين في الحكومة الايرانية.

واصل الطلاب تعنتهم، اذ اعلنوا في ١٠ اذار ١٩٨٠، رفضهم مقابلة اللجنة للرهائن، وتسليمهم إلى المجلس الثوري، الامر الذي دفع اللجنة الدولية لمغادرة طهران في اليوم التالي[٩٦]. وفي ١٢ اذار اجتمع في برن سوندرز وبريشت مع بورجيه وفيلالون، اللذان ذكرا ان قطب زاده اتصل بهما في اليوم السابق، وعبر عن اعتقاده ان تسليم الرهائن الى الحكومة الايرانية سيتم في غضون اسبوع بعد الجولة الأولى من الانتخابات البرلمانية المقرر اجرائها في ١٤ من الشهر نفسه. وعلى الرغم من تأكيد بورجيه وفيلالون بان قطب زاده كان جاداً في قوله، الا انهما عبرا عن اعتقادهما انه من الصعب تحديد السيناريو القادم حتى يتم نقل الرهائن الى سيطرة الحكومة الايرانية. وانه لابد من منح بني صدر الوقت الكافي لحل هذه المشكلة. وحثا الجانب الامريكي بعدم اتخاذ اي اجراء قد يستفز ايران، لان ذلك من الممكن ان يعمل على توحد الايرانيين بدلاً من عزل المتشددين[٩٧].

وبينما كان بورجيه يعتزم تقديم أوراق تسليم شاه إيران السابق الى الحكومة البنمية، لكنه كان ينتظر وصول محامٍ إيراني الى بنما، اتصل توريخوس بجوردن في ٢٢ اذار ١٩٨٠، ليبلغه أن الشاه السابق يجب أن يغادر بنما قبل يوم ٢٤ اذار، عندما يقدم المحامي الإيراني طلباً لتسليمه. وفي اليوم التالي وبينما كانت الطائرة التي تقل الشاه السابق تهم بالمغادرة إلى مصر، جرت "**مفاوضات اللحظة الأخيرة**" بين جوردن وبورجيه وقطب زاده، الذي وعد بنقل الرهائن إلى سيطرة الحكومة في غضون ساعة واحدة إذا مُنع الشاه السابق من مغادرة بنما أو الهبوط في مصر. وعلى الرغم من ان جوردن تردد في تصديق قطب زاده، لكنه لم يرغب في تفويت فرصة، لذا طلب من وزير الدفاع الامريكي هارولد براون[٩٨] Harold Brown، تأخير طائرة الشاه السابق في جزر الأزور. ورغم ذلك، أبلغ بورجيه جوردن "**بأن المجلس الثوري رفض المناورة**". لذا واصل الشاه السابق طريقه إلى مصر. وفي ٢٤ اذار أوضح بريجينسكي، للصحافة أن الاخير ذهب الى مصر من أجل تلقي العلاج[٩٩].

توقف بورجيه في واشنطن يوم ٢٥ اذار ١٩٨٠ في طريقه من بنما إلى إيران. وعند لقائه بالرئيس كارتر وبحضور جوردن في غرفة الخرائط بالبيت الأبيض. ذكر بورجيه أن رحيل الشاه السابق من بنما كان "**نقطة تحول**". اذ ان الإيرانيين يعتقدون أن الولايات المتحدة ساعدته على الهروب من الاعتقال في بنما، ويمكن ان يعد ذلك على أنه انتصار لإيران، لأنه يوضح أن الشاه السابق قد ارتكب جرائم وأنه مضطر إلى الفرار من العدالة وتجنب المحاكمة. واثناء المناقشات ذكر كارتر ان "**هذه الأوبرا الهزلية في طهران**"، ليس

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٤(أ) – المجلد ٤٧ – كانون الأول لسنة ٢٠٢٢

فيها أي تقدم على الإطلاق، وعاد الموقف على ما كان عليه قبل أربعة أشهر. وان الرهائن يعانون كل يوم، وان "**صبرنا بدأ يبدو كدليل على الجبن الذي لا يمكننا أن نفخر به ولن أسمح بأن يصبح أسلوب حياة. شيء ما يجب أن يتغير**". وبناء على مطالبة جوردن، كتب كارتر رسالة اعطاها لبورجيه ليأخذها إلى الخميني أو الرئيس بني صدر، اشارت الى أن الولايات المتحدة تريد إطلاق سراح الرهائن دون أن يصابوا بأذى، وترغب بعلاقات طبيعية مع إيران في ظل الحكومة "**الحالية**"، والاعتراف بنتائج الثورة، واذا أرادت إيران أن تعلن عن مظالمها فيمكنها ذلك من خلال محكمة العدل الدولية أو من خلال وسائل الإعلام(١٠٠).

ألقى الرئيس كارتر في وقت مبكر من صباح ١ نيسان ١٩٨٠، كلمة للصحفيين في المكتب البيضاوي في البيت الأبيض، طلب فيها نقل الرهائن الأمريكيين إلى سيطرة الحكومة الإيرانية، وإذا لم يتم اتخاذ هذا الإجراء، فان واشنطن تدرس فرض عقوبات إضافية ضد إيران. وفي صباح اليوم نفسه أعلن الرئيس الإيراني بني صدر ان الرهائن سيتم وضعهم تحت سيطرة الحكومة الإيرانية، وفي ضوء ذلك، فان الوقت غير مناسب لفرض عقوبات إضافية على بلاده، وان جهوده مستمرة لعودة الرهائن الى بلادهم. وعلى اثر ذلك، اعلن كارتر في اليوم نفسه ان بلاده لن تفرض أي عقوبات إضافية على ايران في "**الوقت الحالي**"، الا انها ستحتفظ بالأصول الايرانية. ورداً على ذلك، وفي وقت لاحق من اليوم نفسه، اعلن بني صدر للصحفيين إن بيان كارتر "**فشل**" في تلبية مطالب إيران، وأنه يجب اصدار إعلان رسمي يتضمن قبول الولايات المتحدة لجميع الشروط الايرانية(١٠١).

اخفق المجلس الثوري في اجتماعه يوم ٣ نيسان ١٩٨٠، في اتخاذ قرار من شأنه ان يؤدي الى نقل الرهائن الى سيطرة الحكومة الايرانية بسبب الاعتراضات التي اثارها بهشتي، وتردد بني صدر في اتخاذ موقف حازم. لذا طلب في اليوم نفسه بورجيه وفيلالون من وزارة الخارجية الامريكية أن ترسل رسالة إلى بني صدر ونسخة منها إلى قطب زاده تشير الى ان الولايات المتحدة ستتخذ إجراءات حازمة في حال لم يتم نقل الرهائن الى سيطرة الحكومة الايرانية. كما اقترح بورجيه أن تتضمن الرسالة شرحاً وافياً لتفهم الولايات المتحدة للوضع السياسي الصعب في إيران، ومحاولة مساعدة بني صدر في التعامل مع ذلك الوضع، وسرد التدابير المحددة التي تضعها واشنطن في اعتبارها، وان الولايات المتحدة ليست "**تمر من ورق**" وهي تعني ما تقوله(١٠٢). لاشك ان بورجيه وفيلالون لم يرغبا ان تبوء جهودهما بالفشل، وارادا ان تظهر الولايات المتحدة عزمها على اتخاذ اجراءات رادعة ضد ايران.

وبناءً على ذلك ارسلت الحكومة الامريكية في اليوم نفسه رسالة عبر السفير السويسري في طهران ايريك لانغ Erik Lang، الى بني صدر ونسخة منها الى قطب زاده، ذكرت فيها ان الولايات المتحدة تشعر "**بخيبة أمل كبيرة لفشل المجلس الثوري**" في عدم الموافقة على نقل الرهائن إلى رعاية وحماية الحكومة الايرانية، على وفق ما اعلنه الرئيس بني صدر. وان الولايات المتحدة لا تفهم سبب عجز إيران عن تنفيذ ما وعدت به. كما اوضحت الرسالة انه في ١ نيسان ردت واشنطن علناً على بيان بني صدر بالإعلان عن تأجيل فرض مزيداً من العقوبات على ايران، ونظراً لموقف المجلس الثوري "**اليوم**"، فان واشنطن ستمهل

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٤(أ) – المجلد ٤٧ – كانون الأول لسنة ٢٠٢٢

طهران لغاية يوم ٦ نيسان لنقل الرهائن إلى رعاية وحماية الحكومة، وبخلاف ذلك، فان الولايات المتحدة ستطبق المزيد من العقوبات على ايران. وفي الختام اوضحت الرسالة ان واشنطن على يقين من ان بني صدر يفهم الحاجة الملحة لحل هذه الأزمة قبل أن تتعمق بشكل اكبر(١٠٣).

لم تكترث ايران بالتهديدات الامريكية، اذ لم يتم نقل الرهائن الى سيطرة الحكومة الايرانية، الامر الذي دفع مجلس الأمن القومي الامريكي الى عقد اجتماعاً في ٧ نيسان، افتتحه الرئيس كارتر بالإشارة الى التقرير الذي ورد من طهران بواسطة بورجيه، والذي كان مفاده ان المجلس الثوري الايراني يرى ان تدهور العلاقات بين العراق وايران تقف وراءه واشنطن، ثم اشار كارتر الى ان الأسبوع الماضي أظهر تغييراً عميقاً في الوضع، اذ وافق المسلحون على نقل الرهائن إلى عهدة الحكومة، الا ان الاخيرة رفضت ذلك. لذا فان على واشنطن اتخاذ "**إجراءات صارمة**"، بما في ذلك قطع العلاقات الدبلوماسية مع ايران(١٠٤).

وعليه، اعلن كارتر من غرفة الإحاطة بالبيت الأبيض في اليوم نفسه، بان بلاده قررت قطعت العلاقات الدبلوماسية مع إيران، وحمل الخميني المسؤولية الكاملة عن عدم وضع الرهائن تحت سيطرة الحكومة الإيرانية. وانه فرض عدة إجراءات ضد إيران، بما فيها عقوبات اقتصادية تحظر الصادرات من الولايات المتحدة إلى إيران، وان تكون شحنات الأغذية والأدوية في حدها الأدنى أو أن تكون معدومة، وإبطال جميع التأشيرات الصادرة للمواطنين الإيرانيين للدخول في المستقبل إلى الولايات المتحدة، وعدم تجديد التأشيرات الحالية، وان تكون التأشيرات الجديدة فقط "**لأسباب إنسانية مقنعة وموثقة**"(١٠٥).

لم تكتفِ واشنطن بالإجراءات المعلنة، بل قررت ايضاً الشروع بعملية عسكرية لتحرير الرهائن، والتي كانت تعمل عليها في حال فشل الجهود الدبلوماسية. ففي ١٦ نيسان ١٩٨٠، عقد اجتماع في غرفة العمليات بالبيت الابيض لمناقشة تفاصيل عملية انقاذ الرهائن، حضره الرئيس كارتر ومستشار الرئيس الأمريكي للأمن القومي بريجينسكي ووزير الخارجية فانس، وزير الدفاع هارولد براون، ورئيس هيئة الأركان المشتركة الجنرال ديفيد جونز David Jones، وقائد قوة دلتا العقيد تشارلي بيكويث Charlie Beckwith، ومدير عمليات هيئة الأركان المشتركة الفريق فيليب جاست Philip Gast، وقائد مهمة الانقاذ الشاملة اللواء جيمس فوت James Vaught، ونائب مدير المخابرات المركزية فرانك كارلوتشي Frank Carlucci، فضلاً عن رئيس موظفي البيت الابيض هاميلتون جوردن. وثناء الاجتماع أكد كارتر على وجوب بذل الجهود لتجنب القتل العمد، وامر بعدم التورط في إطلاق النار مع القوات الايرانية، او قتل الناس الابرياء، ومحاولة "**تصفية بعض الحسابات لأمتنا**"، وبين ان هدف المهمة هو إخراج الرهائن بأمان(١٠٦).

كما تقرر اثناء الاجتماع ايهام الايرانيين بان واشنطن لا ترغب باتخاذ اي اجراء عسكري لتحرير الرهائن، لذا رتب بورجيه وفيلالون – واللذان لم يكونا على علم بالمخطط الامريكي– لقاء جمع بين جوردن وقطب زاده في باريس يوم ١٩ نيسان ١٩٨٠، وخلال الاجتماع اشار قطب زاده الى أن قرار قطع العلاقات بين واشنطن وطهران كان قراراً "**سيئاً**"، وان تحرير الرهائن سيستغرق شهوراً قبل عودتهم إلى ديارهم، واعرب عن امنياته بان لا تقدم واشنطن على فعل شيئاً متسرعاً، مثل مهاجمة إيران وموانئها. الا ان جوردن

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٤(أ) – المجلد ٤٧ – كانون الأول لسنة ٢٠٢٢

طمنَ قطب زاده بأن ذلك لن يحدث. وبعد ان اطلع كارتر في اليوم نفسه على تفاصيل اللقاء من خلال تقرير اعده جوردن، اتصل بهارولد براون ليخبره: "**أزيل شكوكي المتبقي بشأن المهمة. أخبر العقيد بيكويث بالمضي قدماً**"[١٠٧].

يبدو ان توصيف قطب زاده لقرار واشنطن بقطع علاقاتها مع طهران بانه سيئ، وان تحرير الرهائن يتطلب الكثير من الوقت، كان دافعاً للرئيس كارتر بالمضي في تنفيذ العملية العسكرية لتحرير الرهائن، اذ ان الجانب الايراني، لم يبدِ تفهمه للموقف الامريكي بشكل جيد، ومدى الضغوطات التي تتعرض لها الحكومة الامريكية نتيجة استمرار احتجاز مواطنيها كرهائن، علاوة على استمرار طهران بالتذرع بالوقت لحل المشكلة.

بدأ تنفيذ عملية الانقاذ مساء يوم ٢٤ نيسان ١٩٨٠، واستطاعت القوات المشاركة فيها الوصول إلى صحراء طبس الواقعة شرق ايران، الا ان المهمة واجهت مشكلات جمة بما فيها حدوث اعطال في الطائرات المشاركة في العملية، الامر الذي نتج عنه الغاء المهمة بأمر من الرئيس كارتر. وعندما بدأت الاستعدادات للانسحاب، اصطدمت طائرتان مع بعضهما واشتعلت النيران فيهما مما أسفر عن مقتل ثمانية من أفراد الطاقم وإصابة خمسة آخرين[١٠٨]. كان من الصعب مواصلة بورجيه وفيلالون حواراتهما مع الجانب الايراني عقب هذه العملية، لذا انتهت جهودهما ولم يعد هنالك دور يمكن تأديته.

سادساً: قناة صادق المهدي

كان احد الشخصيات التي عولت عليها واشنطن للتوصل الى تسوية بشأن قضية الرهائن، رئيس الوزراء السوداني السابق صادق المهدي[١٠٩]، بوصفه زعيم سياسي وقائد مسلم يحظى باحترام كبير في العالم الاسلامي[١١٠]. فمطلع عام ١٩٨٠ وصل صادق المهدي بشكل سري الى واشنطن عائداً من طهران، والتقى يومي ٣ و ٤ من كانون الثاني بوزير الخارجية فانس[١١١]، ومساعد وزير الخارجية الامريكي لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا سوندرز، ووكيل وزير الخارجية الامريكي للشؤون السياسية ديفيد نيوسوم. واثناء الاجتماع ذكر المهدي ان الخروج من الازمة يتطلب عقد صفقة بين طهران وواشنطن بواسطة طرف ثالث، يمكنه التحدث مع الطرفين مباشرة. وبدوره اوضح فانس ان الولايات المتحدة حاولت ايجاد قنوات للتفاوض مع طهران، الا انه اتضح ان الاطراف الايرانية المشاركة في تلك المفاوضات لا تستطيع اتخاذ قرار الافراج عن الرهائن، وان ذلك جعل الادارة الامريكية تعتقد ان الحل الوحيد للازمة هو اجراء مفاوضات مباشرة مع الخميني شخصياً. عندئذ رد صادق المهدي بان المفاوضات يجب ان تدار في تلك المرحلة عن طريق طرف ثالث، يدرك بشكل جيد المظالم الايرانية بقدر ما يدرك خطأ احتجاز الرهائن، واذا ما دارت الامور بتلك الطريقة، يمكن تمهيد الطريق لمفاوضات مباشرة بين الخميني وممثل عن الرئيس كارتر. كما بين صادق المهدي ان من بين الوسطاء المحتملين هم السوريون والجزائريون ومنظمة التحرير الفلسطينية أو ربما مجموعة تضم بعضهم مع مسلمين آخرين من نيجيريا أو باكستان[١١٢]. كذلك اقترح صادق المهدي أن تؤجل الولايات المتحدة فرض العقوبات على ايران ما لم يتعرض الرهائن لأذى، وتجنب تسليم الشاه السابق،

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٤(أ) – المجلد ٤٧ – كانون الأول لسنة ٢٠٢٢

والموافقة على التحقيق في المظالم الإيرانية ضد الشاه السابق، واعادة اصول الاخير إلى إيران لاستخدامها لأغراض إنسانية، وفتح صفحة جديدة في علاقتها مع إيران[١١٣].

وبعدما استفسر فانس عن مظالم إيران الحقيقية ضد الولايات المتحدة؟ اجاب صادق المهدي، أن الإيرانيين يعتقدون ان بعض اجهزة الحكومة الأمريكية تقوم بأنشطة لتغيير مسار الشؤون السياسية في إيران، وهم يعتقدون ان الوثائق التي عثر عليها في السفارة الامريكية في طهران تثبت ان الولايات المتحدة تعمل مع الاقليات والجماعات الاخرى لتحل محل النظام الايراني الجديد. كما تسأل فانس عن المنتدى الذي يمكن عقده للسماح لإيران بالتعبير عن مظالمها؟ فأجاب صادق المهدي ان ذلك ممكن ان يكون من خلال محكمة دولية أو ربما تستطيع الولايات المتحدة تلبية الاحتياجات الإيرانية الأولية ببساطة من خلال اصدار بيان عام يعترف بالنظام السياسي الجديد في ايران. وبعدما تسأل ديفيد نيوسوم هل يمكن أن يكون مثل هذا البيان جزءاً من خطة متفق عليها؟ اجاب صادق المهدي بنعم، ان هناك إجماع في طهران على مثل هذا النهج[١١٤]. لم تستمر هذه القناة طويلاً سيما بعد ظهور قناة بورجيه وفيلالون والتي كانت اكثر فاعلية وتواصلاً مع الجانبين.

سابعاً: قناة محمد حسنين هيكل

اعتقدت وزارة الخارجية الامريكية ان الصحفي والكاتب المصري محمد حسنين هيكل[١١٥] بإمكانه المساعدة في قضية الرهائن، بوصفه أحد الشخصيات الهامة في العالم الإسلامي وبإمكانه المساعدة في تغيير المناخ في طهران، لاسيما وانه يمتلك علاقات وثيقة مع النظام السياسي الجديد في ايران، وخاصةً الخميني، الذي كان هيكل يعمل على تأليف كتاب حوله، فضلاً عن كونه كاتباً بارزاً يقرأ له في جميع أنحاء الشرق الأوسط[١١٦].

لذلك، حاولت وزارة الخارجية الامريكية الاتصال بهيكل عند توجهه الى لندن قادماً من القاهرة في ١٠ كانون الثاني ١٩٨٠، اذ ارسلت له احد اصدقاءه المصريين، ليخبره أن الأمريكيين يريدون الاتصال به، وهل سيكون على استعداد للتحدث معهم عن إيران وأزمة الرهائن؟ فكر هيكل لبعض الوقت قبل الرد بالموافقة، الا انه اشترط ان يقابل احد الشخصيات السياسية الامريكية، والتي يجب ان لا يكون عملها ضمن كالة المخابرات المركزية الامريكية. كما اشترط ان يتعرف على هوية الشخص قبل مقابلته. وبعد ان عرض الوسيط على هيكل الذهاب إلى واشنطن للتحدث مع وزير الخارجية سايروس فانس؟ أجاب هيكل: "**أنا آسف، لقد كنت في واشنطن منذ شهرين فقط. أذهب إلى واشنطن مرة واحدة فقط كل عامين**". وبعد عدة ايام عاد صديق هيكل حاملاً اقتراحاً جديداً، وهو أن يلتقي هيكل مع مساعد وزير الخارجية الامريكي لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا سوندرز. فكان جواب هيكل: "**سأكون سعيداً بلقاء هارولد سوندرز**". اذ ان هيكل كان يعرف سوندرز عندما شارك الاخير في محادثات فك الارتباط الأولى بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٧، وكان يكن له مشاعر الحب والاحترام[١١٧].

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٤(أ) – المجلد ٤٧ – كانون الأول لسنة ٢٠٢٢

التقى سوندرز مع هيكل في لندن يوم ٢٠ كانون الثاني ١٩٨٠. وبعد ان تطرق سوندرز الى الجهود المصرية والامريكية لحل المشكلات بين العرب واسرائيل في العقد الماضي، اوضح أن هناك مهمتين يجب القيام بهما في طهران: الاولى، محاولة إقناع الخميني والقادة الإيرانيين الآخرين بضرورة إطلاق سراح الرهائن لأسباب إسلامية وثورية. والثانية، التفاوض مع طهران على تفاصيل تحرير الرهائن. واضاف سوندرز ان المسار الأول يمكن القيام به بواسطة عدد من الاشخاص، بينما يتطلب مسار التفاوض قناة واحدة موثوقة. واضاف سوندرز ان سمعة هيكل، جعلت واشنطن ترغب في معرفة ما إذا كانت آراؤه الخاصة بأزمة الرهائن ستجعله مدافعاً طبيعياً في طهران عن إطلاق سراح الرهائن(١١٨).

وعلى الرغم من موافقة هيكل على التدخل شخصياً في قضية تحرير الرهائن، الا انه اشترط ان تكون مشاركته مقترنة بتأكيدات من كلا الجانبين بأن تكون جهوده سرية، وانه "**لا يمكن أن يكون وسيطاً، لكنه سيحاول أن يكون محاوراً بين الجانبين**". وبعد انتهاء اللقاء، اتصل هيكل هاتفياً بأحمد الخميني في طهران وأخبره عن العرض الأمريكي. وتساءل عما يجب ان يفعله؟ فكان جواب احمد ان يكتب هيكل الى الخميني ويخبره باتصالاته مع الجانب الامريكي. لذا بعث هيكل رسالة الى الخميني عن طريق السفارة الإيرانية في لندن، شدد فيها على أنه لن يقوم بدور الوسيط، واذا كان عليه أن يختار جانباً، فسيكون إلى جانب إيران، ولكن إذا اعتقد الخميني أن المناقشات قد تكون ذات فائدة، فسوف يتابعها. وفي ٢٥ كانون الثاني ١٩٨٠، سلمت السفارة الإيرانية في لندن هيكل رسالة من أحمد الخميني يبلغه فيها بضرورة المضي قدماً والتحدث مع الأمريكيين. لذا أبلغ هيكل الأمريكيين على الفور بأنه مستعد للمساعدة في تسهيل الاتصالات بين واشنطن وطهران. وبعد أسبوع، تلقى هيكل رسالة من الحكومة الامريكية، تضمنت عرضاً للموقف الأمريكي، والذي رغبت واشنطن بنقله إلى الخميني، اذ اوضحت الرسالة بان حكومة الولايات المتحدة ترغب في حل مشكلة الرهائن حتى يتسنى لها اعادة النظر في علاقاتها مع ايران. وان حكومة الولايات المتحدة تؤكد على انها تحترم سلامة إيران، وتعتقد أن أمنها له أهمية حيوية بالنسبة للغرب، وأن الإيرانيين ليس لديهم ما يخشونه من الولايات المتحدة. وبعد إطلاق سراح الرهائن، ستبدأ الحكومة الأمريكية مفاوضات رسمية مع إيران من أجل التعاون المستقبلي، بما في ذلك مسألة قطع الغيار العسكرية(١١٩).

ورداً على رسالة الحكومة الامريكية انفه الذكر، سلم هيكل الجانب الامريكي رسالة وصلت اليه من بني صدر واحمد الخميني في ٢ شباط ١٩٨٠، موجهة إلى الحكومة الامريكية او الى الرئيس الامريكي مباشرة، اوضحت بان حل قضية الرهائن الأمريكيين سيكون أول عمل تقوم به الحكومة الإيرانية الجديدة بعد تشكيلها في ٢٦ شباط. وان حالة الرهائن تحسنت بشكل كبير منذ الانتخابات الإيرانية، اذ تم تكليف طبيب إيراني بالبقاء معهم والعناية بهم بناءً على أوامر مباشرة من الخميني. كما بينت الرسالة انه بعد وقت قصير جداً من تشكيل الحكومة الإيرانية، سيصدر الطلاب المحتجزين للرهائن بياناً عاماً يؤكد "**بأن جميع الرهائن الأمريكيين أصبحوا من الآن فصاعداً تحت السيطرة المباشرة لآية الله الخميني**". وفي غضون أيام قليلة بعد هذا البيان، سيتم إخراج الرهائن من السفارة ووضعهم في مكان "**محايد**" غير محدد في طهران حيث سيسمح

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٤(أ) – المجلد ٤٧ – كانون الأول لسنة ٢٠٢٢

للأطباء الأمريكيين بالوصول إليهم. بعدها يسلم الخميني رسمياً المفاوضات بشأن الرهائن إلى الرئيس بني صدر، وسيسمح للرهائن بمغادرة إيران بعد اجتماع اللجنة التي عينها الأمين العام للأمم المتحدة فالدهايم[١٢٠].

التقى هارولد سوندرز مرة اخرى مع هيكل في جنيف في آذار ١٩٨٠، وبعد ان اوضح سوندرز ان بلاده ليس لديها اي وسيلة اتصال مباشرة بالخميني، الذي يعد مصدر القرارات النهائية المتعلقة بقضية تحرير الرهائن، طلب من هيكل بذل جهوده من اجل ايجاد حل سريع لتلك المشكلة. كما طلب سوندرز من الاخير تمرير رسالة عاجلة إلى الخميني، اشارت الى إن حكومة الولايات المتحدة "**تشعر بقلق بالغ**" إزاء التقارير التي تلقتها في الأيام القليلة الماضية والتي تشير إلى أن بعض المسلحين المتعصبين في مجمع السفارة الأمريكية قد يسعون لقتل بعض أو كل الرهائن إذا أجبروا على إطلاق سراحهم. وإن الولايات المتحدة مهتمة بالحصول على نوع من التأكيدات بأن السلطات الإيرانية قادرة على اتخاذ تدابير لمنع ذلك. وإن قتل الرهائن الأمريكيين سيكون بمثابة نكسة هائلة للاستقرار في المنطقة، وسيتسبب بحدوث نزاع بين الولايات المتحدة وإيران، كما انه "**سيشوه صورة الثورة الإيرانية**". واذا كان صحيحاً أن مثل هذا العمل مخطط له، فمن الواضح أنه عمل أشخاص يريدون زعزعة استقرار الوضع في المنطقة، "**وتقويض أهداف ثورة إيران الإسلامية**". وبدوره فقد اوصل هيكل الرسالة الى احمد الخميني[١٢١].

انتهت جهود هيكل في قضية الرهائن في ٣٠ ايار ١٩٨٠، ففي ذلك اليوم تلقى هيكل رسالة من سوندرز حملت رغبة الجانب الامريكي في ذهاب هيكل إلى طهران، ومساهمته في ايجاد مناخ مؤاتي يمكن ان يؤدي الى الافراج عن الرهائن، ويقترح طرقا يمكن للولايات المتحدة من خلالها أن تتواصل بشكل بناء مع صناع القرار السياسي في طهران. الا ان هيكل رفض طلب سوندرز المتعلق بذهابه الى طهران، واقترح ان تبعث الحكومة الامريكية رسائلها إلى الإيرانيين عبر الجزائريين والسويسريين[١٢٢].

يبدو ان رفض هيكل جاء نتيجة لتطور الاحداث المتعلقة بقضية الرهائن، اذ انه بعدما فشلت المهمة العسكرية التي قامت بها الولايات المتحدة لتحرير الرهائن، لم يعد بالإمكان مواصلة الجهود الدافعة باتجاه ايجاد حل دبلوماسي للمشكلة، وتطلب الامر مزيداً من الوقت حتى يكون هناك بعض المقبولية من الجانب الايراني لقبول الوساطات.

ثامناً: القناة السفارة السويسرية

كانت السفارة السويسرية في طهران احد القنوات المهمة في المفاوضات الامريكية – الايرانية بخصوص قضية الرهائن. ففي ٣ شباط ١٩٨٠، طلبت وزارة الخارجية الامريكية من السفير السويسري في إيران ايريك لانغ، تسليم رسالة الى الرئيس بني صدر ووزير الخارجية الايراني قطب زاده، اوضحت رؤية الادارة الامريكية في حل الازمة مع طهران[١٢٣]، والتي تضمنت[١٢٤]:

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٤(أ) – المجلد ٤٧ – كانون الأول لسنة ٢٠٢٢

١. المغادرة الآمنة والفورية لجميع موظفي السفارة الأمريكية في طهران، وغيرهم من الأمريكيين المحتجزين كرهائن في إيران، وهو أمر ضروري لحل القضايا الأخرى.

٢. تتفهم الولايات المتحدة وتتعاطف مع المظالم التي يشعر بها الإيرانيين بشأن ممارسات النظام السابق. وان الولايات المتحدة مستعدة للمساعدة في عقد منتدى تحت رعاية الأمم المتحدة تُعرض فيه تلك المظالم، شريطة ان يسبقه الافراج عن الرهائن.

٣. تُسهل حكومة الولايات المتحدة أي إجراء قانوني ترفعه حكومة إيران في المحاكم الامريكية لحصر الأصول الموجودة في عهدة الشاه السابق أو تحت سيطرته والتي قد يُحكم عليها بأنها مملوكة للخزانة الايرانية، وأن حكومة الولايات المتحدة تعترف بحق حكومة إيران في رفع مثل هذه الدعاوى أمام المحاكم، وطلب مساعدتها في الحصول على معلومات حول هذه الأصول من المؤسسات المالية والأطراف الأخرى.

٤. بمجرد الإفراج عن الرهائن بأمان، تكون الولايات المتحدة مستعدة لرفع التجميد عن الأصول الإيرانية وتسهيل العلاقات التجارية بين البلدين، على أن تفي إيران بالتزاماتها المالية تجاه الرعايا والبنوك الأمريكية. وان الولايات المتحدة مستعدة لتشكيل لجنة للتوصل إلى اتفاق مع ايران بشأن هذه الترتيبات.

٥. ان الولايات المتحدة على استعداد لتعيين ممثل يناقش مع الإيرانيين التهديد الذي يمثله الغزو السوفيتي لأفغانستان، واتخاذ اجراءات من أجل تعزيز أمن إيران. بما في ذلك استئناف توريد قطع الغيار العسكرية الامريكية لإيران.

٦. ان الإدارة الأمريكية مستعدة للإدلاء بتصريح في اللحظة المناسبة، تعرب فيه عن تفهمها للمظالم التي يشعر بها الشعب الإيراني، وحقه في اختيار نظامه السياسي، والاعتراف بحكومة الجمهورية الإسلامية بوصفها حكومة شرعية لإيران.

لم يتأخر السفير لانغ في تنفيذ ما طلب منه، اذ سلم الرئيس بني صدر رسالة وزارة الخارجية الامريكية انفة الذكر في ٦ شباط ١٩٨٠، وقد قرأ بني صدر الرسالة "**باهتمام كبير للغاية**". وفي اليوم التالي سلم لانغ نسخة من الرسالة الى قطب زاده، الذي اولى هو الاخر اهمية فائقة لها[١٢٥].

ارسلت الحكومة الأمريكية رسالة اخرى إلى السفارة السويسرية لغرض ايصالها الى الرئيس بني صدر في ٢٤ اذار ١٩٨٠، ذكرت فيها انه على مدى الأشهر الأربعة الماضية، تابعت واشنطن باهتمام كبير موقف بني صدر الرافض لاحتجاز الرهائن. ومع وجود التأكيدات من الجانب الايراني، بأن الرهائن سيتم نقلهم إلى سيطرة الحكومة الإيرانية، فان الحكومة الامريكية تأمل أن يتم ذلك في غضون الأيام القليلة المقبلة. ومن الضروري إعطاء إشارة ملموسة لأسر الرهائن وللشعب الأمريكي بتحسن حالتهم وأن هناك تحركاً حقيقياً نحو حل سريع للأزمة. ومن أجل تجنب سوء الفهم، لابد من معرفة أنه في حالة عدم نقل الرهائن بحلول يوم ٣١ اذار، فان الحكومة الامريكية ستتخذ إجراءات إضافية غير قتالية ضد ايران. كما اوضحت الرسالة إن الولايات المتحدة على استعداد لمناقشة حل الأزمة من خلال أي قناة يختارها بني صدر[١٢٦].

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٤(أ) – المجلد ٤٧ – كانون الأول لسنة ٢٠٢٢

سلم القائم بأعمال السفارة السويسرية في إيران ماركوس كايزر Marcus Kaiser، الرسالة اعلاه إلى بني صدر في ٢٧ اذار ١٩٨٠، وبعد ان قرأها الاخير اعرب عن رغبته في نقل الرهائن الى سيطرة الحكومة شريطة أن يكون الوضع العام مؤاتياً، والذي أصبح متوتراً مرة أخرى نتيجة للأحداث الأخيرة، بما فيها مغادرة لجنة الأمم المتحدة ايران، وسفر الشاه السابق إلى مصر. واضاف بني صدر أنه لم يكن قادراً على إدراك علامة واحدة تثبت حسن نية الامريكيين، سواء ما يتعلق بقضية الشاه السابق، أو الاصول الايرانية، أو المؤامرات الموجهة ضد إيران. ومع ذلك كله فانه مصمم على نقل الرهائن إلى سيطرة الحكومة، الا انه يحتاج إلى مزيداً من الوقت في ظل الوضع الجديد. وفي اليوم نفسه ارسل كايزر الى وزارة الخارجية الامريكية تفاصيل لقائه مع بني صدر(١٢٧).

جاء رد الحكومة الامريكية في ٢٩ اذار ١٩٨٠، برسالة موجهة للرئيس بني صدر بواسطة السفارة السويسرية في طهران، اكدت فيها مرة اخرى على ضرورة نقل الرهائن إلى سيطرة الحكومة بحلول يوم ٣١ من الشهر نفسه. وان الاوضاع السياسية في إيران والولايات المتحدة ستكون أكثر صعوبة في حال تأخرت عملية النقل. كما اوضحت الرسالة ان الحكومة الامريكية أظهرت حسن نواياها تجاه إيران والرئيس بني صدر، وإن إنشاء لجنة من الأمم المتحدة يعد من اهم هذه العلامات. علاوة على ذلك، فانها امتنعت خلال الشهرين الماضيين عن التصريحات القاسية ضد إيران وراعت موقف بني صدر، وحاولت دون جدوى إبقاء الشاه السابق في بنما(١٢٨).

سلم لانغ في اليوم التالي الرسالة انفة الذكر الى بني صدر، والذي اجاب عليها بأنه أخبر كايزر بإمكانية نقل الرهائن، بشرط أن تكون الاوضاع في ايران مؤاتيه. كما ان معلوماته تؤكد ان الشاه السابق سافر إلى القاهرة، بتدبير من كيسنجر. وبعدما حاول لانغ توضيح ان الادارة الامريكية تتعرض لضغوط كبيرة، وأن الموعد النهائي المحدد في ٣١ اذار يجب أن يؤخذ على محمل الجد. اجابه بني صدر أن قضية الرهائن ليست سوى مصدر إزعاج للولايات المتحدة، وهي قضية خطيرة للغاية بالنسبة لإيران، ويجب أن يتم الانتهاء منها، وانه ليس بحاجة إلى الشجاعة أو التهديدات للقيام بذلك. وان على الولايات المتحدة التزام الهدوء والصبر وتجنب الاعمال المستفزة(١٢٩).

اجتمع بني صدر مع السفير لانغ في ٣١ اذار ١٩٨٠. وحسب ما ذكره الاخير في رسالته الى وزارة الخارجية الامريكية في اليوم نفسه فان بني صدر كان "**مرتبكاً وغير دقيق**"، وبالكاد يستطيع التكلم، واخبره انه قد غادر لتوه اجتماع المجلس الثوري، والذي قرر احداث تغيير في وضع الرهائن من أجل منح الأمريكيين ثقة أكبر مما هو مطلوب، بشرط أن ينتظر الامريكيين قراراً من المجلس بالإفراج عن الرهائن، وان ذلك يتطلب مزيداً من الوقت. كما ذكر بني صدر أن الخميني، والطلاب وافقوا على ذلك. وبين ان الحكومة الايرانية اعدت مقترحين: الاول، وضع الرهائن تحت سيطرتها. والاقتراح الثاني، ابقاء الرهائن في عهدة الطلاب، بشرط تعهدهم للحكومة الايرانية بأنهم سيحسنون وضعهم تماماً وسيوفرون لهم سكن ملائم مع اعطائهم الحرية الكاملة للعمل داخل المجمع، وستقوم الحكومة بالتأكد من هذه الضمانات بشكل دوري.

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٤(أ) – المجلد ٤٧ – كانون الأول لسنة ٢٠٢٢

وبعدما تساءل لانغ عن عدم نقل الرهائن الى سيطرة الحكومة؟ اجابه بني صدر بأنه قلق على سلامة الرهائن أثناء نقلهم إلى سيطرة الحكومة، وهو متخوف من اذية "**الروس**" لهم. وبعدما استغرب لانغ وتساءل هل يوجد روس في المجمع؟ اجابه بني صدر "**نعم هناك**". وقد افترض لانغ أنه كان يلمح إلى مجموعة قريبة من حزب توده الشيوعي الايراني. واثناء الاجتماع اوضح لانغ بانه ليس لديه أي تفويض من أي شخص وليس لديه أي سلطة، ولكنه بسبب اتصالاته مع حكومته ووزارة الخارجية الامريكية، فانه مدرك للوضع "**الحالي**" في الولايات المتحدة والمشكلة التي سيواجهها الرئيس كارتر(١٣٠).

على اثر زيارة الصليب الأحمر في طهران للرهائن في ١٥ نيسان ١٩٨٠(١٣١)، بعثت وزارة الخارجية الامريكية عبر السفير لانغ رسالة إلى الرئيس بني صدر في ١٧ من الشهر نفسه، عبرت عن سعادة واشنطن بزيارة الرهائن، واملها في أن تتحسن أحوالهم، وأن تتم الزيارات بشكل منتظم. وبينت الرسالة ان الهدف النهائي هو الإفراج الفوري والآمن عن جميع الرهائن. وان ذلك سيكون افضل بكثير من المقترحين السابقين، وان واشنطن ترحب باي مباحثات تؤدي الى هذه النتيجة، من خلال أي من القنوات الموجودة أو غيرها على وفق الرغبات الايرانية. وفي نهاية الرسالة تم التأكيد على انه بعد انتهاء الأزمة "**الحالية**"، فان الولايات المتحدة تأمل في بناء علاقة جديدة مع إيران على أساس المساواة والاحترام المتبادل(١٣٢). يبدو ان الادارة الامريكية كانت تحاول باي شكل من الاشكال حل قضية الرهائن.

بعدما قررت واشنطن الشروع في عملية انقاذ الرهائن، وكجزء من حملة التضليل، ارسلت الادارة الامريكية رسالة إلى قطب زاده في ٢٣ نيسان ١٩٨٠، عبر السفير لانغ – والذي لم يكن يعرف بالنوايا الامريكية– تقترح أن تقوم إيران والولايات المتحدة بإجراء تقييمات جديدة لمواقفهما في الأزمة، مع الإشارة إلى أن إدارة كارتر على استعداد لمناقشة الخطوات العملية لحل الأزمة في أسرع وقت ممكن(١٣٣).

على اثر فشل عملية انقاذ الرهائن بعث فانس رسالة عبر لانغ الى الرئيس بني صدر وقطب زاده في ٢٥ نيسان ١٩٨٠، اشارت الى ان الولايات المتحدة نفذت في الليلة الماضية عملية عسكرية كان الغرض الوحيد منها هو تحرير الرهائن، وليس الاعتداء على ايران. وقد تم إلغاء المهمة بسبب عطل وحادث في الطائرات المشاركة في المهمة، وتم سحب المشاركين فيها. وعلى حد علم واشنطن فانه لم تقع اي إصابات إيرانية. كما حملت الرسالة الحكومة الإيرانية المسؤولية الكاملة عن سلامة الرهائن(١٣٤).

توترت الاوضاع كثيراً بعد محاولة الولايات المتحدة تحرير الرهائن باستخدام القوة العسكرية، اذ اخذت الإذاعة والتلفزيون ومختلف الصحف الايرانية وكذلك الشخصيات العامة تتحدث عن إمكانية محاكمة الرهائن الامريكيين، الامر الذي اثار حفيظة واشنطن، لذا طلبت وزارة الخارجية الامريكية في ١١ حزيران ١٩٨٠، من لانغ التوضيح للقادة الايرانيون اعتراض واشنطن القوي على محاكمة الرهائن. وأن جميع الحكومات الأخرى تقريباً تشارك الولايات المتحدة في وجهة نظرها تماماً، والتي ترفض أيضاً فكرة ارتكاب المزيد من الانتهاكات لحصانة الدبلوماسيين، وأنه لا ينبغي اجراء محاكمة للرهائن الامريكان. ومن أجل استقرار إيران والمنطقة، لابد من ايجاد حل للازمة بشكل عاجل وبطريقة سلمية ومشرفة ومتناغمة في أقرب فرصة. ولان

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٤(أ) – المجلد ٤٧ – كانون الأول لسنة ٢٠٢٢

ايران تشعر بأن مظالمها لا تنعكس بشكل كافٍ في الرأي العام العالمي، فان الولايات المتحدة لا تمانع من توفير الوسائل المناسبة للتعبير عن تلك المظالم إذا كان ذلك سيساعد في حل الأزمة، وان هم واشنطن الاكبر هو عدم تعرض الرهائن للخطر او اطالة مدة احتجازهم او اذلالهم، ويمكن وضع إجراءات بسيطة وكريمة للإفراج عنهم وسماع شكاوى إيران. وبالمثل، يمكن إنشاء وسائل مناسبة لحل النزاعات الثنائية بين الولايات المتحدة وإيران(١٣٥).

اخبر السفير لانغ وزارة الخارجية الامريكية في ١٣ حزيران ١٩٨٠، بانه لم يتمكن من روية بني صدر، الا انه قابل قطب زاده قبل يومين وتحدث معه بشأن محاكمة الرهائن، اذ اوضح الاخير انه ضد تلك الفكرة على الإطلاق، وهو ويكافح من اجل منع حدوثها. وأن الإسهام الأكثر فائدة في إطلاق سراح الرهائن هو العمل على حشد أكبر عدد ممكن من أعضاء البرلمان الايراني لتأييد تحرير الرهائن، وانه يعمل في هذا الاتجاه(١٣٦).

حاول الكونغرس الامريكي هو الاخر بذل جهوده من اجل تحرير الرهائن، اذ بعث عدد كبير من اعضائه رسالة الى السفير لانغ في ٢ تموز ١٩٨٠، لغرض ايصالها الى البرلمان الايراني. اذ حملت الرسالة في طياتها فهم الكونغرس العميق لحجم المسؤوليات التي يتحملها اعضاء البرلمان الايراني بوصفهم ممثلين منتخبين لشعبهم، وإن هذا الإحساس بالواجب والمسؤولية هو الذي دفع الكونغرس للتعبير عن امله الصادق في أن تتمكن الدولتين والشعبين من الوصول إلى فهم أفضل لأهداف وتطلعات كل منهما في المستقبل. ولهذا السبب اعرب اعضاء الكونغرس عن قلقهم العميق إزاء تدهور العلاقات الثنائية نتيجة استمرار احتجاز المواطنين الأمريكيين كرهائن، وان الأزمة لم تؤدِ إلى انتهاك خطير للعلاقات الأمريكية – الإيرانية فحسب، بل خلقت مشكلة عالمية خطيرة، ومن مصلحة البلدين حلها لمواجهة التهديدات الأكثر خطورة على السلام العالمي(١٣٧).

وبناءً على تعليمات وزارة الخارجية الامريكية الى السفارة السويسرية في ٨ تموز ١٩٨٠، شدد كايزر عند تسليمه رسالة الكونغرس الى رئيس مجلس الشورى الإسلامي علي أكبر هاشمي رفسنجاني في ٢٩ من الشهر نفسه، على ان مبادرة أعضاء الكونجرس والبالغ عددهم (١٨٧) عضواً، لم تأتِ بناءً على أوامر من السلطة التنفيذية، وان يتم قراءة الرسالة امام اعضاء البرلمان الايراني في أنسب وقت. وبعد أن قرأ رفسنجاني محتوى الرسالة، وافق على إطلاع البرلمان عليها في اقرب فرصة مواتية، ثم بدأ حديثه للرد عليها، وطلب من كايزر ان ينقل رده إلى أعضاء الكونغرس الامريكي. اذ اشار رفسنجاني الى أنه إذا كانت الحكومة الأمريكية مهتمة حقاً بالحل السلمي، لكان عليها أن تتخذ موقفاً أكثر منطقية. وان إجراءاتها أدت إلى توتر الأجواء ووسعت الهوة بين البلدين، بما فيها تجميد الأصول الإيرانية، ومنع تسليم قطع غيار المشاريع التي فرضت على إيران في عهد الشاه السابق، والضغوط الأمريكية القوية على حلفائها للانضمام إلى المقاطعة الاقتصادية ضد ايران، والعملية العسكرية بداعي تحرير الرهائن، واستمرار الدعم النشط للشاه قبل وبعد الإطاحة به، ودعم الجماعات اليسارية النشطة في كردستان وخوزستان وأذربيجان وتركستان في

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٤(أ) – المجلد ٤٧ – كانون الأول لسنة ٢٠٢٢

محاولة لإضعاف الثورة الإيرانية، ودعم الدعاية التخريبية النشطة من قبل الخدمة الفارسية التابعة لإذاعة صوت أمريكا، وممارسة ضغوطاً قاسية وغير عادلة على المواطنين الإيرانيين الإسلاميين الذين يعيشون في الولايات المتحدة. واضاف رفسنجاني بانه من أجل تحسن العلاقات بين البلدين، فان على الولايات المتحدة تغيير سياستها تجاه ايران[١٣٨]. ومما تجدر الاشارة اليه، ان ايران افرجت في ١١ تموز ١٩٨٠، عن نائب القنصل الامريكي في طهران ريتشارد كوين[١٣٩] Richard Queen، بسبب تدهور حالته الصحية، اذ تم تشخيصه لاحقاً بأنه مصاب بمرض التصلب العصبي المتعدد[١٤٠]. وبهذا يكون عدد الرهائن المتبقين (٥٢) رهينة.

وبحسب رسالة كايزر الى وزارة الخارجية الامريكية في ٣١ تموز ١٩٨٠، فان رفسنجاني قرأ رسالة اعضاء الكونغرس الامريكي على مجلس الشورى الإسلامي في اليوم السابق، لكنه منع النقاش حول محتوياتها، ووعد بمناقشة العلاقات الأمريكية – الإيرانية في وقت قريب[١٤١].

استمرت السفارة السويسرية في طهران بكونها القناة الوحيدة المتبقية للاتصالات بين واشنطن وطهران، اذ سلم لانغ رسالة من وزير الخارجية الامريكي موسكي، الى رئيس الوزراء الايراني محمد علي رجائي في ٣١ اب ١٩٨٠، اعرب فيها موسكي عن امله في إيجاد حلول بناءة للمشكلات بين إيران والولايات المتحدة، وانه مع وفاة الشاه السابق[١٤٢] انتهى فصل من تاريخ إيران، وبتشكيل حكومة رجائي بدأ فصل جديد. وان هذه هي اللحظة المناسبة لإلقاء نظرة جديدة على المشكلات بين البلدين، وان الولايات المتحدة تعترف بواقع الثورة الإيرانية وشرعية الجمهورية الإسلامية. وأنه لا ينبغي لأي قوة خارجية أن تتدخل في حق الشعب الإيراني في اتخاذ قراراته السياسية. واشار موسكي الى انه التقى مع عائلات الرهائن، وانه لا يستطيع أن يعبر بشكل مناسب عن المعاناة العميقة واليائسة التي يعاني منها هؤلاء الأبرياء. لذا ان الأمريكيين من جميع المعتقدات السياسية وطبقات المجتمع يأملون إطلاق سراحهم في وقت مبكر. كما اشارت الرسالة الى انه من أجل البدء في عملية فهم متبادل بشكل أفضل، فانه سيكون من المفيد إنشاء قناة اتصال منتظمة، وان موسكي شخصياً يفضل أن يتم ذلك بشكل مباشر وسري للغاية بين ممثلي الحكومتين، وان التحدث بصراحة وبشكل مباشر أفضل طريقة لإزالة العداء والشك. ومع ذلك، فقد اوضحت الرسالة بانه في حال عدم رغبة ايران ببدء مفاوضات مباشرة فان واشنطن لا تعارض ان تكون تلك المفاوضات من خلال طرف ثالث يمكنه نقل الرسائل بين الجانبين بشكل منتظم، ويمكن أن تؤدي السفارة السويسرية أو الجزائرية هذا الدور، كما يمكن لأشخاص آخرين، سواء كانوا وسطاء رسميين أو خاصين، أداء المهمة نفسها[١٤٣]. انتهى العمل بهذه القناة مع بدء ايران اعتماد احد الشخصيات الهامة والمؤثرة داخل المنظومة السياسية في ايران، وهو ما سيتم التطرق اليه في القناة ادناه.

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٤(أ) – المجلد ٤٧ – كانون الأول لسنة ٢٠٢٢

تاسعاً: قناة صادق طباطبائي

ارسل وزير خارجية ألمانيا الغربية هانز ديتريش غينشر Hans Dietrich Genscher، رسالة إلى وزير الخارجية الامريكي موسكي في ٩ ايلول ١٩٨٠، أفادت أن مسؤولاً ايرانياً رفيع المستوى، والذي كان مقرباً من الخميني أيضاً، قد خولته حكومته بموافقة الاخير للاجتماع سراً في ألمانيا الغربية مع مسؤول رفيع المستوى عن حكومة الولايات المتحدة، بهدف حل مشكلة الرهائن في أسرع وقت ممكن. وعلى الفور اتصل موسكي بالرئيس كارتر لإبلاغه بمحتوى الرسالة. وبعد ان طلب الاخير من موسكي مقابلته، التقى في الساعة الرابعة بعد ظهر ذلك اليوم، موسكي ونائب وزير الخارجية الامريكية كريستوفر بالرئيس كارتر في البيت الابيض(١٤٤). واثناء الاجتماع تم اتخاذ قرارين: الاول، الموافقة على الدخول في مفاوضات مع المسؤول الإيراني الذي لم يتم تحديد هويته بعد، بشرط الحصول منه على بعض التأكيدات بأن لديه سلطة التفاوض نيابة عن حكومته. اما القرار الثاني، فقد تضمن انه في حال حصول واشنطن على التأكيدات المطلوبة، فان كريستوفر هو من سيمثل الولايات المتحدة في المفاوضات المرتقبة، على أن تساعده مجموعة صغيرة من كبار المسؤولين الأمريكيين(١٤٥).

تلقى الامريكان عبر وزارة خارجية المانيا الغربية في ١١ ايلول ١٩٨٠، رد المسؤول الايراني على طلبهم، وذلك من خلال الاشارة الى ان الخميني سيلقي في اليوم التالي خطاباً يتضمن النقاط الأربع الرئيسة التي يجب تحقيقها قبل إطلاق سراح الرهائن، وهي: اعادة اصول الشاه، وإلغاء الدعاوى الأمريكية ضد إيران، وضمان عدم تدخل الولايات المتحدة عسكرياً وسياسياً في ايران، وإلغاء تجميد الأصول الإيرانية المودعة في البنوك الأمريكية(١٤٦).

وبالفعل شهد يوم ١٢ ايلول ١٩٨٠، خطاباً للخميني تضمن النقاط الاربع اعلاه، كشروط لإطلاق سراح الرهائن(١٤٧). لذا، سافر في اليوم التالي إلى ألمانيا الغربية وفد امريكي مؤلف من خمسة أفراد برئاسة كريستوفر، وعضوية كل من نائب وزير الخزانة الامريكية روبرت كارسويل Robert Carswell، ومساعد وزير الخارجية الامريكية لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا سوندرز، والمستشار القانوني لوزارة الخارجية الامريكية أوين، والمساعد الخاص لوزير الخارجية الامريكية والخبير في شؤون الشرق الأوسط أرنولد رافيل Arnold Raphel. وفي مساء يوم ١٥ ايلول التقى بشكل سري كريستوفر ورافيل في مقر إقامة تابع لحكومة المانيا الغربية خارج مدينة بون مع غينشر والمسؤول الايراني الذي اتضح انه الدكتور صادق طباطبائي(١٤٨)، احد اقرباء الخميني، واخ زوجة احمد الخميني(١٤٩). ومما تجدر الاشارة اليه، ان اعضاء الوفد الامريكي لم يحضروا كلهم للاجتماع، بناءً على رغبات طباطبائي، الذي لم يشأ ان يكون محاطاً بعدد كبير من المفاوضين الامريكان(١٥٠).

بدء طباطبائي حديثه بالإشارة الى ان حكومته ترغب في حل مشكلة الرهائن بسرعة، وإذا أمكن التوصل لاتفاق فسيكون الرهائن الأمريكيون أحراراً في وقت قصير نسبياً. ومن جانبه اوضح كريستوفر وجهة نظر حكومته فيما يتعلق بالشروط الأربعة، اذ اشار الى ان الولايات المتحدة تتعهد بعدم التدخل في

الشؤون الداخلية لإيران. وان ارجاع اصول الشاه السابق الى ايران يتطلب اتباع الإجراءات القانونية المعمول بها في الولايات المتحدة، وان حكومته على استعداد تام لمساعدة الحكومة الايرانية في هذا الجانب. وفيما يتعلق بمسألة رفع التجميد عن الأصول الإيرانية في الولايات المتحدة وفي البنوك الأمريكية في الخارج، اوضح كريستوفر بانها ليست قضية صعبة، لان الرئيس كارتر جمد الأصول بأمر تنفيذي، ويمكنه إبطال هذا الأمر في أي وقت. واضاف كريستوفر ان المشكلة الوحيدة تتعلق بإلغاء الدعاوى المرفوعة في الولايات المتحدة ضد إيران، اذ ان الادارة الامريكية ليس لها سلطة على الاجراءات القانونية التي اتخذها المواطنون الأمريكيون، الذين رفعوا ثلاثمائة دعوى قضائية ضد إيران، ويطلبون أحكاماً بحوالي ٦ مليارات دولار من الأصول الايرانية المجمدة. واذا كان هناك امكانية لتخلي الحكومة الامريكية عن حقوقها ضد إيران لاحتجاز دبلوماسييها رهائن، فان قضية اعفاء الاصول الايرانية من المطالبات الأمريكية الخاصة أمراً آخر تماماً[١٥١]. وبعدما أثار طباطبائي مسألة الأسلحة التي دفع النظام الايراني السابق اموالها بالكامل الى الولايات المتحدة، الا انه لم يتم تسليمها الى ايران. أوضح كريستوفر أن هذه المسألة لن تؤدي إلا إلى تعقيد المفاوضات، ولكن يمكن شحن قطع غيار عسكرية الى ايران بما يقارب (٥٠) مليون دولار، مباشرة عند حل ازمة الرهائن[١٥٢]. وفي نهاية الاجتماع، اقترح كريستوفر عقد اجتماع ثانٍ بعد يومين، من اجل منح الطرفين فرصة لإجراء مشاورات مع حكومتيهما بشأن ما تم التحدث به، وقد وافق طباطبائي على المقترح[١٥٣].

جرى الاجتماع الثاني في ١٧ ايلول بحضور كريستوفر ورافيل وغينشر وطباطبائي، الذي اوضح إن بلاده رحبت بشكل مبدئي بالرد الأمريكي على الشروط الايرانية الأربعة، وان لديه بعض الاعمال التي سينجزها في ألمانيا الغربية، قبل ان يعود إلى إيران في٢٢ ايلول، وبمجرد عودته سيبحث بجدية الرد الامريكي مع صناع القرار الايراني. الا ان اندلاع الحرب بين العراق وايران في اليوم المحدد لعودة طباطبائي الى بلاده، عكر صفو استمرار العمل بهذه القناة، اذ ادعت ايران ان الولايات المتحدة دفعت العراق إلى الحرب معها لإجبارها على تحرير الرهائن، وفي اليوم التالي اعلنت طهران تجميد قضية الرهائن، وانه تم نقلهم إلى مكان سري جديد[١٥٤].

ومما لا شك فيه ان اختيار العراق اليوم المحدد لعودة طباطبائي الى ايران لبدء عملياته العسكرية ضد الاخيرة، لم يكن مرتبطاً بشكلٍ او بآخر بقضية الرهائن، وليس من الممكن ان تكون واشنطن وراءه، سيما وان هذه القناة كانت تبشر بقرب انتهاء الازمة، وان طباطبائي اخبر الوفد الامريكي ان بلاده رحبت بالرد الامريكي على مطالبها، في وقت لم تكن الولايات المتحدة تمتلك اي وسيلة اتصال غير هذه القناة. ويبدو ان تحجج الحكومة الايرانية بقضية الحرب، من اجل كسب بعض الوقت وابقاء الرهائن في حوزتها بانتظار تطورات الاحداث اللاحقة، وما يمكن ان تحققه من مكاسب وشروط في نزاعها مع واشنطن، وبخاصة في مسالة قطع غيار اسلحتها التي كان معظمها امريكية الصنع، في ظل دخولها حرب مع العراق.

وعلى الرغم من تعنت الجانب الايراني، الا انه كان عليه ايجاد مخرج لازمة الرهائن التي طال امدها، اذ قرر البرلمان الايراني في ٣٠ ايلول ١٩٨٠، تعيين لجنة برلمانية مكونة من سبعة اشخاص للنظر في

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٤(أ) – المجلد ٤٧ – كانون الأول لسنة ٢٠٢٢

قضية الرهائن، دون ان يسمي اعضاءها. وما ان عاد طباطبائي إلى ايران في ٢ تشرين الاول من العام نفسه، وأبلغ القيادة الإيرانية بنتائج لقاءاته مع كريستوفر، تقرر ان يراجع الرد الامريكي من قبل البرلمان الايراني(١٥٥)، الذي صوت في اليوم نفسه على اسماء اعضاء اللجنة السباعية وهم: آية الله موسوي خويني، وآية الله محمد علي خامنئي، وآية الله محمد خامنئي، وآية الله علي اكبر نوري، والشيخ محمد يزدي، وعلي أكبر برفاريش، ومحمد كاظم موسوي بجنوردي(١٥٦).

واصل طباطبائي العمل بكونه احد حلقات الوصل بين واشنطن وطهران، فبحسب البرقية التي ارسلها سفير المانيا الغربية في ايران جيرهارد ريتزل Gerhard Ritzel، في ١٠ تشرين الاول ١٩٨٠، عبر بون إلى وزارة الخارجية الامريكية، فان طباطبائي تساءل عما إذا كان باستطاعة الولايات المتحدة تقديم قائمة بقطع الغيار العسكرية وقيمتها، والتي اشتراها النظام الايراني السابق ولم يتم تسليمها الى بلاده. وعلى الرغم من ان وزارة الخارجية الامريكية اعدت تقريراً قدم الى الرئيس كارتر، اوضحت فيه ان ايصال المشتريات العسكرية السابقة الى ايران، سيكون مخالفاً لحياد الولايات المتحدة في الحرب العراقية – الإيرانية، الا ان الرئيس كارتر وافق على تزويد ايران بالأسلحة والمعدات العسكرية بشرط تحرير الرهائن. لذا ارسل كريستوفر برقية في ١١ تشرين الاول ١٩٨٠، الى سفارة المانية الغربية في ايران، من اجل ايصالها الى طباطبائي، تضمنت قائمة بقطع الغيار والمعدات العسكرية التي تم شراؤها سابقاً، والتي تقدر قيمتها بنحو (٢٣٠) مليون دولار، مع التأكيد على ان واشنطن سترسلها الى طهران عند الإفراج عن الرهائن. وفي ١٣ من الشهر نفسه، اخبرت وزارة خارجية المانيا الغربية نظيرتها الامريكية أن طباطبائي قد أُبلغ بالبرقية، وان الاخير اخبر بني صدر بها. ومع ذلك، لم تتلقَ واشنطن اي اجابة على عرضها من ايران، اذ ان طباطبائي لم يعاود الاتصال بسفارة المانيا الغربية في ايران(١٥٧).

لم يطول انتظار واشنطن كثيراً لتلقي الاخبار من طهران بخصوص قضية الرهائن، وافق البرلمان الايراني في ٢ تشرين الثاني ١٩٨٠، على اطلاق سراح جميع الرهائن البالغ عددهم (٥٢) رهينة، فور تنفيذ الولايات المتحدة الشروط التي اقترحتها اللجنة السباعية، والتي الزمت الولايات المتحدة بالتعهد بعدم التدخل بشكل مباشر أو غير مباشر سياسياً أو عسكرياً في شؤون إيران؛ والإفراج عن جميع الأصول المجمدة ووضعها تحت تصرف إيران، وتنفيذ الإجراءات القانونية والإدارية اللازمة من أجل إلغاء المراسيم الصادرة عن المحاكم الأمريكية، وضمان النقل الامن والحر للممتلكات والأصول الايرانية بغض النظر عن الإجراءات القانونية في المحاكم الأمريكية؛ وإلغاء القرارات والتدابير الاقتصادية والمالية ضد إيران، وتنفيذ الإجراءات الإدارية والقانونية اللازمة لإلغاء مطالبات الحكومة الأمريكية أو الشركات الأمريكية ضد إيران، وضمان عدم وجود مطالبات جديدة ضد إيران للحصول على تعويض ناتج عن احتجاز موظفي السفارة الامريكية؛ والاعتراف بالسيادة الإيرانية على ممتلكات الشاه وأسرته، واصدار الرئيس الامريكي أمراً بتحديد وتجميد أصول الشاه واتخاذ الإجراءات الإدارية لنقل تلك الأصول إلى إيران(١٥٨).

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٤(أ) – المجلد ٤٧ – كانون الأول لسنة ٢٠٢٢

وفي اليوم التالي التقى رئيس الوزراء الايراني رجائي مع السفير الجزائري في طهران عبد الكريم غريب، للتأكيد رسمياً ان الجزائر ستكون هي القناة الدبلوماسية الوحيدة بين الولايات المتحدة وإيران لحل قضية الرهائن. وفي اليوم نفسه سلمت وزارة الخارجية الايرانية الشروط التي اعلنها البرلمان الايراني اعلاه وباللغتين الفارسية والانكليزية الى غريب، وطلبت منه ايصالها الى الولايات المتحدة عبر السفارة الجزائرية في واشنطن، وفي غضون ساعات تسلمت الاخيرة الشروط الايرانية(١٥٩).

ومع تبني الجزائر الوساطة بين واشنطن وطهران انتهت اخر قنوات الاتصال السرية بين الجانبين بخصوص البحث عن حل لقضية الرهائن، وغيرها من المشكلات العالقة بينهما، وعلى الرغم من تعدد تلك القنوات، واستغراقها الكثير من الوقت والجهود، الا انها لم تستطع ايجاد الارضية الخصبة التي تمكن الولايات المتحدة وايران من الجلوس الى طاولة المفاوضات وحل المشكلات بينهما بالطرق الدبلوماسية، وخاصة قضية الرهائن، التي استمرت لأكثر من عام، وبقيت عالقة الى ان تمكنت الوساطة الجزائرية من حلها في العام التالي.

الخاتمة

كان احتجاز موظفي السفارة الامريكية في طهران، حدثاً له تبعات وانعكاسات كبرى ليس على واشنطن وطهران فحسب، بل على النظام العالمي الذي خطت مساراته السياسية عبر سنوات عدة من الدبلوماسية والتفاهمات التي قادت بالنهاية لان يكون للبعثات الدبلوماسية وضع خاصة وحصانة تمنع المقابل – مهما كانت توجهاته – من التعدي عليهم او معاملتهم بطرق خارج نطاق العرف والقانون، ناهيك عن ان احتجاز الرهائن الامريكان استمر لمدة ٤٤٤ يوماً مما شكل عاملاً مضافاً على خطورة الموضوع.

وعلى الرغم من ان الادارة الامريكية منذ اليوم الاول للازمة تبنت الطرق الدبلوماسية، وفتحت قنوات للاتصال بصناع القرار السياسي في طهران، الا ان عدم وجود قراراً مركزياً في ايران، مع حداثة النظام السياسي هناك، ومحاولة اضفاء الصبغة الدينية عليه، صعب الامور كثيراً على واشنطن في تعاملها مع الازمة. اذ لم يكن رئيس الوزراء الايراني ولا وزير خارجيته هو صاحب القرار الفعلي في تلك المسألة، التي اخذت تتشعب وتزداد تعقيداً مع مرور الوقت، وبان واضحاً ان جهات عدة كانت آرائها تتقاطع مع بقاء الرهائن محتجزين او الافراج عنهم، وبدأ وكان كل جهة تحاول فرض ارادتها بقوة بغض النظر عن خطورة الموضوع وانعكاساته على الوضع الايراني الذي كان يشهد تحولاً سياسياً واجتماعياً ودينياً، وكان لابد ان يكون الاستقرار والهدوء في العلاقات الخارجية هو مطلب رئيس للفواعل في الساحة الايرانية.

لم يحول فشل قنوات عدة في مهامها للتوصل الى حلول في قضية الرهائن، من مواصلة واشنطن العمل على ايجاد قنوات اخرى للتفاوض مع ايران، اذ لم تدخر واشنطن جهداً في هذا المجال، حتى انها اضطرت للتعامل مع قنوات كانت غير مؤهلة وغير جديرة بالثقة، وحاولت تحقيق مصالح شخصية في وساطتها، ولم تكن تجارة المال والمعلومات المغلوطة والمبالغ بها احياناً، بعيدة عن المشهد.

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٤(أ) – المجلد ٤٧ – كانون الأول لسنة ٢٠٢٢

حاولت الادارة الامريكية كثيراً ارضاء ايران، الان ان عدم تفهم الجانب الايراني وخاصة العناصر المتشددة، والمتمثلة بالخميني والمجلس الثوري والطلاب المحتجزين للرهائن، بان الادارة الامريكية كانت محددة بقوانين ولوائح تمنع تحقيق الرغبات الايرانية، ناهيك عن كونها دولة عظمى لها شأنها العسكري والاقتصادي والسياسي، ومن ثم فان التفاوض على شروط تتنافى مع قوانينها يمثل كسر لهيبتها واذلالها. وهو ما ادركه العالم اجمع حتى ان الرئيس كارتر اراد انهاء تلك الازمة بالاعتماد على القوة العسكرية، والتي زادت الامور صعوبة عقب فشلها، اذ امتنعت قنوات عدة من مواصلة اتصالاتها مع ايران، التي زادت هي الاخرى تصلباً وعناداً.

واخيراً، فان اعتماد الرئيس كارتر على مسألة حقوق الانسان في حملته الانتخابية عام ١٩٧٦، وكانت واحدة من اهم الاسباب التي ادت الى فوزه بمنصب رئيس الولايات المتحدة الامريكية، الا ان فشله في حل قضية الرهائن بوصفها ايضاً قضية انسانية قبل ان تكون دبلوماسية، دفعت باتجاه ان يكون كارتر خارج اسوار البيت الابيض. وبذلك فان اهم عامل في فوز الاخير كان هو نفسه في صدارة اسباب خسارته في انتخابات عام ١٩٨٠.

الهوامش

(١)محمد رضا بهلوي: ولد في طهران عام ١٩١٩. سافر الى سويسرا لإكمال دراسته عام ١٩٣٠. وبعد عودته إلى إيران عام ١٩٣٥، التحق بالكلية الحربية في طهران، وتخرج منها برتبة ملازم ثان عـام ١٩٣٨. تـولى العرش الايراني عام ١٩٤١. للمزيد من التفاصيل عن يراجع: محمد جواد مشكور، تاريخ إيران زنين از روكار باسكان تاعصر حاضر، تهرأن، ١٣٥٣ش، ص ٤١٣ - ٤١٤؛ مذكرات شاه إيران المخلوع محمد رضا شاه، ترجمة مركز دراسات الخليج العربي - جامعة البصرة، ١٩٨٠، ص١٨ – ٣٠.

(٢)محمد رضا پهلوي، پاسخ به تاريخ، ترجمه حسين ابوترابيان، چاپ سوم، تهران، ١٣٧٢ش، ص ٤٥٩؛ أحسان النراغي، من بلاط الشاه إلى سجون الثورة، ترجمة ماري طوق، ط٢، بيروت، ١٩٩٩، ص٢٩٦؛ تيبري كوڤيل، إيران، الثورة الخفية، ترجمة خليل احمد خليل، ط١، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٧٠.

(٣) روح الله الخميني: ولد عام ١٩٠٢، في مدينة خمين التي تقع في المحافظة المركزية (أراك) من عائلة متدينة، وبعد أشهر عدة من ولادته قُتل والده آية الله السيد مصطفى الخميني بتحريض من قبل حاكم المدينة، وفي العام ١٩٠٨ توفيت والدته فكفلته عمته حتى بلغ سن الخامسة عشر حين فقدها أيضاً، لذا عاش مأساة اليتم منذ طفولته. بدأ تعليمه في مدينة خمين حيث درس الأدب العربي وأصول الفقه، وعندما بلغ التاسعة عشرة توجه للدراسة في للحوزة العلمية في أراك، ثم انتقل إلى مدينة قم وأكمل دروسه في الرياضيات وعلم الهيئة والأخلاق والعرفان، وفي العام ١٩٢٩، بدأ بإلقاء المحاضرات على الطلبة. له مؤلفات عدة منها: تحرير الوسيلة، الوصية السياسية الإلهية، رسالة في الطلب والإرادة. توفى سنة ١٩٨٩. للمزيد من التفاصيل عن يراجع : حميد أنصاري، حديث بيداري، نكاهي به زندكينامة ارماني علمي وسياسي إمام خميني، جاب بيست وبنجم، مؤسسة تنظيم ونشر آثار إمام خميني، تهران، ١٣٨٣ ش، ص ١٤ – ٢٠.

(٤) وفاء عبد المهدي راشد الشمري، التطورات السياسية الداخلية في إيران ١٩٦٤-١٩٧٩، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٦، ص ٢٠٤.

(٥)مهدي بازركان: ولد في طهران عام ١٩٠٦. أنهى دراسته الابتدائية والثانوية في إيران، ولكونه من الطلبة المتفوقين أرسلته الحكومة الإيرانية عام ١٩٢٧، في زمالة دراسية إلى فرنسا لإكمال دراسته الجامعية والعليا، وقد تخصص في مجال الديناميكا الحرارية. وبعد حصوله على شهادة الدكتوراه في الهندسة عاد إلى إيران، وعمل أستاذاً في كلية التكنولوجيا، ثم أصبح عميداً للكلية نفسها. يعد بازركان احد رجال السياسة المعارضين لحكم محمد رضا شاه. شكل بازركان حكومة مؤقتة في ايران بتكليف من الخميني عام ١٩٧٩. ألا انه قدم استقالته في السنة ذاتها. للمزيد من التفاصيل يراجع: مركز البحوث والدراسات، الموسوعة الإيرانية المعاصرة، ج ١، بغداد، ١٩٨٥، ص ٤٩ – ٥٥.

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٤(أ) – المجلد ٤٧ – كانون الأول لسنة ٢٠٢٢

(٦) محمد عبد الله العزاوي، تأملات الثورة الايرانية، بازركان المخاض الصعب، ط١، دمشق، ٢٠١٠، ص ١١٠؛ حيدر علي خلف العكيلي، السياسة الأمريكية تجاه إيران في ظل حكومة شابور بختيار ١ كانون الثاني - ١١ شباط ١٩٧٩، مجلة كلية التربية - جامعة واسط، العدد الثامن عشر، نيسان، ٢٠١٥، ص ١٦٠ - ١٦١.

(٧) عبد الرضا هوشنگ مهدوي، انقلاب ايران به روايت راديو بي بي سي، چاپ اول، تهران، ١٣٧٢ش، ص ٤٨٥؛ احمد مهابة، ايران بين التاج والعمامة، القاهرة، ١٩٨٩، ص ٣٨٣؛ آمال السبكي، تاريخ إيران السياسي بين ثورتين ١٩٠٦ – ١٩٧٩، الكويت، ١٩٩٩، ص ٢٢١.

(٨)زينب صبري مهدي، أزمة الرهائن في إيران ١٩٧٩-١٩٨١، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية - جامعة البصرة، ٢٠١٦، ص ٧٠.

(9) John Proctor, American Resolve and the Art of War: A Study and Application of Military Tactics, U.S., 2012, P. 45.

(١٠)هارولد سوندرز: ولد في ولاية بينسلفانيا عام ١٩٣٠. حصل على شهادة البكالوريوس من جامعة برينستون عام ١٩٥٢، والدكتوراه من جامعة ييل عام ١٩٥٥. انضم إلى مجلس الأمن القومي عام ١٩٦١، وعمل خبيراً للشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي خلال إدارة الرئيس جونسون (١٩٦٣-١٩٦٩). اصبح مساعداً لوزير الخارجية الامريكي لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا بين عامي (١٩٧٨ -١٩٨١). توفي في ولاية فرجينيا في اذار ٢٠١٦. للمزيد من التفاصيل يراجع:

The American Academy of Diplomacy. Cited in: https://www.academyofdiplomacy.org/member/harold-saunders/.

(11)Memorandum From the President's Assistant for National Security Affairs (Brzezinski) to President Carter, Washington, November 4, 1979, NO. 1, Foreign Relations of the United States, 1977–1980, Iran: Hostage Crisis, November 1979– September 1980, Vol. XI, Part 1, United States Government Publishing Office, Washington, 2020, PP. 1-2.(Hare after Will be Cited as : F.R.U.S.).

(١٢)وليام ميللر: ولد في نيويورك في ١٥ اب ١٩٣١. حصل على شهادة بكالوريوس في الآداب من كلية ويليامز، وماجستير في الآداب من جامعة أكسفورد. مارس مهنة التدريس بجامعة هارفارد بين عامي (١٩٥٦-١٩٥٩). انضم الى وزارة الخارجية الامريكية عام ١٩٥٩، وتبوء مناصب عدة بما فيها: نائباً للقنصل الامريكي في أصفهان (١٩٥٩-١٩٦٢)، والمسؤول السياسي ومساعد السفير في السفارة الامريكية في طهران (١٩٦٢-١٩٦٥)، والمسؤول التنفيذي في وزارة الخارجية الامريكية (١٩٦٦-١٩٦٧)، والسفير الامريكي في أوكرانيا (١٩٩٣-١٩٩٨). للمزيد من التفاصيل يراجع:

The Association for Diplomatic Studies and Training, Foreign Affairs Oral History Project, Ambassador William Green Miller, Virginia, 2005, PP. 1-4.

(١٣)رامسي كلارك: ولد في دالاس بمقاطعة تكساس في ١٨ كانون الاول ١٩٢٧. تخرج من كلية الحقوق بجامعة شيكاغو عام ١٩٥٠. وعمل لفترة وجيزة في ممارسة المحاماة، بعدها اصبح موظفاً في وزارة العدل الأمريكية عام ١٩٦١. عمل مساعداً للمدعي العام بين عامي (١٩٦١ – ١٩٦٥)، ثم نائباً للمدعي العام (١٩٦٥ – ١٩٦٦)، وأخيراً اصبح المدعي العام (١٩٦٧ – ١٩٦٩). تبنى العديد من القضايا المتعلقة بحقوق الانسان، وعارض التدخلات العسكرية الأمريكية أينما حدثت وخاصة في فيتنام وغرينادا وبنما ونيكاراغوا وليبيا والصومال والعراق والبلقان، حيث اتهم الولايات المتحدة بارتكاب جرائم حرب. توفي في نيويورك يوم ٩ نيسان ٢٠٢١. للمزيد من التفاصيل يراجع:

Encyclopedia Britannica, Cited in: https://www.britannica.com/biography/Ramsey-Clark.

(14)Summary of Conclusions of a Special Coordination Committee Meeting, Washington, November 5, 1979, NO. 2, Cited in: F.R.U.S., Vol. XI, Part 1, PP.2-3.

(١٥) جيمي كارتر: الرئيس التاسع والثلاثون للولايات المتحدة الامريكية (١٩٧٧ – ١٩٨١). ولد في ولاية جورجيا عام ١٩٢٤. خدم في القوات البحرية بوصفه فيزيائياً حتى عام ١٩٥٣، بعدها أدار أعمال شركات عائلته. دخل السياسة عام ١٩٦٢، عندما انتخب عضواً في مجلس شيوخ ولاية جورجيا، وفي عام ١٩٧٠ انتخب حاكماً للولاية حتى عام ١٩٧٥. فاز بمنصب الرئاسة الامريكية عن الحزب الديمقراطي عام ١٩٧٦، ليصبح أول رئيس من الولايات الجنوبية منذ الحرب الأهلية الأمريكية. لم يتسنَ له تحقيق الفوز على مرشح الحزب الجمهوري رونالد ريغان في انتخابات الرئاسة الامريكية عام ١٩٨٠. توفى عام ١٩٨١. للمزيد من التفاصيل يراجع:

https://www.whitehouse.gov/1600/presidents/jimmycarter; Paula K. Byers and Others, Encyclopedia of World Biography, Vol.3, Second Edition, United States of America, 1998, PP.339 – 342.

(16)Harold H. Saunders, Diplomacy and Pressure, November 1979-May 1980, in book: American Hostages in Iran: The Conduct of a Crisis, Yale University Press, 1985, PP. 74-75.

(17)Letter From President Carter to Ayatollah Khomeini, Washington, November 6, 1979, NO. 7, Cited in: F.R.U.S., Vol. XI, Part 1, P.11.

(١٨) هنري بريشت: ولد في جورجيا عام ١٩٣٢. حصل على درجة الماجستير من كلية فليتشر للقانون والدبلوماسية عام ١٩٧٠. انضم الى وزارة الخارجية بصفة متدرب عام ١٩٥٨، وتم تعيينه ضابطاً في السلك الدبلوماسي في روما عام ١٩٦٢. اصبح مستشاراً للشؤون السياسية والعسكرية في السفارة الامريكية في طهران بين عامي (١٩٧٢-١٩٧٦). وفي عام ١٩٧٨ اصبح مديراً لقسم الشؤون الإيرانية في وزارة الخارجية الامريكية، ثم سفيراً لدى موريتانيا عام ١٩٨٠. للمزيد من التفاصيل يراجع:

United States, Department of State, Newsletter, NO. 226, U.S. Government Publishing Office, Washington, August - September 1980, P.13.

(١٩)محمد حسين بهشتي: ولد في اصفهان عام ١٩٢٩. درس في جامعة السوربون وحصل منها على شهادة الدكتوراه في العلوم الدينية. وبعد عودته الى ايران درس الفقه الاسلامي بجامعة طهران، ثم افتتح مدرسة للفقه في قم عام ١٩٦٠. تولى رئاسة الحزب الجمهوري الاسلامي الذي اعلن عنه رسمياً في ١٨ شباط ١٩٧٩. يعد الرجل الثاني في ايران بعد الخميني. استشهد في ٢٩ حزيران ١٩٨١، على اثر تفجير وقع في المقر الرئيس للحزب الجمهوري الإسلامي في طهران. للمزيد من التفاصيل يراجع: مركز البحوث والدراسات، المصدر السابق، ص ٨٠- ٨١.

(20)Record of a National Security Council Meeting, Washington, November 6, 1979, NO. 8, Cited in: F.R.U.S., Vol. XI, Part 1, Footnote 2, P.13.

(٢١) بروس لاينغن: ولد في بلدة أودين بولاية مينيسوتا في ٦ اب ١٩٢٢. خدم في البحرية الامريكية بوصفه ضابط إمداد في المحيط الهادئ اثناء الحرب العالمية الثانية. حصل على شهادة البكالوريوس من كلية سانت أولاف عام ١٩٤٧، وماجستير في العلاقات الدولية من جامعة مينيسوتا عام ١٩٤٩. التحق بالسلك الدبلوماسي في تشرين الثاني ١٩٥٠. وفي اب ١٩٥٣، تم إرساله إلى إيران بعد الإطاحة بحكومة محمد مصدق وعودة شاه إيران إلى السلطة. شغل منصب نائباً لمساعد وزير الخارجية الامريكي لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا (١٩٧٣-١٩٧٥). ثم نائباً لمساعد وزير الخارجية الامريكي لجنوب أوروبا (١٩٧٥–١٩٧٧)، وفي عام ١٩٧٧ اصبح سفيراً لدى مالطا. كما شغل منصب القائم بأعمال السفارة الامريكية في طهران عام ١٩٧٩. للمزيد من التفاصيل يراجع:

Burton I. Kaufman, Presidential Profiles, The Carter Years, New York, 2006, PP.275-276.

(22)Pierre Salinger, America held hostage: The secret negotiations, New York, 1981, PP. 46-47.

(٢٣)ابراهيم يزدي: ولد في مدينة قزوين عام ١٩٣١. حصل على شهادة بكالوريوس في الصيدلة من جامعة طهران. سافر إلى الولايات المتحدة عام ١٩٦٠، والتحق بكلية الطب في جامعة هيوستن، وبعد تخرجه عمل بإحدى المستشفيات في هيوستن للتخصص في بحوث السرطان. قضى حوالي ١٨ عاما في امريكا (١٩٦٠ – ١٩٧٨)، استطاع خلالها من تكوين علاقات وثيقة مع الادارات الأمريكية المتعاقبة. عاد الى ايران في ١ شباط ١٩٧٩. اصبح معاوناً لرئيس الوزراء لشؤون الثورة في ١٣ شباط ١٩٧٩، ثم تولى وزارة الخارجية في ٢٢ نيسان ١٩٧٩، وخرج منها في ١٥ تشرين الثاني ١٩٧٩ على اثر استقالة حكومة مهدي بازركان. للمزيد من التفاصيل يراجع: مركز البحوث والدراسات، المصدر السابق، ص ٤٩٧-٤٩٨.

(٢٤) صادق قطب زاده: ولد في اصفهان عام ١٩٣٦. بدأ نشاطه السياسي عام ١٩٥٣، في إطار الحركة الطالبية المعادية للشاه. سافر الى الولايات المتحدة ودرس الحقوق في جامعة جورج تاون. عاد إلى إيران بالطائرة نفسها التي أقلت الخميني عام ١٩٧٩، وفي العام نفسه عين مديراً للإذاعة والتلفزيون، ثم أصبح وزيراً للخارجية (١٩٧٩-١٩٨٠). اعدم رمياً بالرصاص في ١٥ ايلول ١٩٨٢ بتهمة التآمر. للمزيد من التفاصيل يراجع: صقر ابو فخر، انيس النقاش: اسرار خلف الاستار، بيروت، ٢٠١٠، ص ١٥٧ – ١٥٨.

(25)Harold H. Saunders, Op.Cit., PP. 76-77.

(٢٦) ريتشارد كوتام: ولد في مدينة بروفو بولاية يوتا الامريكية عام ١٩٢٤. حصل على درجة البكالوريوس في الآداب من جامعة يوتا عام ١٩٤٨. ثم التحق بجامعة هارفارد وحصل على درجة الماجستير عام ١٩٥١، والدكتوراه عام ١٩٥٤. انضم الى قسم

العمليات السرية في وكالة المخابرات المركزية بين عامي (١٩٥٣ – ١٩٥٨)، حيث خدم الجزء الأول من ذلك الوقت في واشنطن، ثم مسؤولاً سياسياً في السفارة الامريكية في طهران في المدة (١٩٥٦-١٩٥٨). له مؤلفات عدة اهمها: القومية في إيران، والتدخل التنافسي، دوافع السياسة الخارجية، وإيران والولايات المتحدة: دراسة حالة الحرب الباردة. توفي في ٢٩ اب ١٩٩٧. للمزيد من التفاصيل يراجع:

Henry Precht, Richard Cottam: An Appreciation, Review of Middle East Studies, Volume 31, Issue 2, December 1997, PP. 203 – 205.

(27)Summary of Conclusions of a Special Coordination Committee Meeting, Washington, November 5, 1979, NO. 2, Cited in: F.R.U.S., Vol. XI, Part 1, PP.2-3.

(٢٨) أمر الرئيس كارتر في ١٤ تشرين الثاني ١٩٧٩، تجميد ما يقرب من ١٢ مليار دولار من الأصول الإيرانية، منها ودائع بنكية وذهب وممتلكات أخرى. زينب صبري مهدي، المصدر السابق، ص ١٠٤.

(29)Memorandum From Gary Sick of the National Security Council Staff to the President's Assistant for National Security Affairs (Brzezinski), Washington, December 3, 1979, NO. 78, Cited in: F.R.U.S., Vol. XI, Part 1, Footnote 3, P.196.

(٣٠) استطاعت الحكومة البنمية فتح قناة للتفاوض بين واشنطن وطهران، وسيتم الحديث عنها لاحقاً.

(٣١) الشخص الذي قصده قطب زاده هو رئيس موظفي البيت الابيض هاميلتون جوردن، وسيتم ذكر الموضوع بالتفصيل عند الحديث عن قناة بنما - كريستيان بورجيه– هيكتور فيلالون.

(32)Memorandum of Conversation, Washington, January 13, 1980, NO. 145, Cited in: Ibid, PP. 383-384.

(33)Editorial Note, NO. 147, Cited in: Ibid, P.387.

(٣٤) كورت فالدهايم: ولد في النمسا في ٢١ كانون الأول ١٩١٨. تخرج من جامعة فيينا بحصوله على درجة الدكتوراه في القانون عام ١٩٤٤. التحق بالسلك الدبلوماسي عام ١٩٤٥، واصبح رئيساً لقسم شؤون الموظفين في وزارة الخارجية في فيينا (١٩٥١-١٩٥٥). قاد أول وفد للنمسا إلى الأمم المتحدة عام ١٩٥٥. اصبح وزيراً مفوضاً ثم سفيراً لبلاده في كندا (١٩٥٦-١٩٦٠). شغل منصب سفيراً لبلاده لدى الأمم المتحدة (١٩٦٤-١٩٦٨)، (١٩٧٠-١٩٧١). كما شغل منصب وزيراً للخارجية النمساوية (١٩٦٨-١٩٧٠). شغل فترتين منصب الأمين العام للأمم المتحدة (١٩٧٢-١٩٨١). انتخب رئيساً للنمسا (١٩٨٦ – ١٩٩٢). توفي في فيينا عام ٢٠٠٧. للمزيد من التفاصيل يراجع:

Encyclopedia Britannica, Cited in: https://www.britannica.com/biography/Kurt-Waldheim.

(٣٥) سافر فالدهيم الى ايران في ١ كانون الثاني ١٩٨٠، والتقى بالخميني ووزير الخارجية قطب زاده واعضاء المجلس الثوري الايراني. واثناء المناقشات طالب الايرانيين أن يتم تعيين لجنة من الامم المتحدة **"الأسبوع المقبل"** للنظر في المظالم الايرانية، وبعد تقديم اللجنة توصياتها في غضون أسبوع، يأمر مجلس الأمن أو الجمعية العامة بتنفيذ التوصيات، واذا وافقت ايران عليها فانه **"على الأرجح"** سيتم إطلاق سراح الرهائن.

Editorial Note, NO.128, Cited in: F.R.U.S., Vol. XI, Part 1, P.339; Telegram From the U.S. Mission to the United Nations to the Department of State, New York, January 6, 1980, NO. 132, Ibid, PP. 350-352.

(٣٦) بعد ان رفض مجلس الأمن فرض عقوبات اقتصادية على إيران في ١٣ كانون الثاني ١٩٨٠، اعلنت الولايات المتحدة بانها ستتخذ إجراءات لممارسة الضغط الاقتصادي على إيران، وأن هذه الإجراءات سيتم تطبيقها **"بحزم وقوة"** حتى يتم إطلاق سراح الرهائن. كما طلبت واشنطن من الدول الأعضاء في الامم المتحدة، فرض عقوبات ضد ايران بسبب استمرار احتجازها للرهائن.

Editorial Note, NO. 147, Cited in: Ibid, P.387.

(37)Memorandum for the Record by Henry Precht, Iran Working Group, Washington, January 15, 1980, NO.150, Cited in: Ibid, PP. 396 - 397.

(٣٨)ابو الحسن بني صدر: ولد في مدينة همدان عام ١٩٣٣. درس الدين والاقتصاد في جامعة طهران. اصبح زعيماً للحركة الطلابية المناهضة للشاه في أوائل الستينيات وسُجن مرتين بسبب أنشطته السياسية، وأصيب في انتفاضة حزيران ١٩٦٣. سافر إلى فرنسا واكمل دراسته في جامعة السوربون، حيث حصل على الدكتوراه في الاقتصاد والعلوم السياسية. انضم إلى حاشية الخميني خلال نفي الأخير في فرنسا، وعاد معه إلى ايران في ١ شباط ١٩٧٩. عين نائباً لوزير الاقتصاد والمالية في تموز

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٤(أ) – المجلد ٤٧ – كانون الأول لسنة ٢٠٢٢

١٩٧٩، ثم ووزيراً للاقتصاد والمالية في تشرين الثاني من العام نفسه. وفي ٢٥ كانون الثاني ١٩٨٠، انتخب بني صدر رئيساً للجمهورية الإسلامية الإيرانية، وبقي في منصبه حتى اقالته عام ١٩٨١. توفي في باريس يوم ٩ تشرين الاول ٢٠٢١. للمزيد من التفاصيل يراجع:

Encyclopedia Britannica, Cited in: https://www.britannica.com/biography/Abolhasan-Bani-Sadr.

(39)Memorandum for the Record by Henry Precht, Iran Working Group, Washington, January 15, 1980, NO.150, Cited in: F.R.U.S., Vol. XI, Part 1, P.397.

(٤٠) قناة بنما وبورجيه وفيلالون. وسيتم الحديث عنها لاحقاً.

(41)Paper Prepared in the Department of State, Washington, April 3, 1980, NO. 237, Cited in: Ibid, P.629.

(٤٢)خلال مثوله أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ في ٢٧ اذار ١٩٨٠، وافق فانس على اقتراح اثنين من أعضاء اللجنة البارزين وهما، السناتور فرانك تشيرش Frank Church والسيناتور جاكوب جافيتس Jacob Javits، بأن تصدر اللجنة كتاباً أبيض بشأن العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية.

Message From the U.S. Government to Iranian President Bani-Sadr, Washington, March 29, 1980, NO. 227, Cited in: Ibid, P.601.

(43)Memorandum Prepared by the Iran Working Group, Washington, April 24, 1980, NO. 262, Cited in: Ibid, PP. 704-705.

(٤٤)ياسر عرفات: ولد في ٢٤ آب ١٩٢٩، في القاهرة حيث أمضى معظم أيام طفولته، وهو ينتمي من ناحية والده إلى عائلة آل الحسيني الفلسطينية، والتي ادت دوراً سياسياً بارزاً في القدس أيام الانتداب البريطاني. أصبح السكرتير الخاص لعبد القادر الحسيني قائد الفصائل الفلسطينية في حرب (١٩٤٧ – ١٩٤٨). شغل منصب رئيساً لمنظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٩، وارتبط اسمه منذ ذلك التاريخ بجميع التطورات الهامة التي طرأت على القضية الفلسطينية. منح جائزة نوبل للسلام عام ١٩٩٤. انتخب رئيساً للسلطة الفلسطينية عام ١٩٩٦. للمزيد من التفاصيل يراجع : فراس البيطار، الموسوعة السياسية والعسكرية، ج٣، عمان، ٢٠٠٣، ص ١١٠٩ – ١١١١.

(45)Intelligence Information Cable Prepared in the Central Intelligence Agency, Washington, November 7, 1979, NO. 10, Cited in: F.R.U.S., Vol. XI, Part 1, P. 26.

(46)Briefing Memorandum From the Director of the Office for Combating Terrorism (Quainton) to the Under Secretary of State for Political Affairs (Newsom), Washington, November 8, 1979, NO. 16, Cited in: Ibid, P. 38.

(47)Memorandum for the Record by the Assistant Secretary of State for Near Eastern and South Asian Affairs (Saunders), Washington, November 14, 1979, NO.29, Cited in: Ibid, PP. 63-64.

(٤٨) لم يتم الافراج عن جميع النساء، اذ بقت كاثرين كوب Kathryn Koob، وإليزابيث آن سويفت Elizabeth Ann Swift، مع الرهائن الى ان تم تحريرهم جميعاً عام ١٩٨١.

Pierre Salinger, Op.Cit., P. 52.

(49)Gary Sick, Military Options and Constraints, in book: American Hostages in Iran..., P.174.

(50)Harold H. Saunders, Op.Cit., P.80.

(٥١)سايروس فانس: ولد في فرجينيا الغربية في ٢٧ اذار ١٩١٧. درس الحقوق في جامعة ييل. خدم خلال الحرب العالمية الثانية في سلك البحرية بوصفه ضابطاً على المدمرات في المحيط الهادئ. وبعد انتهاء الحرب عمل في المحاماة في نيويورك. اصبح وزيراً للجيش خلال الاعوام (١٩٦٢-١٩٦٤)، ثم نائباً لوزير الدفاع خلال الاعوام (١٩٦٤-١٩٦٧)، وفي عام ١٩٧٧ اصبح ووزيراً للخارجية وبقى في ذلك المنصب حتى عام ١٩٨٠. توفي عام ٢٠٠٢. للمزيد من التفاصيل يراجع :

Paula K. Byers and Others, Op.Cit., Vol.15, PP. 411 – 413.

(52)Telegram From Secretary of State Vance to the Department of State and the White House, Brussels, December 13, 1979, NO. 95, Cited in: F.R.U.S., Vol. XI, Part 1, PP. 249-250

(53)Harold H. Saunders, Op.Cit., P.79.

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٤(أ) – المجلد ٤٧ – كانون الأول لسنة ٢٠٢٢

(٥٤)سايروس هاشمي: وُلد في طهران في ٢٧ كانون الأول ١٩٣٨. سافر إلى بريطانيا لإكمال تعليمه الجامعي. وبعد عودته الى ايران في ستينيات القرن العشرين، تولى وظائف حكومية مع كونسورتيوم النفط الإيراني. اعتقل مرات عدة بسبب تأييده للخميني واشتراكه في التظاهرات التي عمت ايران خلال عامي (١٩٦٣-١٩٦٤). غادر ايران عام ١٩٦٨، وعمل في شركة تجارية في جنيف. انتقل إلى نيويورك عام ١٩٧٦، وأسس شركة خاصة للتعاملات المالية تعمل بين نيويورك وباريس ولندن، وحافظ على اتصالاته التجارية والسياسية مع المعارضة الايرانية. وبعد سقوط الشاه عام ١٩٧٩. اصبح في وضع جيد للتعامل مع الحكومة الثورية الجديدة، وذلك بفضل تجربته المالية الدولية وأوراق اعتماده ضد الشاه، وكانت له تعاملات رفقة اخوته مع العميد البحري أحمد مدني، أول وزير دفاع في جمهورية إيران الإسلامية. للمزيد من التفاصيل يراجع:

Gary Sick, October surprise, America's Hostages in Iran and the Election of Ronald Reagan, New York, 1991, PP.49-50.

(٥٥)جون ستانلي بوتينغر: ولد بمدينة دايتون في ولاية أوهايو في ١٣ شباط ١٩٤٠. حصل على درجة البكالوريوس من جامعة هارفارد عام ١٩٦٢. واصل دراسته في الجامعة ذاتها، ونال درجة الدكتوراه في القانون من كلية الحقوق في عام ١٩٦٥. شغل منصب مدير مكتب الحقوق المدنية في وزارة الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية بين عامي (١٩٧٠ – ١٩٧٣)، ثم اصبح مساعداً للمدعي العام للولايات المتحدة لشعبة الحقوق المدنية عام ١٩٧٣.

United States Congress, Senate, Committee on the Judiciary, Nomination of J. Stanley Pottinger to be Assistant Attorney General in Charge of the Civil Rights Division, U.S. Government Printing Office, Washington, 1973, P.1.

(56)Text of Memorandum from Dr. Cyrus Hashemi to J. Stanley Pottinger, December 7, 1979. Cited in: United States Congress, House, Committee on Foreign Affairs, Joint Report of the Task Force to Investigate Certain Allegations concerning the Holding of American Hostages by Iran In 1980, "October Surprise Task Force", Government Printing Office, Washington, 1993, PP. 313 – 315.

(٥٧) وارن كريستوفر: ولد في مدينة سكرانتون في ولاية داكوتا الشمالية في ٢٧ تشرين الاول ١٩٢٥. خدم ضمن احتياط البحرية الامريكية (١٩٤٣-١٩٤٦). حصل على درجة البكالوريوس من جامعة جنوب كاليفورنيا عام ١٩٤٥، ودرجة البكالوريوس في القانون من جامعة ستانفورد عام ١٩٤٩. عمل كاتباً قانونياً لدى قاضي المحكمة العليا الأمريكية ويليام دوغلاس (١٩٤٩-١٩٥٠). ومارس المحاماة بين عامي (١٩٥٠-١٩٦٧). اصبح نائباً لوزير الخارجية الامريكي (١٩٧٧-١٩٨١)، كما شغل منصب وزيراً للخارجية الامريكية (١٩٩٣-١٩٩٧). للمزيد من التفاصيل يراجع:

Edward S. Mihalkanin, American Statesmen: Secretaries of State from John Jay to Colin Powell, U.S., 2004, PP. 116-122.

(58) Letter from Stanley Pottinger to the Honorable Warren Christopher, December 7, 1979, Cited in : United States Congress, Op.Cit., PP. 311 – 312.

(٥٩)احمد مدني: ولد في كرمان عام ١٩٣٠. اكمل دراسته الابتدائية والثانوية في مسقط رأسه. انتقل الى طهران عام ١٩٤٨، واكمل دراسته في الكلية العسكرية، ثم سافر الى بريطانيا واكمل دراسته في الكلية البحرية. بدأ نشاطاته السياسية المعارضة للشاه منذ عام ١٩٥٢، مما دفع السلطات الى فصله من الجيش، واستغل ذلك، فتفرغ لمتابعة دراسته وحصل على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد. وبعد ان شكل بازركان حكومة الموقتة عام ١٩٧٩، تم تعيينه وزيراً للدفاع، وقائداً للبحرية، ومحافظاً للأحواز. رشح نفسه لانتخابات الرئاسة الايرانية عام ١٩٨٠، ولم يتحصل الا على ١٥% من اصوات الناخبين. احيل الى لجنة تحقيق خاصة عام ١٩٨٠، بعد ان وجهت اليه تهماً عدة منها: التعاطف مع امريكا ورئيس الوزراء الايراني السابق شابور بختيار، ومعارضة نظام الخميني، وتهريب بعض القادة العسكريين الى الخارج، مما اضطره الى تقديم استقالته من منصب المحافظ، الذي كان ما يزال يحتفظ به آنذاك، وهروبه الى الخارج في ايلول ١٩٨٠. للمزيد من التفاصيل يراجع: مركز البحوث والدراسات، المصدر السابق، ص ٤٢٦-٤٢٩.

(60)United States Congress, Op.Cit., P. 37.

(61)Memorandum for the Record, Iran Working Group, December 27, 1979, Cited in: Ibid, P. 323.

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٤(أ) – المجلد ٤٧ – كانون الأول لسنة ٢٠٢٢

(62) Memorandum From the Assistant Secretary of State for Near Eastern and South Asian Affairs (Saunders) to Secretary of State Vance, Washington, December 16, 1979, NO. 101, Cited in: F.R.U.S., Vol. XI, Part 1, PP.271-272.

(63)United States Congress, Op.Cit., P. 37.

(64)Minutes of a National Security Council Meeting, Washington, January 2, 1980, NO.131, Cited in: F.R.U.S., Vol. XI, Part 1, P. 350.

(65)Memorandum From Gary Sick of the National Security Council Staff to the President's Assistant for National Security Affairs (Brzezinski), Washington, January 9, 1980, NO. 136, Cited in: Ibid, P.361.

(66) United States Congress, Op.Cit., PP. 37-38.

(67) Ibid, P. 38.

(٦٨)ادموند موسكي: ولد في رومفورد بولاية مين في ٢٨ اذار ١٩١٤. وبعد تخرجه كلية بيتس عام ١٩٣٦، ومن كلية كورنيل للحقوق عام ١٩٣٩، بدأ بممارسة القانون في ووترفيل بولاية مين. خدم في البحرية الامريكية خلال الحرب العالمية الثانية، ثم عاد إلى مهنته في ووترفيل. بدأت حياته السياسية عندما انتخب عضواً في مجلس النواب الامريكي عن ولاية مين (١٩٤٧-١٩٥١)، وأصبح أول ديمقراطي منذ ٢٠ عاماً ينتخب حاكماً لولاية مين (١٩٥٥-١٩٥٩). كما تم انتخابه لعضوية مجلس الشيوخ الأمريكي (١٩٥٩-١٩٨٠). اصبح وزيراً للخارجية (١٩٨٠-١٩٨١). توفي في واشنطن في ٢٦ اذار ١٩٩٦. للمزيد من التفاصيل يراجع:
Encyclopedia Britannica, Cited in: https://www.britannica.com/biography/Edmund-Muskie.

(69) Memorandum From Secretary of State Muskie to President Carter, Washington, July 3, 1980, NO. 310, Cited in: F.R.U.S., Vol. XI, Part 1, P. 844.

(٧٠)علي أكبر هاشمي رفسنجاني: ولد في قرية بهرمان في محافظة كرمان عام ١٩٣٤. وفي سن الرابعة عشرة من عمره توجه للدراسة في قم إذ جمعته مقاعدها مع الخميني، ليصبح من أتباعه الأوفياء. وفي ستينيات القرن العشرين دخل رفسنجاني عالم السياسة وألقى به في السجن مرات عدة جراء موالاته للخميني، ودعمه حملاته الموجهة ضد النظام البهلوي. أصبح بعد انتصار الثورة الاسلامية في ايران عام ١٩٧٩، عضواً في مجلس قيادة الثورة، ونائباً أول لوزير الداخلية، ومن ثم وزيراً للداخلية. وبوصفه أحد مؤسسي الحزب الجمهوري الإسلامي، فقد انتخب نائباً في البرلمان، وأصبح رئيساً له لولايتين (١٩٨٠- ١٩٨٩)، عينه الخميني ممثلاً للقائد في المجلس الأعلى للأمن القومي عام ١٩٨١، وفي تموز ١٩٨٣، أصبح نائباً لرئيس مجلس الخبراء، وخلال عامي (١٩٨٨-١٩٨٩) أصبح نائباً للقائد العام للقوات المسلحة. انتخب رئيساً للبلاد عام ١٩٨٩. توفي عام ٢٠١٧. للمزيد من التفاصيل يراجع: ستار جبار علاي، التجربة الإيرانية: المرشد الأعلى والنظام السياسي، القاهرة، ٢٠١٩، ص ١٦.

(٧١) يقصد بها قناة رضا طباطبائي، والتي سيتم الحديث عنها لاحقا.

(72) United States Congress, Op.Cit., PP.38-39.

(٧٣) تمكنت الجزائر من التوسط في المفاوضات بين واشنطن وطهران، مما ادى الى الافراج عن الرهائن الامريكان في ٢٠ كانون الثاني ١٩٨١. للمزيد من التفاصيل يراجع: عبدالله الاشعل، اتفاقية الرهائن ومستقبل العلاقات الأمريكية الجزائرية، مجلة السياسة الدولية، العدد ٦٤، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، نيسان ١٩٨١، ص ١٨٦ - ١٨٩.

(٧٤)محمد علي رجائي: ولد في قزوين عام ١٩٣٣.التحق بالقوات الجوية الإيرانية في سن السادسة عشر، وحصل لاحقاً على دبلوم من كلية المعلمين في طهران. انضم عام ١٩٦٠ إلى حركة تحرير ايران، واعتقل ثلاث مرات من قبل الحكومة الايرانية بسبب أنشطته السياسية. وبعد انتصار الثورة الايرانية عام ١٩٧٩، عين وزيراً للتربية والتعليم. كما أصبح عضواً قيادياً في الحزب الجمهوري الإسلامي. انتخبه البرلمان الايراني رئيساً للوزراء في اب ١٩٨٠. وبعد إقالة بني صدر من منصبه في حزيران ١٩٨١، تولى رجائي رئاسة الجمهورية الاسلامية الايرانية وأصبح محمد جواد باهنار رئيساً للوزراء. وفي ٣٠ اب ١٩٨١، قُتل رجائي وباهنار وعدد من المسؤولين الآخرين في الحكومة في انفجار قنبلة وضعت في مكتب رئيس الوزراء في طهران. للمزيد من التفاصيل يراجع:
Encyclopedia Britannica, Cited in: https://www.britannica.com/biography/Mohammad-Ali-Rajai.

(75) United States Congress, Op.Cit., P. 39.

(٧٦)كريستيان بورجيه: محامي فرنسي ولد في نيم عام ١٩٣٤. وهو ناشط ساسي وعضو في عصبة حقوق الإنسان.
https://gw.geneanet.org/wikifrat?lang=en&n=bourguet&oc=0&p=christian.

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٤(أ) – المجلد ٤٧ – كانون الأول لسنة ٢٠٢٢

(٧٧)هيكتور فيلالون: ولد في الارجنتين عام ١٩٣٠. بدأ مهنة تجارية مزدهرة في كوبا بوصفه وكيلاً تجارياً لفيدل كاسترو، الذي منحه التمثيل الحصري للسيجار الكوبي في أوروبا. عمل كذلك بتجارة النفط والاسلحة، وكان له صلات وثيقة بالقادة العرب بما فيهم الرئيس المصري جمال عبد الناصر. للمزيد من التفاصيل يراجع:

Subdirección de Estudios y Archivos Especiales, Peron 1967, Correspondencia, entrevistas, escritos, mensajes, Argentina, 2020, P.303

(78)Editorial Note, NO. 109, Cited in: F.R.U.S., Vol. XI, Part 1, PP. 290-291.

(٧٩)هاميلتون جوردن: ولد في جورجيا عام ١٩٤٤. تخرج من جامعة جورجيا عام ١٩٦٦. عينه جيمي كارتر مديراً لحملته الانتخابية خلال ترشيح الاخير لمنصب الحاكم لولاية جورجيا عام ١٩٧٠. وبعد فوز كارتر بالمنصب اختار جوردن للعمل سكرتيراً تنفيذياً له. شغل جوردان منصب كبير موظفي الرئيس جيمي كارتر (١٩٧٩ – ١٩٨٠). توفي عام ٢٠٠٨. للمزيد من التفاصيل يراجع:

Diane Kaufman, Scott Kaufman, Historical Dictionary of the Carter Era, U.S., 2013, P. 148-149.

(٨٠)عمر توريخوس: ولد في سانتياغو دي فيراغوا في بنما في ١٣ شباط ١٩٢٩. تلقى تعليمه في مدرسة عسكرية في السلفادور، ودرس أيضاً المواد ذات الصلة بالجيش في الولايات المتحدة وفنزويلا. وفي عام ١٩٥٢، تم تكليفه برتبة ملازم ثاني في الحرس الجمهوري البنمي، وتدرج في الترقيات، اذ أصبح مقدماً عام ١٩٦٦، وعقيداً عام ١٩٦٨، وعميداً عام ١٩٦٩. وفي تشرين الاول ١٩٦٨، شارك في انقلاب الحرس الجمهوري الذي أطاح بالرئيس أرنولفو أرياس، وبرز تدريجياً بوصفه قائداً للمجلس العسكري الجديد بلقب رئيس الحكومة والمرشد الأعلى للثورة البنمية. رفض الترشح للرئاسة في انتخابات تشرين الاول ١٩٧٨، على الرغم من احتفاظه بقيادة الحرس الوطني. توفي في حادث تحطم طائرة أثناء قيامه بجولة تفتيش عسكرية في ٣١ تموز ١٩٨١. للمزيد يراجع:

Encyclopedia Britannica, Cited in: https://www.britannica.com/biography/Omar-Torrijos

(٨١) السيد (X) هو كريستيان بورجيه، والسيد (Y) هو هيكتور فيلالون، بحسب هامش رقم (٧) في الوثيقة:

Memorandum From the White House Chief of Staff (Jordan) to President Carter, Secretary of State Vance, and the President's Assistant for National Security Affairs (Brzezinski), Washington, undated, NO. 144, Cited in: F.R.U.S., Vol. XI, Part 1, Footnote 7, P. 378.

(82)Ibid, PP. 376- 378.

(٨٣)هنري كيسنجر: ولد في المانيا يوم ٢٧ ايار ١٩٢٣. هاجرت عائلته إلى الولايات المتحدة عام ١٩٣٨، هرباً من الاضطهاد النازي لليهود. أصبح مواطناً متجنساً عام ١٩٤٣. خدم في الجيش الأمريكي خلال الحرب العالمية الثانية، وفي الحكومة العسكرية الأمريكية بعد الحرب في المانيا. وبعد تركه الخدمة، التحق بجامعة هارفارد، حيث حصل على درجة البكالوريوس في العلوم السياسية عام ١٩٥٠، والدكتوراه عام ١٩٥٤. اصبح مستشاراً لمجلس الأمن القومي بين عامي (١٩٦٩-١٩٧٥)، كما شغل منصب وزيراً للخارجية (١٩٧٣ - ١٩٧٧). حصل عام ١٩٧٣ على جائزة نوبل للسلام بالاشتراك مع لو دوك ثو من شمال فيتنام لجهودهما في التفاوض على تسوية سلمية لحرب فيتنام. للمزيد من التفاصيل يراجع:

Encyclopedia Britannica, Cited in: https://www.britannica.com/biography/Henry-Kissinger.

(84)Memorandum From the White House Chief of Staff (Jordan) to President Carter, Secretary of State Vance, and the President's Assistant for National Security Affairs (Brzezinski), Washington, undated, NO. 144, Cited in: F.R.U.S., Vol. XI, Part 1, PP. 379-381.

(٨٥)زبغنيو بريجينسكي: ولد في مدينة وارسو البولندية في اذار ١٩٢٨. أكمل دراسته الاولية في جامعة ماكجيل وتخرج منها عام ١٩٤٥، وحصل على شهادة الماجستير في الآداب من الجامعة ذاتها عام ١٩٤٩، وعلى شهادة الدكتوراه من جامعة هارفارد. حصل على الجنسية الامريكية عام ١٩٥٨، واصبح عضواً في مجلس التخطيط في وزارة الخارجية الأمريكية، وعمل مستشاراً للأمن القومي في عهد الرئيس جيمي كارتر (١٩٧٧ – ١٩٨١). للمزيد من التفاصيل يراجع:

Erika McLean, Beyond the Cabinet: Zbigniew Brzezinski's Expansion of the National Security Adviser Position, Thesis Prepared for the Degree of Master of Arts (History), University of Nroth Texas, 2011,p.8 – 28 ; The presidential library and museum, Zbigniew Brzezinski Collection: A Guide to His Papers at the Jimmy Carter Library, Cited in : http: http://www.jimmycarterlibrary.gov.

(86)Memorandum From the White House Chief of Staff (Jordan) to President Carter, Secretary of State Vance, and the President's Assistant for National Security Affairs (Brzezinski), Washington, undated, NO. 144, Cited in: F.R.U.S., Vol. XI, Part 1, PP. 381-382.

(٨٧)ستانسفيلد تيرنر: ولد في مدينة هايلاند بارك بولاية إلينوي عام ١٩٢٣. تخرج من الأكاديمية البحرية الأمريكية عام ١٩٤٦. حصل على درجة الماجستير من أكسفورد عام ١٩٥٠. اصبح رئيساً لكلية الحرب البحرية (١٩٧٢-١٩٧٤)، ثم قائداً للأسطول الأمريكي الثاني (١٩٧٤-١٩٧٥)، كما شغل منصب القائد العام لقوات حلف شمال الأطلسي (الناتو) في جنوب أوروبا (١٩٧٥-١٩٧٧). ثم مديراً لوكالة المخابرات المركزية (١٩٧٧-١٩٨١). للمزيد من التفاصيل يراجع:

W. Thomas Smith Jr., Encyclopedia of the Central Intelligence Agency, New York, 2003, PP. 229 – 231.

(88)Memorandum From the Deputy Executive Secretary of the Department of State (Bremer) to Secretary of State Vance, Washington, January 17, 1980, NO. 153, Cited in: F.R.U.S., Vol. XI, Part 1, Footnote 5, P.405.

(٨٩)حسن ابراهيم حبيبي: ولد في طهران عام ١٩٣٧. تخرج من قسم الحقوق وعلم الاجتماع في جامعة طهران. كما درس الأدب العربي والأخلاق والفقه والأصول على يد والده، وتابع تحصيله الديني في الحوزة العلمية في طهران. سافر الى فرنسا عام ١٩٦٤، لدراسة علم الاجتماع والقانون وحصل على درجة الدكتوراه في القانون من جامعة السوربون عام ١٩٦٩. وبعد انتصار الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩، عاد مع الخميني الى ايران. اصبح الناطق الرسمي باسم مجلس الثورة الايراني، كما وافق مجلس الخبراء على قيامه بإعداد مسودة الدستور الايراني. اسندت إليه وزارة الثقافة والتعليم العالي لمدة ثلاثة أشهر بعد استقالة حكومة بازركان عام ١٩٧٩. للمزيد من التفاصيل يراجع: مركز البحوث والدراسات، المصدر السابق، ص ١٤٤ -١٤٧.

(٩٠)احمد الخميني: ولد في قم عام ١٩٤٥. حصل على شهادة الدراسة الاعدادية، كما درس العلوم الدينية على يد ابيه روح الله الخميني ومعلميه في حوزة قم والنجف. انتقل مع والده الى تركيا عام ١٩٦٤، ثم الى العراق، حيث مكثا هناك حتى عام ١٩٧٨، عندما توجها الى نوفل لوشاتو في فرنسا. منح لقب اية الله بعد انتصار الثورة الايرانية في شباط ١٩٧٩. ولم تعهد اليه اي مهمة حكومية. للمزيد من التفاصيل يراجع: المصدر نفسه، ص ١٨٩-١٩٠.

(٩١)مصطفى علي جمران: ولد في طهران عام ١٩٣٠. حصل على بكالوريوس في الهندسة الميكانيكية الكهربائية من جامعة طهران، ودكتوراه في الهندسة من جامعة بركلي في الولايات المتحدة. اصبح مساعداً لرئيس الوزراء لشؤون الثورة عام ١٩٧٩. كما اصبح وزيراً للدفاع في ١٥ تشرين الثاني ١٩٧٩. عينه الخميني ممثلاً له في مجلس الدفاع الاعلى، وقائداً لقوات الحرس الثوري. قتل بنيران القوات العراقية يوم ٢١ حزيران ١٩٨١. للمزيد من التفاصيل يراجع: المصدر نفسه، ص ١٣٦-١٣٧.

(92)Telegram From the Embassy in the United Kingdom to the Department of State and the White House, London, January 20, 1980,NO. 157, Cited in: F.R.U.S., Vol. XI, Part 1, PP. 413- 415.

(93)Memorandum of Conversation, Washington, undated, NO. 164, Cited in: Ibid, PP. 433- 436.

(94)Telegram From the Embassy in Switzerland to the Department of State, Bern, February 10, 1980, NO. 180, Cited in: Ibid, PP. 471 – 474.

(95)Editorial Note, NO. 189, Cited in: Ibid, PP. 493-495.

(96)Editorial Note, NO. 203, Cited in: Ibid, PP. 519-520.

(97)Telegram From the Embassy in Switzerland to the Department of State, Bern, March 13, 1980, NO. 207, Cited in: Ibid, PP. 542-543.

(٩٨)هارولد براون: ولد في الولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٢٧. حصل على درجة الدكتوراه في الفيزياء من جامعة كولومبيا عام ١٩٤٩. عمل فيزيائياً في مختبر لورنس للإشعاع في كاليفورنيا (١٩٥٢-١٩٦١). انضم الى وزارة الدفاع بوصفه مديراً لأبحاث الدفاع والهندسة (١٩٦١-١٩٦٥)، ثم اصبح سكرتيراً للقوات الجوية (١٩٦٥-١٩٦٩). شغل منصب رئيساً لمعهد كاليفورنيا للتكنولوجيا (١٩٦٩-١٩٧٧). اصبح وزيراً للدفاع في إدارة جيمس كارتر (١٩٧٧-١٩٨١). للمزيد من التفاصيل يراجع:

Martin Folly, Historical Dictionary of U.S. Diplomacy during the Cold War, New York, 2015, PP.82-83.

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٤(أ) – المجلد ٤٧ – كانون الأول لسنة ٢٠٢٢

(٩٩) اجرى الشاه السابق في مصر عملية جراحية ناجحة لاستئصال طحاله وكان من المقرر أن يبدأ العلاج الكيميائي في غضون أسبوعين بسبب ورم الغدد الليمفاوية الذي أصيب به.

Editorial Note, NO. 219, Cited in: F.R.U.S., Vol. XI, Part 1, P. 588-589.

(100)Editorial Note, NO. 222, Cited in: Ibid, P.593.

(101)Editorial Note, NO. 234, Cited in: Ibid, P. 620.

(102)Paper Prepared in the Department of State, Washington, April 3, 1980, NO. 237, Cited in: Ibid, P.629.

(103)Draft Message From the U.S. Government to Iranian President Bani-Sadr and Iranian Foreign Minister Ghotbzadeh, Washington, April 3, 1980, NO. 238, Cited in: Ibid, PP. 630-631.

(104)Minutes of a National Security Council Meeting, Washington, April 7, 1980, NO. 245, Cited in: Ibid, P.644.

(105)Public Papers of the Presidents of United States, Jimmy Carter, Book 1 - January 1 to May 23, 1980, Washington, 1981, PP. 611-612.

(106)Editorial Note, NO. 261, Cited in: F.R.U.S., Vol. XI, Part 1, PP. 701-702.

(107) Ibid, P. 703.

(١٠٨) للمزيد من التفاصيل عن عملية الانقاذ الفاشلة يراجع:

After Action Report, Washington, undated, NO. 267, Cited in: Ibid, PP.728- 731; Jimmy Carter, Keeping Faith: Memoirs of a President, United States, 1982, PP.514-517;

زينب صبري مهدي، المصدر السابق، ص ١٢٥ – ١٣١.

(١٠٩)صادق المهدي: زعيم سياسي وديني سوداني، ولد يوم ٢٥ كانون الأول ١٩٣٦. درس العلوم السياسية والاقتصادية في جامعة أوكسفورد. اصبح رئيساً لوزراء السودان لفترتين (١٩٦٦-١٩٦٧) و (١٩٨٦-١٩٨٩). كما صبح رئيساً لحزب الامة السوداني عام ١٩٦٨. أطيح بحكومته في انقلاب حدث في ٣٠ حزيران ١٩٨٩. واعتقل خمس مرات بين عامي (١٩٨٩-١٩٩٦)، وبين اعتقال واعتقال كانت السلطات تضعه تحت المراقبة الشديدة وهو في منزله، لكنه نجح في كانون الأول ١٩٩٦، من الخروج من البلاد قاصداً اسمرة. للمزيد من التفاصيل يراجع: فراس البيطار، المصدر السابق، ج٢، ص ٧٥٦-٧٥٩.

(110)Memorandum From Gary Sick of the National Security Council Staff to the President's Assistant for National Security Affairs (Brzezinski), Washington, January 9, 1980, NO. 136, Cited in: F.R.U.S., Vol. XI, Part 1, P 361.

(111)Minutes of a National Security Council Meeting, Washington, January 2, 1980, NO. 131, Cited in: Ibid, Footnote 4, P.350.

(112)Harold H. Saunders, Op.Cit., PP.102 -103.

(113)Memorandum From Gary Sick of the National Security Council Staff to the President's Assistant for National Security Affairs (Brzezinski), Washington, January 9, 1980, NO. 136, Cited in: F.R.U.S., Vol. XI, Part 1, Footnote 5, P.362

(114)Harold H. Saunders, Op.Cit., PP..103-104.

(١١٥)محمد حسنين هيكل: صحفي وكاتب مصري ولد عام ١٩٢٣. امن له والده تعليماً مناسباً لجعله صحافياً مميزاً. يجيد اللغة العربية والانكليزية. عمل في مجلة آخر ساعة الأسبوعية عام ١٩٤٨. فكان مراسلاً عسكرياً لها في الجبهة الفلسطينية، حيث التقى الضابط جمال عبد الناصر، ومنذ ذلك الوقت توطدت علاقاتهما، ودخلا معاً الحياة السياسية المصرية بعد ثورة ١٩٥٢. عمل هيكل في صحف مصرية عدة، واصبح رئيساً لتحرير جريدة الأهرام. له مؤلفات عدة من بينها: مدافع آية الله، قصة إيران والثورة. وحرب الخليج، اوهام القوة والنصر، وخريف الغضب: قصة بداية ونهاية عصر أنور السادات. للمزيد من التفاصيل يراجع: خليل أحمد خليل، موسوعة أعلام العرب المبدعين في القرن العشرين، ج٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠١، ص ١١٧٥ -١١٧٩.

(116)Harold H. Saunders, Op.Cit., P. 118.

(117) Pierre Salinger, Op.Cit., P.139.

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٤(أ) – المجلد ٤٧ – كانون الأول لسنة ٢٠٢٢

(118)Harold H. Saunders, Op.Cit., P. 118.
(119) Pierre Salinger, Op.Cit., PP.140 - 141.
(120)Message From Iranian President Bani-Sadr Transmitted Through Egyptian Journalist Mohammed Heykal, Cairo, February 3, 1980, NO. 175, Cited in: F.R.U.S., Vol. XI, Part 1, PP. 459-460.
(121) Pierre Salinger, Op.Cit., PP.180-181, 206.
(122)Ibid, PP.250-251.
(١٢٣) سبق وان سلمت الادارة الامريكية النقاط التي تضمنت رؤيتها لحل ازمة الرهائن الى الأمين العام للأمم المتحدة كورت فالدهايم في ٧ كانون الثاني ١٩٨٠.
Draft Message From the Department of State to the Swiss Ambassador to Iran (Lang), Washington, February 3, 1980, NO. 174, Cited in: F.R.U.S., Vol. XI, Part 1, P.457
(124)Paper Prepared by the National Security Council Staff, Washington, undated, NO. 137, Cited in: Ibid, PP. 362-363.
(125)Memorandum From the White House Chief of Staff (Jordan) to President Carter, Washington, February 6, 1980, NO. 177, Cited in: Ibid, Footnote 3, P.465
(126)Message From the U.S. Government to Iranian President Bani-Sadr, Washington, March 24, 1980, NO. 220, Cited in: Ibid, P.589.
(127)Message From the Swiss Chargé d'Affaires in Iran (Kaiser) to the Department of State, Tehran, March 27, 1980, NO. 225, Cited in: Ibid, PP. 597 - 598.
(128)Message From the U.S. Government to Iranian President Bani-Sadr, Washington, March 29, 1980, NO. 227, Cited in: Ibid, P. 601.
(129)Message From the Swiss Ambassador to Iran (Lang) to the Department of State, Tehran, March 30, 1980, NO. 228, Cited in: Ibid, PP. 602-603.
(130)Paper Prepared by the Swiss Ambassador to Iran (Lang), Tehran, March 31, 1980, NO. 230, Cited in: Ibid, PP. 605-606.
(131)Minutes of a National Security Council Meeting, Washington, April 15, 1980, NO. 254, Cited in: Ibid, Footnote 2, P. 687.
(132)Message From the Department of State to the Swiss Ambassador to Iran (Lang), Washington, April 17, 1980, NO. 259, Cited in: Ibid, P.697.
(133)Editorial Note, NO. 261, Cited in: Ibid, P.703.
(134)Telegram From the Department of State to the Embassy in Switzerland, Washington, April 25, 1980, NO. 268, Cited in: Ibid, P.732.
(135)Message From the Department of State to the Swiss Ambassador to Iran (Lang), Washington, undated, NO. 294, Cited in: Ibid, PP. 806 - 808.
(136)Message From the Swiss Ambassador to Iran (Lang) to the Department of State, Tehran, June 13, 1980, NO. 295, Cited in: Ibid, PP. 808-809.
(137)Letter From Congressmen Guyer, Fascell, Gilman, and Broomfield to Acting Speaker of the Iranian Parliament Yadollah Sahabi and Members of the Iranian Parliament, Washington, July 2, 1980, NO. 309, Cited in: Ibid, P.843.
(138)Message From the Swiss Chargé to Iran (Kaiser) to the Department of State, Tehran, July 30, 1980, NO. 329, Cited in: Ibid, PP. 874- 876.

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٤(أ) – المجلد ٤٧ – كانون الأول لسنة ٢٠٢٢

(١٣٩)ريتشارد كوين: ولد في واشنطن عام ١٩٥١. تخرج من كلية هاملتون عام ١٩٧٣. انضم الى وزارة الخارجية الأمريكية، واصبح نائباً للقنصل في سفارة الولايات المتحدة في طهران. توفى بولاية فيرجينيا في ١٤ اب ٢٠٠٢، بسبب مضاعفات التصلب العصبي المتعدد. للمزيد من التفاصيل يراجع:
https://en-academic.com/dic.nsf/enwiki/3467425.

(140)Briefing Memorandum From the Assistant Secretary of State for Near Eastern and South Asian Affairs (Saunders) to Acting Secretary of State Christopher1 Washington, July 11, 1980, NO. 317, Cited in: F.R.U.S., Vol. XI, Part 1, Footnote 2, P. 854.

(141)Message From the Swiss Chargé to Iran (Kaiser) to the Department of State, Tehran, July 30, 1980, NO. 329, Cited in: Ibid, Footnote 4, P.874.

(١٤٢) توفى الشاه السابق محمد رضا بهلوي في ٢٧ تموز ١٩٨٠.

Editorial Note, NO. 308, Cited in: Ibid, P. 842.

(143)Message From Secretary of State Muskie to Prime Minister Rajai, Washington, August 20, 1980, NO. 344, Cited in: Ibid, PP. 906 - 907.

(144) Pierre Salinger, Op.Cit., PP. 263-264.

(145)Roberts B. Owen, The final negotiation and release in Algiers, in book: American Hostages in Iran…, PP. 297-298.

(146) Pierre Salinger, Op.Cit., P. 265.

(147)Foreign Affairs and National Defense Division, The Iran Hostage Crisis a Chronology of Daily Developments, Congressional research service, U.S. Government Printing Office, Washington, 1981, P. 291.

(١٤٨) صادق طباطبائي: ولد في قم عام ١٩٤٣. يمت بصلة قربى الى الخميني. انهى دراسته الابتدائية والمتوسطة في مسقط رأسه، وفي الوقت نفسه تابع تعليمه الديني بين يدي ايه الله بهشتي واية الله مكارم الشيرازي. سافر الى المانيا لمتابعة دراسته عام ١٩٦٢، اذ حصل على بكالوريوس في الهندسة الكيمياوية عام ١٩٦٩، ثم نال شهادة الدكتوراه في الكيمياء الحيوية. زاول مهنة التدريس في الجامعات الالمانية. وعقب نجاح الثورة الايرانية عام ١٩٧٩، كان احد مرافقي الخميني عند عودته من باريس الى ايران. عين عام ١٩٧٩ بمنصب وكيل وزارة الداخلية، وفي العام نفسه اصبح نائباً لرئيس الوزراء الايراني مهدي بازركان. للمزيد من التفاصيل يراجع: مركز البحوث والدراسات، المصدر السابق، ص ٣٥٧ – ٣٥٨.

(149)Roberts B. Owen, Op.Cit., PP. 302, 305.

(150) Pierre Salinger, Op.Cit., P.273.

(151) Ibid, PP.274-275.

(152)United States Congress, Op.Cit., P. 42.

(153)Roberts B. Owen, Op.Cit., P. 306.

(154) Pierre Salinger, Op.Cit., PP.275-276.

(155)United States Congress, Op.Cit., P. 42.

(156)Foreign Affairs and National Defense Division, Op.Cit., P. 319.

(157)United States Congress, Op.Cit., PP. 43 – 44.

(158)Foreign Affairs and National Defense Division, Op.Cit., PP. 367 - 368 .

(159)Ibid., P.370 .

المصادر والمراجع

أولاً : الوثائق الامريكية المنشورة :

1. Foreign Affairs and National Defense Division, The Iran Hostage Crisis a Chronology of Daily Developments, Congressional research service, U.S. Government Printing Office, Washington, 1981.
2. Foreign Relations of the United States, 1977–1980, Iran: Hostage Crisis, November 1979–September 1980, Vol. XI, Part 1, United States Government Publishing Office, Washington, 2020.
3. Public Papers of the Presidents of United States, Jimmy Carter, Book 1 - January 1 to May 23, 1980, Washington, 1981.
4. United States Congress, Senate, Committee on the Judiciary, Nomination of J. Stanley Pottinger to be Assistant Attorney General in Charge of the Civil Rights Division, U.S. Government Printing Office, Washington, 1973.
5. United States Congress, House, Committee on Foreign Affairs, Joint Report of the Task Force to Investigate Certain Allegations concerning the Holding of American Hostages by Iran In 1980, "October Surprise Task Force", Government Printing Office, Washington, 1993.

ثانياً: كتب المذكرات:

أ- باللغة العربية:

١. مذكرات شاه إيران المخلوع محمد رضا شاه، ترجمة مركز دراسات الخليج العربي - جامعة البصرة، ١٩٨٠.

ب- باللغة الانكليزية

1- Jimmy Carter, Keeping Faith: Memoirs of a President, United States, 1982.

ثالثاً: الرسائل والاطاريح الجامعية:

أ- باللغة العربية:

١. زينب صبري مهدي، أزمة الرهائن في إيران ١٩٧٩-١٩٨١، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية - جامعة البصرة، ٢٠١٦.

٢. وفاء عبد المهدي راشد الشمري، التطورات السياسية الداخلية في إيران ١٩٦٤-١٩٧٩، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٦.

ب- باللغة الانكليزية:

1. Erika McLean, Beyond the Cabinet: Zbigniew Brzezinski's Expansion of the National Security Adviser Position, Thesis Prepared for the Degree of Master of Arts (History), University of Nroth Texas, 2011.

رابعاً: الكتب:

أ- باللغة العربية:

١. أحسان النراغي، من بلاط الشاه إلى سجون الثورة، ترجمة ماري طوق، ط٢، بيروت، ١٩٩٩.
٢. احمد مهابة، ايران بين التاج والعمامة، القاهرة، ١٩٨٩.
٣. آمال السبكي، تاريخ إيران السياسي بين ثورتين ١٩٠٦ – ١٩٧٩، الكويت، ١٩٩٩.
٤. تييري كوفيل، إيران، الثورة الخفية، ترجمة خليل احمد خليل، ط١، بيروت، ٢٠٠٨.
٥. ستار جبار علاي، التجربة الإيرانية: المرشد الأعلى والنظام السياسي، القاهرة، ٢٠١٩.
٦. صقر ابو فخر، انيس النقاش: اسرار خلف الاستار، بيروت، ٢٠١٠.
٧. محمد عبد الله العزاوي، تأملات الثورة الايرانية، بازركان المخاض الصعب، ط١، دمشق، ٢٠١٠.

ب- باللغة الانكليزية:

1. Burton I. Kaufman, Presidential Profiles, The Carter Years, New York, 2006.
2. Gary Sick, October surprise, America's Hostages in Iran and the Election of Ronald Reagan, New York, 1991.
3. John Proctor, American Resolve and the Art of War: A Study and Application of Military Tactics, U.S., 2012.
4. Pierre Salinger, America held hostage: The secret negotiations, New York, 1981.
5. Subdirección de Estudios y Archivos Especiales, Peron 1967, Correspondencia, entrevistas, escritos, mensajes, Argentina, 2020.

6. The Association for Diplomatic Studies and Training, Foreign Affairs Oral History Project, Ambassador William Green Miller, Virginia, 2005.

ج- باللغة الفارسية:

١- حميد أنصاري، حديث بيداري، نكاهي به زندكينامة ارماني علمي وسياسي إمام خميني، جاب بيست وبنجم، مؤسسة تنظيم ونشر آثار إمام خميني، تهران، ١٣٨٣ ش.

٢- عبد الرضا هوشنگ مهدوي، انقلاب ايران به روايت راديو بي بي سي، چاپ اول، تهران، ١٣٧٢ش.

٣- محمد جواد مشكور، تاريخ إيران زنين از روكار باسكان تاعصر حاضر، تهرأن، ١٣٥٣ش.

٤- محمد رضا پهلوي، پاسخ به تاريخ، ترجمه حسين ابوترابيان، چاپ سوم، تهران، ١٣٧٢ش،

خامساً: البحوث والدراسات:

أ- باللغة العربية:

١. حيدر علي خلف العكيلي، السياسة الأمريكية تجاه إيران في ظل حكومة شابور بختيار ١ كانون الثاني - ١١ شباط ١٩٧٩، مجلة كلية التربية - جامعة واسط، العدد الثامن عشر، نيسان، ٢٠١٥.

٢. عبدالله الاشعل، اتفاقية الرهائن ومستقبل العلاقات الأمريكية الجزائرية، مجلة السياسة الدولية، العدد ٦٤، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، نيسان ١٩٨١.

ب- باللغة الانكليزية:

1. Gary Sick, Military Options and Constraints, in book: American Hostages in Iran: The Conduct of a Crisis, Yale University Press, 1985.
2. Harold H. Saunders, Diplomacy and Pressure, November 1979-May 1980, in book: American Hostages in Iran: The Conduct of a Crisis, Yale University Press, 1985.
3. Henry Precht, Richard Cottam: An Appreciation, Review of Middle East Studies, Volume 31, Issue 2, December 1997.
4. Roberts B. Owen, The final negotiation and release in Algiers in book: American Hostages in Iran: The Conduct of a Crisis, Yale University Press, 1985.
5. United States, Department of State, Newsletter, NO. 226, U.S. Government Publishing Office, Washington, August - September 1980.

سادساً: الموسوعات:

أ- باللغة العربية:

١. خليل أحمد خليل، موسوعة أعلام العرب المبدعين في القرن العشرين، ج٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠١.

٢. فراس البيطار، الموسوعة السياسية والعسكرية، ج٢، ٣، عمان، ٢٠٠٣.

٣. مركز البحوث والدراسات، الموسوعة الإيرانية المعاصرة، ج ١، بغداد، ١٩٨٥.

ب- باللغة الانكليزية:

1. Edward S. Mihalkanin, American Statesmen: Secretaries of State from John Jay to Colin Powell, U.S., 2004.
2. Paula K. Byers and Others, Encyclopedia of World Biography, Vol. 3, 15, Second Edition, United States of America, 1998.
3. W. Thomas Smith Jr., Encyclopedia of the Central Intelligence Agency, New York, 2003.

سابعاً: المعاجم والقواميس:

1. Diane Kaufman, Scott Kaufman, Historical Dictionary of the Carter Era, U.S., 2013, P. 148-149. Martin Folly, Historical Dictionary of U.S. Diplomacy during the Cold War, New York, 2015.

ثامناً: مواقع شبكة الأنترنت:

1. Encyclopedia Britannica, Cited in: https://www.britannica.com/
2. https://en-academic.com/dic.nsf/enwiki/3467425.
3. https://gw.geneanet.org/wikifrat?lang=en&n=bourguet&oc=0&p=christian.
4. https://www.whitehouse.gov/1600/presidents/jimmycarter
5. The American Academy of Diplomacy. Cited in: https://www.academyofdiplomacy.org/member/harold-saunders/.
6. The presidential library and museum, Zbigniew Brzezinski Collection: A Guide to His Papers at the Jimmy Carter Library, Cited in : http: http://www.jimmycarterlibrary.gov.

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٤(أ) – المجلد ٤٧ – كانون الأول لسنة ٢٠٢٢